عبد الرزاق أحمد السنهورى

قضية وادى النيل

(مصر والسودان)

تنبيــــــــــــــه

هذه مذكرة تتضمن المسائل البارزة فى قضية وادى النيل (مصر والسودان) . ولا يقصـــد بها أن تكون هى نفسها البيان الذى يلقى امام مجلس الامن ، فهى لم تعد لهذا الغرض . ولكن يسهل من الاطلاع عليها أن يعد هذا البيان بعد أن يتم الاتفاق على ترتيـــب نقطة وعلى الخطة التى تتبع فى اعداده ، ولا يستغرق ذلك وقتا طويلا . كذلك يسهـل أن يستخلص من هذه المذكرة الردود اللازمة للمسائل التى يحتمل أن تثار أمام مجلس الامن .

القســـم الاول
علاقة مصر بانجلـــــترا
منذ الاحتلال الفرنسى الى معاهدة سنة ١٩٣٦

ييسر فهم القضية المصرية أن نسرد فى ايجاز تاريخ علاقة مصر بانجلترا منذ فكرت انجلترا فى الاستيلاء على مصر ، أى منذ الاحتلال الفرنسى ، الى أن عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان هذا التاريخ يلقى ضوءا كبيرا على هذه المعاهدة التى تتمسك بها انجلترا و تعتبرها مصر غير قائمة ، و يمهد فى الوقت ذاته لتفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من احداث تعاقبت و مفاوضات لم يقدر لها النجاح ، حتى انتهى الامر بمصر أن التجأت الى مجلس الامن .

و يمكن أن نتابع هذا التاريخ فى خمس مراحل متعاقبة .

(١) المرحلة الاولى انجلترا تتربص فيها بمصر و هى طريق المواصلات الامبراطورية ، وذلك منذ الاحتلال الفرنســى فى سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٨٢ .

(٢) المرحلة الثانية انجلترا تحتل فيها مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وتبسط عليها حماية مقنعــة ، و تحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلى مركزا مشروعا .

(٣) المرحلة الثالثة انجلترا تعلن فيها الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، فتنقلب الحماية المقنعة الى حماية سافرة ، و لكنها حماية أعلنتها انجلترا على أنها ضرورة حربية مؤقتــة .

(٤) المرحلة الرابعة انجلترا تلغى فيها الحماية على مصر ، و تستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك الى الحماية المقنعة ، بعد أن تعترف أن الحماية السافرة علاقة غير مرضيــة .

(٥) المرحلة الخامسة انجلترا تفاوض فيها مصر لعقد تحالف معها ، و تريده تحالفا يفى بجميع أغراض الحماية ، حتى تمكنت من ذلك بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

* * *

المرحلة الاولـــى

انجلترا تتربص بمصـــــر

(طريق المواصلات الامبراطوريــة)

(١٧٩٨ ـ ١٨٨٢)

نجحت حملة القائد بونابرت ، و احتل الفرنسيون مصر فى سنة ١٧٩٨ . فأحست انجلترا أن الحملة موجهة اليها هى ، وأن الضربة مسددة الى صميم الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الحين فتحت عينيها على مصر ، واعتبرت مصير هذه البلاد مرتبطا بمصير امبراطوريتها ، فرسمت سياسة بعيدة المدى من شأنها أن ترقب مصر ، فلا تمكن منها فاتحا أجنبيا ، ولا تدع فيها حكومة قوية ، وهكذا تستبقى مصر ضعيفة حتى تتهيأ لها الاسباب فتستولى عليها .

و بدأت بمعركة ابى قير البحرية فى سنة ١٧٩٨ حيث انتصرت على الفرنسيين . ثم أرسلت فى سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاونة السلطان على اخراج الفرنسيين من مصر ، فأخرجتهم وحاولت البقاء هى . ولكنها اضطرت فى سنة ١٨٠٣ الى الجلاء كارهة بالحاح من الباب العالـــى و تنفيذا لمعاهدة أميـــان .

وبدأ محمد على يزهو نجمه . فكان على انجلترا ، بعد أن طردت من مصر الفاتح الاجنبى أن تمنع تأسيس الحكومة القوية . فمالأت المماليك ، ودعت ألفى بك الى لندن ، وحاولت توليته على مصر ، ولكن محمد على ما لبث أن تغلب على المماليك . فلم تستطع انجلترا صبرا ، لا سيما بعد محالفة تركيا لفرنسا ، وخشيت أن تؤدى هذه المحالفة الى عودة الفرنسيين لمصر ، فقررت أن تسبقهم اليها ، وأعدت حملة لاحتلال مصر بمعونة المماليك فى مارس سنة ١٨٠٧ . واستولت القوات الانجليزية على الاسكندرية ، ثم زحفت الى رشيد . فتغلب عليها محمد على وردهــــا الى الاسكندرية ، ثم أجلاها أيضا عن هذا الثغر فى أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الامــر فى مصــر .

ووقفت انجلترا بالمرصاد لحكومة محمد على القوية . وكان هذا قد تمكن من اعداد جيش كبير واستطاع أن يعيد وحدة وادى النيل بضم السودان الى مصر ، وقمع الوهابيين ، وسير حملــة على اليونان . فما لبثت انجلترا أن قضت على الاسطول المصرى فى معركة نافارينو البحرية متابعة فى ذلك سياستها فى اضعاف مصر .

وتوجس الباب العالى خيفة من تزايد شوكة محمد على وامتداد سلطانه ، فتوترت العلاقات بينهم وانتهى الامر بأن أعلن محمد على الحرب على الباب العالى ، وقاد ابراهيم الجيوش المصريــة الظافرة الى ابواب القسطنطينية ، واستبقى فى يده جزءا عظيما من الامبراطورية العثمانية شمــل ـ غير مصر والسودان ـ فلسطين وسوريه والجزيرة العربية ، فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد .

ولم يرق ذلك لانجلترا بطبيعة الحال . فما زالت بالباب العالى تحرضه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالى فى شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سوريه ، وما كــادت الجيوش التركية توغل فى زحفها حتى لاقاها ابراهيم ، وردها على أعقابها ، وهدد من جديد الاناضول والقسطنطينية .

هنا أيضا لم تستطع انجلترا الا أن تكشف القناع ، وقامت على رأس الدول الاوروبية تصــر على حرمان محمد على من ثمار فتوحاته . ووقفت فرنسا فى صف محمد على ، ولكن انجلترا تمكنت من اقصائها ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد على أن يقتصر على مصر ولاية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت انجلترا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح امبراطورية عربية ضخمة ، وأسعفت الرجل المريــــض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضـــا .

. . .

وفى عهد سعيد تحركت اطماع انجلترا ، وتيقظت مخاوفها من جديد . فان سعيدا منح دى لسبس امتيازا بحفر قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوجست انجلترا خيفة من هذا المشروع الفرنسى ، وقاومته ما استطاعت عند الباب العالى . ولكن المشروع سار فى طريق التنفيذ ولما اعتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها فى سنة ١٨٦٩ . فتحولت انجلترا من سياستها فى مناهضة المشروع قبل أن يتم الى سياستها فى الاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلى وزير الخارجيــــة الانجليزية « من الجلى ما من أمة فى العالم ستجنى من حفر هذه القناة مثل الذى تجنى بريطانيا » . وكتبت جريدة التايمز تقول « على مصر أن تتحمل جميع نفقات قناة السويس ، ولفرنسا أن تباهى العالم بفخر تنفيذه ، ولكن يجب أن تجنى بريطانيا جميـــع ثمراتـــه » .

وجنت بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فلقد كانت لمصر ولاسماعيل بالمرصاد كما قدمنا .
وما لبثت أن استغلت الحالة المالية السيئة التى انحدرت اليها مصر بسبب تراكم الديون وعلو سعر الفائدة وتهافت المغامرين الاجانب . وما زالت تتدخل فى شؤون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها وأشركت فرنسا معها فى ذلك أول الامر ، حتى نجحت فى انشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك فى سنة ١٨٧٣ ، قد نجحت فى أن تشترى أسهم مصر فى قناة السويس ، واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبسطت الرقابة الاجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال وادارة ، وبلغ عدد الموظفين الاجانب ثلث عدد الموظفين جميعا ، وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، لتنظيم الميزانية المصرية : فما لبثا أن أصبحا عضوين فى الوزارة المصرية ، ولهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . فحاول اسماعيل الخلاص من هذا النفوذ الاجنبى المتغلغل بمنح البلاد نظاما دستوريا واسعا يرد السلطة اليها . وأخذ فى توسيع اختصاصات المجلس النيابى ، وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فما لبثت انجلترا أن سعت عند الباب العالى فعزله فى سنة ١٨٧٨ .

. . .

وولى توفيق عرش مصر . ولكن الحالة المالية كانت قد زادت سوءا . وقام الشعب المصرى فى وجه التدخل الاجنبى ، وقاد عرابى الجيش الى الثورة .

وهنا رسمت انجلترا خطتها . تمنع تركيا من التدخل ، وتقصى فرنسا عن الميدان ، وتنفرد وحدها بالاستيلاء على مصر .

وهذا ما تم فعلا . فقد سلمت انجلترا السفير التركى فى لندن مذكرة جاء فيها .. أننا متفقون على حماية حقوق السلطان فى مصر ، ولكننا نعارض كل محاولة من جانبه للتوسيع فى مداها أو لاستعماله هذه الحقوق فى غير نطاق استقلال مصر الذاتى أو فى التدخل فى ادارتها .. وعقدت الدول التى وقعت على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ وفيهم انجلترا مؤتمرا فى ترابيا ، وأصدرت قرارا تتعهد فيه بعدم الاقدام على عمل فردى ، وبعدم السعى عند تسوية المسألة المصرية فى الحصول على أى امتياز أو مركز خاص فى مصر . وقد أصرت انجلترا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوة القاهرة .

وكانت انجلترا وفرنسا قد وقفتا باسطوليهما امام مدينة الاسكندرية لمنع السلطان من التدخل وقد نجحت انجلترا فى اقصاء السلطان ، وبقى عليها أن تقصى فرنسا . وكان هذا ميسورا . فان تغير الوزارات الفرنسية السريع الذى عاصر قيام الجمهورية الثالثة ، وتغلغل السياسة الخارجية الفرنسية تبعا لذلك ، وتردد دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية وتقلبه السريع من سياسة الى أخرى ، كل ذلك هيأ لانجلترا أن تنفرد . فلما وقعت حوادث الاسكندرية ، وجه قائد الاسطول الانجليزى انذارا الى الحكومة المصرية .

ويقول Cocheris فى كتابه (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan, 1903, P.114)
ان مجلس الوزراء اجتمع برياسة الخديو توفيق عقب هذا الانذار ، وأجاب عليه بما يأتى :

"L'Egypte n'a rien fait qui ait pu justifier l'envoi des flottes combinées. L'autorité civile et militaire n'a à se reprocher aucun acte autorisant les réclamations de l'amiral. Sauf quelques réparations urgentes aux anciennes constructions, les forts sont, à cette heure, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit et le devoir de nous y prémunir contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'une rupture de l'état de paix, lequel, selon le Gouvernment anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte, gardienne de ses droits et de son honneur, ne peut rendre aucun fort ni aucun canon, sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter d'une attaque des flottes ou d'un bombardement, la nation qui, en pleine paix, aura lancé le premier boulet sur la paisible ville d'Alexandrie, au mépris du droit des gens et des lois de la guerre".

أما قائد الاسطول الفرنسى فقد تلقى فى آخر الامر أوامر من حكومته بالانسحاب وفى هـذا ايضا يقول (Cocheris) ;

"M. De Freycinet a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention imaginables: intervention anglo-française, européennes, turque, anglo-franco-turque, anglaise et finalement.... l'abstention". (Situation internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 p.100).

========

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصـــــر

(الحماية المقنعة • مركز فعلى تحاول جعله مشـــروعا)

(١٨٨٢ ـ ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت انجلترا وحدها فى الميدان ، وفى ١١ يوليه سـنة ١٨٨٢ ضرب الاسطول البريطانى مدينة الاسكندرية • ودخلت الجيوش الانجليزيـــة هذه المدينة ثم دخلت القاهرة فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ عقب انتصارها فى موقعـــة التل الكبير • وهكذا تـم لانجلترا احتلال مصر • وبقيت فيها الى اليوم •

ومصر وقت الاحتلال كانت دولة متمتعة باستقلالها الداخلى تحت الســيادة العثمانية طبقا لاحكام معاهدة لندن المتقدم ذكرها •

وقد جاء الاحتلال الانجليزى متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية من جهة ، ومناقضا من جهة اخرى لوعودها المتكررة فى الا تقدم على عمل بمفردها والا تحتـــل مصـــر •

أما أن الاحتلال جاء متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية فيكفى ان نشـير فى هذا الصدد الى ما يأتى :ــ

١ـ معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها ضمنت الدول ، وفيهم انجلـترا مركز مصر على انها ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانيـــة • ولاشك فى ان الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة •

٢ـ معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ • وقد وقعــت انجلترا المعاهدتين وهما تنصان على ضمان الامبراطورية العثمانيـــــة • والاحتلال الانجليزى اعتداء على هذا الكيان •

٣ـ مؤتمر ترابيـــا فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ، اى قبل الاحتلال بايـــام قليلة • وقد تعهدت انجلترا فى هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل منفرد ، وبعدم السعى فى الحصول على مركـــــز تتميز به فى مصـــر • والاحتلال العسكرى يجعل لها مركزا فى مصر تتميـز بـه على الدول كما هو واضح •

وأما أن الاحتلال جاء مناقضا لوعودها المتكررة فى ألا تحتل مصـــــر فيكفى ان نذكر فى هذا الصدد الوعود الآتية :ــ

(1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive. In ne désire ni occuper ni annexer l'Egypte. (Sir Ed. Malet, déclaration au Sultan le 21 séptembre 1881; Blue Book 1881).

(2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une occupation ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre. (Lord Granville, déclaration à Musuros Pacha le 4 octobre 1881; Blue Book 1881)

(3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une occupation militaire en Egypte. (Lord Granville à M. Tissot, le 20 mars 1882; Blue Book 1882).

./.

انظر ايضا ٠ــ تصريح اللورد جرانفيل لسفير الروسيا في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) ــ برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) ــ تصريح اللورد دوفرين للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) ــ خطبة العرش للملكة فكتوريا في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز)

xxxx

لم يسع انجلترا ــ وهذه هي تعهداتها الدولية ووعودها السابقة ــ الا ان تسعى الى تبرئة نفسها والدفاع عن نواياها عن طريق الادلاء بالتصريحات، تصريحا عقب تصريح ، تؤكد ان الاحتلال اجراء موقت ، الغرض منه ... الخديوى من الثوار ، وانها ستغادر مصر بمجرد ان يستتب فيها الامن والنظام ، ولم تذكر مطلقا في اى تصريح من هذه التصريحات انها تحتل مصر لانها طريق المواصلات الامبراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها للاسكندرية ٠ فوزع اللورد جرانفيل في يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشورا على الدول جاء فيه ما يأتي :ــ

"L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense légitime, sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement britannique". (Blue Book 1882).

ثم ارسل في اليوم التالى ، ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، برقية الى اللورد دوفرين السفير البريطانى لدى الباب العالى ، يقول فيها :ــ

"L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé, but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni un but contraire aux intérêts du peuple égyptien."(Blue Book 1882).

وابلغ الاميرال سيمور ، في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ ، الخديوى توفيق رسميا ما يأتي :ــ

"I, Admiral commanding the British fleet, think it opportune to confirm without delay once more to Your Highness that the Government of Great Britain has no intention of making the conquest of Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the Egyptians, It has for its sole object to protect Your Highness and the Egyptian people against rebels".

وبعد ان تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تعاقبت التصريحات في هذا المعنى ، ونقتصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المقام :ــ

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée ambitieuse en Egypte. Elle n'y envoie des troupes que pour y maintenir l'ordre et rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention formelle de soumettre au concert européen le réglement définitif de la question d'Egypte. (Sir Charles Dilke, déclaration à M. Tissot le 18 juillet 1882; Livre Jaune 1882).

(2) I can go so far as to answer the honourable gentleman when he asks me whether we contemplate an indifinite occupation of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a thing which we are not going to do. It would be absolutely at

./. variance

variance with all the principles and views of Her Majesty's Government, and the pledges they have given to Europe and with views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons, August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind has reference to those desires which tend forward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a consummation to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation, we are against everything that resembles or approaches it, and we are against all language that tends to bring about its expectation. We are against it on the ground of the interests of England; we are against it on the ground of our duty to Egypt; we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have earned for us the confidence of Europe at large during the course of difficult and delicate operations, and which; if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case binds us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation, and, consequently, it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons, August 9, 1883).

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only..... We do not propose to keep Egypt permanently....On that point we are pledged to this country and to Europe , and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Deby, in the House of Lords February 26, 1885).

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indéfiniment en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer. (Lord Salisbury, décl. à Waddington, le 3 nov. 1886; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend.... asks us to convert ourselves from guardians into proprietors....and to declare our stay in Egypt permanent....I must say I think my noble friend pays an insufficient regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course; we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Egypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Concel, le 12 octobre 1898; Livre Jaune 1898).

./.

انظر ايضا تصريحات اخرى : ١) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الاصفر ١٨٨٢) ٢) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) ٣) خطاب شمبرلان فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) ٤) خطبة العرش للملكة فكتوريا فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٥) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٦) السر شارل دلك فى مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) ٧) خطاب السر وليم هاركور فى دربى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز) ٨) كتاب جرانفيل للموسيو وادنجتن فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ٩) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز) ١٠) تصريح اللورد سالسبرى فى مجلس اللوردات ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز) ١١) تصريح السر هنرى دارمون ولف للصدر الاعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز) ١٢) تصريح المستر سميث فى مجلس العموم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز) ١٣) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز) ١٤) خطاب السر شارل دلك فى سدنى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز) ١٥) تصريح اللورد دوفرين لوادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق ١٨٩٣) ١٦) تصريح اللورد روزبرى للموسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣) ١٧) تصريح اللورد كمبرلى فى مجلس اللوردات ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز) ١٨) تصريح اللورد جرانفيل لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الازرق ١٨٩٥) ١٩) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٥ فبراير ١٨٩٥ (جريدة التايمز) ٢٠) بيان انتخابى لجلادستون فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) ٢١) محاضرة للسر شارل دلك فى معهد ماركسام سكوير ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) ٢٢) كتاب جلادستون لمصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ .

هذا وقد بلغت هذه الوعود ما ينيف على الستين وعدا .

وكان الباب العالى قد احتج على احتلال انجلترا لمصر ، قبيل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه ، واخذ يطالب فى الحاح بانهاء هذا الاحتلال . ففى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية العثمانية كتابا دوريا الى ممثلى دولته فى الخارج يعلن فيه " أن اعادة الامن الى مصر من حق تركيا وحدها " وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ احتج الصدر الاعظم لدى السفير البريطانى على ما تضمنه الانذار الانجليزى من تهديد بضرب الاسكندرية . وفى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ طالب السفير العثمانى فى لندن الحكومة البريطانية بابلاغه الموعد الذى حددته انجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضة فى الجلاء ، ثم قدم مذكرة اخرى للاحتجاج على بقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر .

واتجهت تركيا بعد ذلك الى الدول الاوروبية ، فارسلت مذكرة دورية للدول تحتج فيها على الاحتلال باعتبار انه مخالفة خطيرة للقانون الدولى .

ورأت انجلترا اخيرا ان تفاوض تركيا فى الجلاء . وقدرت إنها تكسب من هذه المفاوضة على كل حال . فهى أن نجحت ستكسب اعتراف تركيا لها بمركز خاص فى مصر ، وهذا امر كانت تحرص على الظفر به الحرص كله . واذا فشلت المفاوضة فقد اعذرت انجلترا الى الدول الاوروبية ، واثبتت انها كانت تريد الجلاء لولا تعنت تركيا ، وكسبت بذلك عذرا جديدا للبقاء فى مصر .

وارسلت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٨٥ السر دارموند ولف ( ) مبعوثا فوق العادة الى الاستانة . فوقع اتفاقا مع وزير الخارجية العثمانية فى اكتوبر سنة ١٨٨٥ على ايفاد مندوب تركى ومندوب انجليزى الى مصر ليفاوضا الخديو فى تنظيم الجيش المصرى واصلاح الادارة واعادة الهدوء الى السودان ، ويقدما تقريرهما

الى حكومتهما ، وهاتان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء
وذهب احمد مختار باشا مندوبا عن تركيا والسر دراموند ولف نفسه مندوبـــا عن انجلترا الى مصر • ولكنهما لم يتفقا على تقرير مشترك • فرجع ولف الى لندن ، ثم غادرها الى الآستانة ليفاوض الباب العالى مباشرة • وعقد بعد لأى اتفاقيـــة الاستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ • وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعـــاد الجلاء بعد ثلاث سنوات من ابرامها ــ اى سنة ١٨٩٠ ــ الا اذا تبين ان هناك خطرا داخليا او خارجيا يقتضى تاجيل هذا الموعد ، فيبقى الاحتلال الى ان يـزول هذا الخطر ، ويكون لانجلترا ــ مشتركة فى ذلك مع تركيا ــ حق العودة الـــى احتلال مصر اذا عاد الامن فيها الى الاضطراب ، فاذا لم ترسل تركيا قواتهـــا العسكرية مع القوات الانجليزية اوفدت مندوبا عنها يبقى فى مصر مدة بقاء الاحتـــلال الجديد •

ووجه الخطر فى هذه الاتفاقية انها تكسب الاحتلال الانجليزى صفة مشروعـــة ، وتهيء فرصة لاستمراره ، واحتمالا للعودة اليه • ويقول ملنر فى هذا المعنى :ــ

"Of course, the gist of the whole matter was the recognition by the Sultan of Great Britain's right to reoccupy Egypt in certain cases. It is true that the Sultan reserved to himself a similar right; but since Turkey is never ready in an emergency, this reservation was not of much practical value. Clearly, if there were fresh troubles, it was Great Britain which would have to deal with them." (Milner, England in Egypt, 1899, p.123).

والاتفاقية فى النهاية تجعل لانجلترا مركزا خاصا فى مصر ، فهى التى تبقـــى اذا ظهر خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهى التى تعود لاعـــادة النظام فى مصر اذا اختل • لذلك حرضت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصـــدق على الاتفاقية ، فامتنع عن التصديق عليها • واعلنت انجلترا على اثر ذلك انهـــا باقية فى مصر حتى يصبح هذا البلد قادرا على دفع ما يتهدده من اخطار داخلية وخارجية ، وهى الاخطار التى ارادت ان تكون الاتفاقية كفيلة بتأمينها ، وان المسئولية فى ذلك تقع على تركيـــا •

وتـم لانجلترا بذلك ما أرادت كسبه عند فشل المفاوضة • ويقول شارل روعندما يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التى فرضتها انجلترا للجلاء عن مصر مايأتى :ــ

"Cette énumeration suffit à prouver qu'il ne s'agit pas, en l'espèce, d'évacuation pure et simple, mais bien d'évacuation monnayée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une situation spéciale par rapport à l'Egypte." (Gabriel Hanotaux: Histoire de la Nation égyptienne VII, pp.123-124).

ثم يقول فى موضع آخر :ــ

"En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Egypte en 1890? C'est une question sur laquelle on peut discuter à perte de vue. Quoi qu'il en soit, à l'échec final de la négociation, l'Angleterre gagne plus qu'elle ne peut. Car pour maintenir son occupation de l'Egypte, elle est en bien meilleure posture après qu'avant. Désormais, à d'éventuelles observations sur l'occupation, elle peut répondre par sa proposition d'évacuer, sous des conditions que seule une pression étrangère avait empêché la puissance suzeraine d'accepter." (Vol.VII, pp.126-127).

ووقعت انجلترا فى سنة ١٨٨٨ اتفاقية دولية تكفل حياد قناة السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت الا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال . وسنعود الى هذه الاتفاقية فى موضع آخر .

وهكذا بقيت انجلترا — بالنسبة الى الدول — تكرر القول ان الاحتلال موقت وان الغرض منه هو حماية الخديو وأصلاح الادارة فى مصر .

أما بالنسبة الى مصر نفسها ، فكان الامر يختلف كل الاختلاف . وقد عملت انجلترا منذ وضعت قدمها فى مصر على ان يتغلغل نفوذها فى جميع مرافق البلاد . وما لبثت ان سيطرت على كل الشؤون الداخلية والخارجية ، حتى اصبح الاحتلال فى نظر المصريين حقيقة دائمة ، وحماية فعلية ، وان كانت حماية مقنعة غير شرعية . ويقول ملنر فى هذا الصدد :

"Thus we did after all establish a Protectorate in Egypt, but not a complete or legitimate one. On the contrary, it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distinct object." (England in Egypt p.28)

وسبيل انجلترا الى بسط نفوذها " النصيحة الملزمة " يبذلها " المستشارون " ودستور هذه النصيحة الملزمة برقيتان من اللورد جرانفيل ، يضع فى الاولى منهما المبدأ ، ويضع فى الثانية الجزاء . وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط .

ففى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، اى فى الشهور الاولى من الاحتلال ، ارسل اللورد جرانفيل برقية الى الدول جاء فيها :— " أنه وأن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فأن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو . والى أن يحين ذلك ، فأن مركز حكومة جلالة الملكة بأزاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم "

"Although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawaing it as soon as the state of the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority will admit of it. In the meantime, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving advice with the object of securing that the order of things be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and progress."

وفى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، أى بعد عام من البرقية الاولى ، ارسل اللورد جرانفيل برقية اخرى الى السر أفلن بارنج (كرومر) عندما رفض شريف باشا اخلاء السودان ، وقد جاء فى هذه البرقية ما يأتى :—

" لا أرى حاجة الى أن اوضح لكم انه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى الموقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاه الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه

إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شغلوا منصب الوزارة او شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الاوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة " .

"I hardly need point out that in important questions, where the administration and safety of Egypt are at stake, it is indispensable that Her Majesty's Government should, so long as the provisional occupation of the country by English troops continues, be assured that the advice which, after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in their duty to tender to the Khedive, should be followed. It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices." (Blue Book 1884, Vol.I p.176).

فالنصائح التى كان المستشار الانجليزى يبذلها للوزير المصرى كانت اذن اوامر لابد من تنفيذها ، والا تخلى الوزير عن منصبه . بل يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عندما رفض ان ينفذ " نصيحة " اخلاء السودان لا ، بل هى نصائح ترقى الى أكبر مقام فى البلاد ، الى الخديو ، فترغمه ان ينزل صاغرا عليها . فاذا أراد الخديو عباس الثانى أن يختار رئيس وزرائه ، كان عليه ان يصغى الى " نصيحة " اللورد كرومر ، يبذلها له فى كثير من القسوة والغطرسة . وهذا ما يقوله Cocheris وصفا لهذا المشهد :-

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit (le Khédive) qu'en résistant à l'Angleterre, "il jouait son pouvoir et sa personne". Il lui adressa des menaces révoltantes et lui communique le texte d'une dépêche de Lord Rosebery ainsi conçue: "Vous devez informer le Khédive que, dans le cas où il se refuserait à se conformer à vos conseils, il devrait être préparé à subir les graves conséquences de ses actes." Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir. (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p.249).

وليس من احد فسر طبيعة " هذه النصائح " خيرا مما فعل اللورد ملنر فى كتابه المعروف " انجلترا فى مصر " عندما عرض لبرقية اللورد جرانفيل الاولى التى يرسم فيها سياسة النصائح ، وعقب عليها بما يأتى :-

" It is worth while to look closely at this famous declaration. In it the Government of Great Britain announced its object: 'the establishment of an order of things possessing the elements of stability and progress!....   ....But the British Government at the same time indicated the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by 'giving advice' - charming euphemism of the best Granvillian brand. For the advice of an armed man in possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation; it is an order. (England in Egypt p.27).

من هنا كانت انجلترا هى المسئولة — طول مدة الاحتلال — عن حكم مصر وعن ادارتها . فاذا اردناها أن تقدم حسابا عن ذلك ، رأيناه فى غير صالحها . ولنبين هذا فى شئ من الايجاز .

xxx

يفخر الانجليز عادة بما يقولون انهم قدموه لمصر من خدمات في اصلاح ماليتها وادارتها وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر في صحة هذه الدعوى ؛ فلاشك ان الانجليز لم يكونوا مدفوعين في ذلك بالعمل على خير المصريين أنفسهم ؛ بل دفعهم الى العمل على تسوية حالة مصر الحالية والقبض على زمام الامن فيها مصالحهم التجارية في هذا البلد ؛ بل واهم من ذلك مصلحة امبراطوريتهم السياسية . وهذا هو اللورد ملنر يقول ذلك في وضوح :—

"The question is often asked why, if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to improve it. What call have we to play the rôle of philanthropists? I have tried in the course of this book to supply an answer to such questionings. Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity, which would be immediately wrecked by misgovernment, is a matter of concern to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt compels attention to her political condition. We have nothing to gain by owing the country ourselves, but we should have a great deal to fear from its falling in the possession of another Power. And the best means to provide against this - short of annexation - is to secure such tolerable conditions of life and administration in the Nile Valley as will prevent the recurrence of anarchy, necessitating foreign intervention. Therefore our efforts to endow Egypt with a decent native government are not philanthropy, they are business." (England in Egypt p.377).

وقد لاتلام انجلترا على العمل لمصلحتها في بلد اجنبي اخذت على عاتقها أصلاح شؤونه ؛ ولكن الذي تلام عليه أنها لم تعمل في هذا البلد ألا لمصلحتها ؛ ولم تلق بالا ؛ في كثير او قليل ؛ لمصلحة هذا البلد ؛ بل هي قد تعمدت الاضرار بهذه المصلحة ؛ تقول انها اصلحت مالية مصر وأدارتها . وهذا أنما فعلته لمصلحتها التجارية كما قال اللورد ملنر نفسه ؛ ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شؤونها المالية والادارية بنفسها وقد ظهرت تباشير ذلك قبيل الاحتلال الانجليزي . وتقول انجلترا ايضا أنها حافظت على الامن في مصر فحمتها من التدخل الاجنبي ؛ واضطراب الامن في مصر لم يأت الا من تدخلها ثم أن مصر كانت تستطيع وحدها حفظ النظام والامن دون معونة انجلترا ؛ وانما ارادت انجلترا بحماية مصر من التدخل الاجنبي ان تستاثر هي وحدها في هذا البلد بالنفوذ والسلطان . فانجلترا اذن لم تعمل في كل هذا الا لمصلحتها هي لا لمصلحة مصر .

اما الذي في مصلحة مصر حقا مقوماتها الوطنية — فقد عملت انجلترا عامدة على اضعافه حتى تستبقي مصر في قبضة يدها ؛ ونجحت في ذلك نجاحا كبيرا وتتمثل هذه المقومات في جيش وطني ونظم دمقراطية وتعليم قوكي . فلننظر هذا فعلت انجلترا في كل ذلك .

اما الجيش ؛ فمنذ دخل الانجليز مصر استصدروا مرسوما من الخديو توفيق ؛ في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ؛ بالغائه . وعهد الى ضابط انجليزي Sir Valentine Baker بتنظيم جيش مصري جديد يكون خاضعا للسياسة البرطانية . ثم عين السر افلن وود (Sir Evelyn Wood -) قائدا لهذا الجيش ورئيسا لاركان حربه ؛ بعد ان استقال الجنرال أستون باشا من رياسة اركان الحرب ؛ وهو القائد الامريكي الكفء الذي كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال . وأبدل معظم الضباط المصريين بضباط من الانجليز . وانقص الجيش

المصرى من خمسين ألفا الى ستة آلاف . وأدخل نظام البدل النقدى وهو النظام الذى اقصى عن الجيش خير شباب مصر . وهبط مستوى التعليم هبوطا شنيعا فى المدرسة الحربية الوحيدة التى بقيت . واقفلت جميع المصانع الحربية اكتفاء بشراء الذخائر من انجلترا . وكان بالاسكندرية ترسانات ومدرسة بحرية فاقفلت جميعها . وبقيت مصر بجيش هزيل فى العدد والعدة والتدريب طوال الوقت الذى كانت مقاليد الجيش فيه بيد الانجليز .

وأما النظم الدمقراطية ، فقد كانت مصر متمتعة منها قبل الاحتلال بمجلس نيابى كامل السلطة وبوزارة مسئولة أمام هذا المجلس . فجاء اللورد دوفرين (Dufferin .) الى مصر عقب الاحتلال مباشرة ، والغى هذا النظام النيابى الكامل ، الذى كان من شانه بطبيعة الحال ان يحول دون تغلغل النفوذ الانجليزى فى البلاد ، واستبدل به نظاما ممسوخا يتمثل فى هيئة رأبها استشارى وأعضاؤها القليلون ينتخبون على درجتين او على ثلاث درجات . فمهد بذلك للانجليز ان يستاثروا بالقبض على زمام الحكم والادارة . ويصف (Cocheris) اللورد دوفرين ، فى التقرير الذى وضعه فى هذا الشأن ، وصفا بليغا فى العبارات الآتية :-

"En termes enthousiastes et émouvants, il parlait de l'avenir de l'Egypte, des réformes nécessaires, des droits du fellah, des garanties constitutionnelles, du système représentatif. Le progrès, la justice, la civilisation étaient invoquées...puis, insensiblement, tandis que le public, ébloui par ce feu d'artifice, se frottait les yeux, le noble lord, énigmatique comme le Sphinx, amenait la question sur le terrain de la suprématie du protectorat tutélaire de la Grande-Bretagne, dont, avec un charme exquis, il plantait délicatement les premiers jalons."(Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p.173).

واللورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بالحياة النيابية فى مصر وقد قال فى صدد النظام الذى وضعه اللورد دوفرين ما يأتى :-

"It was without doubt, desirable to make some beginning in the way of founding liberal institutions, but no one with any knowledge of the East could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly, founded under Lord Dufferin's auspices, could at once become either important factors in the government of the country, or efficient instruments to help in administrative & fiscal form". (Modern Egypt 1908, I p.343)

ولم تكن الجمعية التشريعية التى أنشئت قبيل الحرب العالمية الاولى ، وكان اجلها قصيرا بسبب هذه الحرب ، هى الاخرى ، بالنظام النيابى الصحيح . ولم تتمتع مصر بنظام دمقراطى الا بعد الغاء الحماية الانجليزية . وكانت مصر ، لا انجلترا ، هى التى تولت بنفسها وضع نظامها الدمقراطى ، كما سبق لها ان فعلت ذلك قبل عهد الاحتلال .

بقى التعليم ، ولعله هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر اشد نكبة فقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد على فأنشأ مدارس على الاسلوب الغربى ، وترك الكتاتيب والمعاهد الدينية للتعليم الشعبى . وأخذ اسماعيل من بعده فى التقريب ما بين التعليم الشعبى على النمط الغربى ، فأصدر قانونا أقره المجلس النيابى المصرى فى سنة ١٨٦٨ ، يرمى الى زيادة عدد المدارس ، واعلاء مستوى الكتاتيب ، والتقريب فيما بين النظامين حتى يتيسر جمعهما فى نظام تعليمى واحد . ويقول در (Dorr) بك عن هذا القانون ما يأتى :-

"The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress.... Above all questions of

./.

detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remainan inalienable acquisition for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely: the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank."

وبلغت النهضة التعليمية أوجها في سنة ١٨٨٠ ، أي قبل الاحتلال بسنتين حين قدم علي باشا ابراهيم وزير المعارف اذ ذاك مذكرة الى مجلس الوزراء ، طالب فيها بنشر التعليم في جميع نواحي البلاد حتى يصل الى القرى السحيقة • فأقر مجلس الوزراء هذا المبدأ • وقامت لجنة بدراسة التقرير فاوصت بما يأتي :-

(١) انشاء مدرسة ريفية في كل قرية سكانها يبلغون الالفين (٢) انشاء مدرسة ابتدائية في كل بلد سكانه يبلغون عشرة الآلاف (٣) زيادة المدارس الثانوية زيادة تدريجية (٤) انشاء مدرسة جديدة للمعلمين (٥) انشاء دراسات تكميلية فنية لمن يقف عند التعليم الابتدائي (٦) انشاء مدرسة عالية للادارة (٧) اصلاح المدارس الفنية المتوسطة والعالية (٨) انشاء مجلس اعلى للتعليم (٩) فرض ضرائب محلية لنشر التعليم • وأقر مجلس الوزراء هذا البرنامج الضخم من الاصلاح التعليمي •

ولكن ما لبث الاحتلال الانجليزي ان دخل البلاد ، فقضى على هذه النهضة وبقى الانجليز يسيطرون على التعليم اربعين سنة ، فماذا فعلوا ؟ الارقام وحدها تدل على ذلك :-

١- كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في مصر ، سنة ١٨٨٢ أي عند الاحتلال ، يبلغ ٣ر٨ ٪ من عدد السكان ، ولم يزد هذا العدد على ٧ر٨ ٪ في سنة ١٩١٧ - وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠ ٪ من عدد السكان • فالانجليز لم يعلموا من الشعب في خمس وثلاثين سنة الا ٤ر٠ ٪ من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شؤون التعليم ، اى منذ نحو خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب ما يزيد على ١٠ ٪ من عدد السكان • ومعنى ذلك ان مصر في خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب عددا يبلغ خمسة وعشرين ضعفا من العدد الذي علمته انجلترا في خمس وثلاثين سنة • ومعنى ذلك مرة اخرى ان مصر سارت في تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفا من السرعة التي سارت بها انجلترا ، ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الاقصى لسرعتها ، فهل يمكن ان يكون للارقام دلالة ابلغ من ذلك !!!!

٢- كان عدد التلاميذ في المدارس في سنة ١٨٨٢ قد وصل الى ١٦٢٢٣٧ • ووصل عددهم في سنة ١٩٢٠ الى ٢٩٨٠٢٧ • فتكون الزيادة في ثمانية وثلاثين عاما من اعوام الاحتلال نحو مائة وأربعين الفا • وقد وصل عدد التلاميذ في سنة ١٩٤٥ الى ١٣٧٥٧٦٦ • فتكون الزيادة في نحو خمسة وعشرين عاما من الاعوام التي تولت فيها مصر بنفسها شؤون التعليم قد بلغت اكثر من مليون •

٣- بلغت ميزانية وزارة المعارف ، في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، رقما قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجنيهات ، وهذا الرقم يمثل ٥ر٢ ٪ من الميزانية العامة • وبلغت هذه الميزانية في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقما قدره ٩٩٩٤٠٢٠ ، وهذا الرقم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة • وقد زادت هذه النسبة في الميزانية التي تعرض اليوم (١٩٤٧ - ١٩٤٨) على البرلمان الى نحو ١٤ ٪ • فانجلترا لم تصرف على التعليم اكثر من ٥ر٢ ٪ من ميزانية الدولة ، اما مصر فقد تدرجت في الصرف الى ١١ ٪ ثم الى ١٤ ٪ • ولم تفكر مطلقا ان تقف عند هذه النسبة في الاعوام المقبلة •

والواقع ان السياسة التى سارت عليها انجلترا فى التعليم كانت ترمى الى جعل عدد قليل من الشعب يلمون بمبادئ القراءة والكتابة يتلقونها فى الكتاتيب والى تزويد عدد قليل آخر بتعليم لا يجعلهم صالحين لغير الوظائف الحكومية .
وهذا ما يقوله اللورد كرومر نفسه فى رسالته للحكومة البريطانية فى سنة ١٨٩٩ :—

"Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been twofold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible (sic), amongst both the male and female populations, a simple form of education consisting of an elementary knowledge of the Arabic language and of arithmetic. In the second place, it has wished to form a highly educated class suitable for the requirements of the Government service." (Egypt No.5. 1899).

ولا يجوز ان يقال ان الشعب المصرى كان فى ذلك الوقت لا يقبل على التعليم فانه كان على العكس من ذلك متعطشا له متلهفا عليه . واللورد كرومر هو الذى يقول ذلك بنفسه ؛ فقد ذكر فى كتابه " مصر الحديثة " ما يأتى :—

"In 1889, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European is rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

"...The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a national existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught." (Modern Egypt 1908, II, p.532).

فالانجليز لم يستجيبوا الى لهفة الشعب على التعليم ؛ ورجعت الحركة التعليمية الى الوراء فى عهدهم . بل ان وزارة المعارف نفسها لم تستكمل ذاتيتها كوزارة مستقلة الا فى سنة ١٩٠٦ . وكانت قبل ذلك فرعا من وزارة الاشغال . (انظر شارل رو . تاريخ الامة المصرية ٧ ص٢١٤)

. واذا قورنت هذه السياسة الرجعية فى التعليم بالسياسة التى سارت عليها مصر قبل الاحتلال وبالسياسة التى تسير عليها الآن وضح الفرق الكبير بين اهمال الانجليز للتعليم وعناية مصر به ؛ وتبين صدق ما قدمناه من ان التعليم هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر اشد نكبة . ولا عجب ان يتلاقى فى الاعتراف بهذه الحقيقة رجل من غلاة المحافظين كاللورد جورج لويد مع رجل من رجال الصحافة المتقدمين كالسير فالنتاين تشيرول (Sir Valentine Chirol) .

قال اللورد لويد ؛ وكان مندوبا ساميا فى مصر ؛ فى كتابه (Egypt since Cromer)

"It is hardly surprising therefore, that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it, and that qualified applicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there. Elementary education was not expending, because utterly inadequate facilities were provided for training teachers".

وقال السير فالنتاين تشيرول فى كتابه (The Egyptian Question) فى الفصل الذى عقده للتعليم ما يأتى :—

"By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. It is unquestionably the worst of our failures.... We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old

./.

old native Kuttabs and trying to extend their usefulness as far as the appalling death of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart".

\+ + +

ويمكن القول بوجه عام ان مصر كانت قبل الاحتلال فى فجر نهضة شملت النظم الدمقراطية والنظم التعليمية ، فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهى فى المهد ، ولم تتمكن مصر من احياء هذه النهضة الا بعد الغاء الحماية .

ومكّن الاحتلال الانجليز فى مصر ، فبسطوا على البلاد حماية مقنعة لا سند لها من القانون ولا من الحق . واستطاعوا فى آخر الامر أن يقصوا مصر عن الميدان الدولى ، وأن يسكتوا الدول التى تطالبهم بالجلاء وتذكرهم كل يوم أن مركزهم فى مصر غير شرعى . وانتهوا فى ذلك الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ التى عقدوها مع فرنسا ، والتى اطلقت يدهم فى مصر مقابل اطلاق يد الفرنسيين فى مراكش . وقد جاء فى هذه الاتفاقية ما يأتى :-

"His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner."

ولم تكن جذوة الشعور القومى فى مصر قد خمدت ، واذا كانت فى السنين الاولى من عهد الاحتلال قد غطاها الرماد ، فانها لم تلبث ان توهجت واستعرت ينفخ فيها مصطفى كامل احد ابطال الوطنية فى مصر . ولم توهن اتفاقية سنة ١٩٠٤ من عزائم الوطنيين الذين كانوا يلحون فى مطالبة انجلترا بالجلاء ، بل زادتهم اعتمادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطنى الذى رسخ فى القلوب . وحسبت انجلترا انها باتفاقها مع فرنسا قد " سوت " المسالة المصرية ، ولكنها سرعان ما اضطرت الى أن تقابل الحركة الوطنية وجها لوجه . ويقول شارل روفى ذلك :-

"Un facteur intérieur qui....ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close..... Une (Jeune Egypte), qui rassemble les nationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses palpitations, voire de ses vibrations...." (Histoire de la Nation Egyptienne, Vol.VOO, p.213).

على ان الاحداث الدولية لم تلبث ان تعاقبت ، ثم تفاقمت ، تنذر بنشوب حرب عالمية

xxx

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقتة)

(١٩١٤ — ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الاولى ، فوقفت مصر منذ البداية الى جانب انجلترا ، وقرر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى دخلت فيه انجلترا الحرب ، معاملة البواخر الالمانية في الموانى المصرية معاملة الاعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا اقتصرت انجلترا في أول الأمر على أن تعلن الاحكام العرفية في مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ثم تدبرت الموقف بعد ذلك ، وانتهت الى أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وظهر في ذلك اليوم ، في الجريدة الرسمية ، الاعلان الآتى :—

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها " .

وفي اليوم التالى ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت انجلترا عزل الخديو عباس الثانى لانضمامه الى أعدائها ، وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على مصر .

•

• •

ويلاحظ في شأن اعلان هذه الحماية ما يأتى :—

١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، أصبح واجبا أن تنفصم صلة السيادة التى كانت تربط مصر بتركيا . فان مصر قد انحازت الى انجلترا كما قدمنا ، وهى لا تستطيع في وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

٢) كان أمام انجلترا أحد طرق ثلاثة للخروج من هذا المأزق . فهى بين أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف انجلترا بذلك وتجعلها دولة حليفة . أو تضم مصر الى أملاكها . أو تعلن عليها الحماية . وفي كل هذه الأحوال كانت السيادة العثمانية تسقط عن مصر . فآثرت انجلترا الطريق الثالث ، لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة ، وخشيت من جهة أخرى ما يجره الضم عليها من مسئولية الحكم المباشر واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصرى . ولو أن انجلترا احترمت وعودها المتكررة حين احتلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تعترف باستقلال هذه البلاد .

٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل . ولكن مصر لم تقبل الحماية الا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، اقتضتها الحرب ، وتزول بزوالها . يؤكد ذلك الرسالة التى وجهها ملك انجلترا الى السلطان حسين وقت اعلان الحماية ، يقول له فيها :—

" Your Highness has been called upon to undertake the responsabilities of your high office at a grave crisis in the national life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, to successfully overcome all the influences which are seeking to destroy the independence of Egypt and the wealth, liberty and happiness of the people."

فالحماية الانجليزية كانت اذن ، طبقا لهذه الرسالة ، وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لا سببا لضياع هذا الاستقلال . ولن تكون الحماية كذلك الا اذا كانت مؤقتة تزول بزوال الحرب . وهذا هو أيضا ما يقوله الاستاذ شارل رو :-

" Quant au protectorat britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui était issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgré les motifs qui l'ont justifié, contradictoire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, ce rôle consistant à guider les égyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat britannique sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur for intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Télégraphiant au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, le roi Georges, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la 'grave crise dans la vie nationale de l'Egypte' , pendant laquelle le nouveau Sultan assumait la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saurait tenir en échec tous les facteurs 'qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte, la richesse, la liberté et le bonheur de son exemple."
(Histoire de la Nation Egyptienne VII p.239).

./.

وهذا هو أخيرا ما يشير اليه اللورد ملنر فى تقريره المعروف فيقول :-

" أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن لاريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية ، وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة ، فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات : " فى اليوم ..الخ الخ .. " .

فالحماية الانجليزية اذن قبلها السلطان والحكومة المصرية والشعب المصرى على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، ينبغى أن ترتفع بانتهاء الحرب .

*

* *

وقد ساهمت مصر فى الحرب العالمية الاولى مساهمة كبيرة . وأسدت الى انجلترا والحلفاء خدمات جلى . ودافعت الجيوش المصرية عن قناة السويس ، وردت عنها الحملة التركية . وقاتل المصريون الى جانب الحلفاء فى ميادين مختلفة ، فى فلسطين والعراق وبلغاريا واليونان وجاليبولى . وبلغ عدد المصريين الذين اشتركوا فى القتال أكثر من مليون جندى . وبحسبنا أن ننقل هنا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى - جورج نوريس (George W. Norris -) فى هذا الصدد أمام المجلس :-

"When war commenced..... Egypt went into the war on the side of the Allies..... She fought that war through from the beginning to the very end..... she relied upon the pledges, upon the promises made by England not only before the war but later on. After she got into the war she renewed her energies, because she relied on the pledges that were made during the war that it was being fought for the rights of the small nations. ....More than a million - about 1,200,000 - Egyptians took part in the war on the side of the Allies. Not all her men were engaged in the trenches - many of them were labourers - but they were on all of the fronts and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches.... It was Egyptian soldiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal. It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven off and defeated. Later on the Egyptians fought on the other eastern fronts. A great many Egyptian soldiers were under Allenby in Palestine, and in Mesopotemia, Bulgaria and Greece; others, mostly as labourers, were in France and in Belgium. A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian soldiers died like flies. General Allenby has officially stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army. Thousands, and tens of thousands, and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field." (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate of the United States pp.6-7).

./.

وقد أعلنت انجلترا في كثير من المناسبات بلسان ممثليها ، في هذه الحرب العالمية الاولى ، أنها انما تناضل لتحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تضع السلاح قبل أن تستخلص لهذه الشعوب حرياتها التي سلبتها القوة الغاشمة . فيقول السير ادوارد جراى أمام مجلس العموم في أغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتي :

"England stretches out her hand to any nation whose safety or independence may be threatened or compromised by any aggressor."

ويقول المستر أسكويث في خطاب ألقاه في جلد هول في نوفمبر سنة ١٩١٥ :

"We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force."

وقد اطمأنت مصر الى هذه الاقوال ، وبقيت الى جانب انجلترا حتى خرجت هذه من الحرب ظافرة .

* * *

ولما وضعت الحرب أوزارها ، وانتصر الحلفاء ، حسبت مصر أن انجلترا عند وعدها ، وأنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة حاربت فى جانب الحلفاء ، وأنها لا تلبث أن تظفر باستقلالها الموعود . ولكن انجلترا تنكرت لها ، وأفهمتها أن الحماية باقية . ولما هب زعيم الوطنية المصرية سعد زغلول يطلب الترخيص فى السفر الى مؤتمر الصلح ، اعتقلته انجلترا هو ورفاقه ونفتهم جميعا الى مالطه . فثار الشعب المصرى عن بكرة ابيه فى وجه انجلترا ، واتحد المتطرفون والمعتدلون ، واتفقت الحكومة والشعب ، ولم يعد فى البلاد الا صوت واحد يطالب انجلترا برفع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا مايشهد به اللورد ملنر فى تقريره المعروف حيث يقول : " سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم ، اما طوعا أوكرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحفيين وطلبة المدارس، وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش" .

وندع اللورد ملنر هو نفسه يروى فى تقريره كيف اشتعلت نار الثورة فى مصر . قال يبين كيف بدأت : " فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى ، وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان " بالاستقلال الذاتى التام " لمصر . وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شئون مصر . وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة ... فأبلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها . فجاءه الجواب بألا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجئ الى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن ... وعليه طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما . فأفهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ، ولذلك قدم استعفاءه ... وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الانجليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب . وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين الى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة الى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رياسة زغلول باشا ، وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الاخرى ... وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة ارهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة . فعد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه . فقر رأى السير ملن سيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى

بعد موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه . فسأفضى ذلك الى تجدد التحريض والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن .. ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى ، وهم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة ... وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية وفى جملتهم الاقباط ... "

* * *

وكانت انجلترا قد حصلت بعد الحرب على اعتراف الدول بالحماية . ولكنها لم تستطع ان تتجاهل هذه الثورة التى استعرت نارها فى مصر . فأوفدت لجنة ملنر ومهمتها " تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الاجنبية " .

وواضح من هذه المهمة أن انجلترا لم تعدل عن الحماية السافرة ، بل كانت تريد استبقاءها وتعتمد فى اخماد الثورة على أن توسع قليلا فى نظام الحكم الذاتى . ولم يكن ذلك متفقا بطبيعة الحال مع الغايات الوطنية التى اشتعلت من أجلها الثورة . فمصر كانت تطالب بحقها الطبيعى فى الاستقلال والغاء الحماية ، وتلح فى مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر . لذلك قوطعت لجنة ملنر مقاطعة اجمالية .

ازاء ذلك لم يسع لجنة ملنر أن تنصح باستبقاء الحماية السافرة ، وأشارت بالرجوع الى الحماية المقنعة ، أى الى الحالة التى كانت عليها مصر فى عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ ؛ ولم يكن ذلك رجوعا كاملا الى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهرى بين العهدين : فى عهد الاحتلال كانت السيادة العثمانية مبسوطة على مصر فكانت حائلا دون أن يصبح مركز انجلترا فى مصر مشروعا ، أما الان فقد سقطت هذه السيادة باعلان سنة ١٩١٤ (وستعترف تركيا بسقوطها فى معاهدة لوزان) فيسهل اذن على انجلترا ان تصحح مركزها فى مصر بمعاهدة تعقدها مع مصر المستقلة . هذا هو الاساس الذى رسمته لجنة ملنر لسياسة انجلترا المقبلة فى مصر : عقد معاهدة تعترف بمقتضاها مصر لانجلترا بمركز خاص ، فتكلل بالنجاح جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وثابرت انجلترا على هذه السياسة ، ولم تحد عنها قيد خطوة ، فى كل المفاوضات التى أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك شرطا جوهريا لنجاح هذه السياسة هو أن ترضى مصر طائعة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا ما سعت اليه انجلترا جاهدة ، وبذلت فى ذلك كل ما تملك من الوسائل . فلما أعياها الامر ، واستعصى عليها أن تحصل على رضاء مصر الحر بالتقيد فى اغلال هذه المعاهدة ، لم يكن أمامها الأن تقتنص هذا الرضاء اقتناصا ، لاسيما بعد أن تخلت الدول عن مصر ، وتركتها وحدها فى قبضة يدها ، دون مرجع دولى تحتكم اليه . وهذا ما فعلته بعد أن مهدت له بتصريح ٢٨ فبراير على ما سنرى .

ولننظر الآن كيف سارت انجلترا على هذه السياسة . قلنا ان لجنة ملنر هى التى وضعت أساس السياسة البريطانية من الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها

تعترف فيها مصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى • وهذا ما تمهد له اللجنة في تقريرها عندما تذكر رأى بعض الوطنيين المعتدلين ، فتقول : " واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاسترالية ، وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع • ولكن هل يلزم لقضاء هذه الاغراض أن تحرم مصر استقلالها •••••• ألا تقضى مصر أغراض انجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت بلادا منتظمة الامور ، هادئة الاحوال ، مصادقة لانجلترا ، متصلة بها اتصالا وثيق العرى ، لا تشكو ظلامة ، ولا تميل الى ثورة ••• وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية •••عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الاولى ، ونكثت عهدها • فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال " • ثم يقول التقرير تعقيبا على ذلك : "ان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين •• معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الاراضى المصرية • أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الاول ان يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى ارض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة " • ثم جاء فى خلاصة التقرير ما يأتى : " ••• ولكنهم (اى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ، وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن •• (و) كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر ، وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية ، ونتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية " •

ووضعت اللجنة أساسا لمشروع معاهدة يحقق هذه الاغراض : يعلن استقلال مصر ، ثم يغلها فى قيود محالفة هى الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز • ثم قالت أنها أرادت بذلك أن تمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة المعاهدة قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى •

وبدأت انجلترا تسير فى طريق سياستها المرسومة •

المرحلة الرابعة

انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

(عود الى الحماية المقنعة : الحماية السافرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢١ — ١٩٢٢)

أبلغت الحكومة البريطانية مصر، فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة . وقد جاء فى هذا التقرير ما يأتى : "أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول، اذا أمكن، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية، وتطابق الامانى المشروعة لمصر والشعب المصرى ."

فتألفت وزارة عدلى على أثر ذلك، فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١، وشكل عدلى الوفد الرسمى للمفاوضة برياسته . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون الى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها النهائى الى الوفد الرسمى .

لم تقدم مصر على المفاوضة اقرارا منها بالمبدأ الذى وضعته لجنة ملنر . بل أن عدلى رسم، فى الكتاب الذى عرض فيه تشكيل الوفد الرسمى، السياسة التى اعتزمها، فقال "فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين، وأول همهم، أن يصلوا الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج، والغاء الحماية الغاء صريحا، لا فى علاقات مصر وبريطانيا وحدها، بل فى علاقات مصر والدول الاخرى أيضا" . ولكن انجلترا لم تكن لتسلم بشىء من ذلك . وكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية سافرة حماية مقنعة كما قدمنا، وأن تقر لها مصر بذلك . لذلك جاء المشروع النهائى الذى قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه الاغراض : رفع اسمى للحماية واستقلال صورى، يقترن بهما محالفة أبدية، وخضوع مطلق للسياسة البريطانية، وتدخل مكشوف فى شئون مصر الداخلية لحماية الاجانب والاقليات، وقوات بريطانية تستقر فى مصر فى أى مكان ولأى زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون فى مفاوضاته مع الوفد الرسمى ان هناك أغراضا ثلاثة لوجود هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الامبراطورية، والدفاع عن حدود مصر، وحماية المصالح الاجنبية . وليس من المصادفة ان تكون هذه الاغراض هى نفس الاغراض التى كانت انجلترا تصرح بها تبريرا للاحتلال العسكرى الذي فرضته على البلاد فى سنة ١٨٨٢، وقد زادت عليها غرضا لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية المواصلات الامبراطورية .

لم يكن غريبا اذن ان يرفض الوفد الرسمى مشروع اللورد كيرزون رفضا باتا، اذ ليس فيه — كما قال الوفد — "ما يبقى الامل فى الوصول الى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية" . بل هو مشروع يقصر عن مشروع ملنر نفسه فى تحقيق مطالب مصر . وقد اعترف بذلك المستر لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك، فى حديث له مع عدلى اذ قال "ولا يفوتنى أن أذكر لك ان مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله، وكان اللورد كيرزون المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر، ولم استطع أن أحمل الوزارة على قبولها، فأخشى ان تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع .

وقطعت المفاوضات بين انجلترا ومصر . ولكن انجلترا كانت تعتزم مواصلة السير في طريق سياستها المرسومة . وكانت تبيت أمرا ..

لقد عجزت عن الحصول على رضاء مصر بقيود المعاهدة ، فلتؤجل هذا الأمر الى مابعد ، ولتكتف الان باعطاء مصر هذه الترضيات الصورية التي وردت في مشروعي ملنر وكيرزون ، وهي ترضيات لا تقدم ولا تؤخر ، ولكنها على كل حال تخدر الاعصاب . ولترتب حالة موقتة على قواعد هذين المشروعين ، تستبدل فيهما بالحماية السافرة حماية مقنعة ، وليكن ذلك بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركيا تفعل مع مصر قديما ، ولتتربص بمصر تداورها حتى تتمكن في آخر الامر من الحصول على رضاها في التقيد باغلال المعاهدة ، وفي وضع اتفاق نهائي يصحح مركزها في مصر .

كانت هذه هي السياسة التي قام عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهي سياسة مبيتة كما قدمنا ، يمكن الصعود الى أصل التفكير فيها في المفاوضات التي جرت مع كيرزون ، في حديث دار بينه وبين عدلي في وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، اذ قال كيرزون لعدلي بعد أن رفض الوفد الرسمي المشروع : "أني أبلغت الوزارة رد الوفد ، وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة . وكنت أشدهم أسفا ، اذ كنت صادق الرغبة في الوصول الى اتفاق . ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لايسعها أن تتنازل عن القيود التي وضعت في المشروع . وكنت أعتقد دائما أنه اذا تعذر وضع اتفاق نهائي ، جاز أن ننتهي الى ترتيب حالة موقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا أخرجت الى حيز الواقع ، وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر في اثنائها ان تثبت كفايتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الامن ، واستقام النظام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائي .."

وفي انتظار وضع هذا الاتفاق النهائي — حيث تكبل مصر قيود المعاهدة — تعلن انجلترا ، في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بناء على طلب اللورد اللنبي الملح ، وبعد أن تتخذ حيطتها فتنفى سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه الى سيشيل ، تصريحا من جانبها وحدها تقول فيه مايأتي :—

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي تتخذ باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

أ — تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر .

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة .

ج — حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

د — السودان .

ولم تغفل انجلترا أن تعلن الدول بهذا التصريح ، فأبلغتهم اياه فـــى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتى :—

" أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليديـة ، قررت انهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مـع الاحتفاظ ، الى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للامبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات . ومع ذلك فانه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير فى الحالة القائمة بالنسبة للدول الاخرى فى مصر ، لان رخاء مصر وسلامة أراضيها من الامور الضرورية لسلامة الامبراطورية البريطانيـة وأمنها . لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهى العلاقات التى اعترفت بها الحكومات الاخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت فى التصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الامبراطورية البريطانيـة ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضـوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى . وتطبيقا لهذا المبدأ ، فان حكومة صاحب الجلالـة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل فى شئون مصر عملا غـير ودى ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الاراضى المصرية عملا من واجبها أن تقاومه بكـل مالديها من الوسائل ".

ولم تترك انجلترا مناسبة من المناسبات الدولية الا وهى تبلغ الدول تحفظهـا بالنسبة الى مصر الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فعلت ذلك عندما وقعت فى سنة ١٩٢٤ بروتوكولا خاصا بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية ، فأبلغت الدول تحفظها ، وكتبت الى السكرتير العام لعصبة الأمم ، فـى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، تقول " ... وبناء على ذلك فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور اذا وقعته مصر سيبيح للحكومة المصرية ان تطالب بتدخـل عصبة الامم فى تسوية الامور التى احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضـى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ".

وفعلت ذلك أيضا عندما اقترحت الولايات المتحدة الامريكية وضع ميثاق ضد الحرب ، فتضمن الجواب البريطانى على هذا الاقتراح فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ، تحفظا يشمل مصر . وقد ذكرت فيه ما يأتى " ان نصوص الفقرة العاشرة من المادة الاولى من الميثاق المقترح ، الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنـه توجد فى العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام والأمـن بريطانيا العظمى . ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى بعض العناء لكى تبين أنها لا تسمح بأى تدخل فى هذه الاقطار ، وأن حمايتها ضد أى اعتداء انما هـو تدبير ترمى به بريطانيا العظمى الى الدفاع عن كيانها الذاتى . فينبغى اذن ان يكـون مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة الا بشرط الا تمس حريتها فى التصرف فى هذا الشأن ".

*

* *

هذا هو تصريح ٢٨ فبراير ، أعلنته انجلترا لمصر ، وقد اعترفت فيه باستقلالها ، ورفعت عنها الحماية . ولكنها مع ذلك ، بفضل ما احتفظت بتوليه من مسائل جوهرية ، هـى نفس المسائل التى كانت تدور حولها مفاوضات ملنر وكيرزون ، قد استبقت جميع آثار الحماية ، ولم ترفع منها غير الاسم . وتكون بذلك قد استبدلت — كما قدمنا — حماية سافرة بحمايـة مقنعة .

وقد عنيت انجلترا أن تبلغ الدول هذه الحماية المقنعة . ولكن بقى أن تقبلهـا مصر .

وهذا ما ستحاول انجلترا الوصول اليه ، فى مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر ، التى سننتقل اليها الآن . وهى فى كل ذلك تواصل دائما السير فى طريق سياستها المرسومة .

* * *

المرحلة الخامسة

انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها

(التحالف الذى يفى بأغراض الحماية)

(١٩٢٢ — ١٩٣٦)

هذه المرحلة هى استئناف لسياسة المفاوضة التى بدأت منذ لجنة ملنر . وهى سياسة فهمتها مصر على وجه ، وفهمتها انجلترا على وجه آخر . فهمتها مصر على أنها مجهود يبذل عن اخلاص للتفاهم مع انجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح انجلترا المشروعة . وفهمتها انجلترا على أنها سياسة ترمى الى الحصول على رضاء مصر بمركز انجلترا الخاص والاعتراف بمصالحها الامبراطورية . فالمفاوضة فى نظر انجلترا هى صلح على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .

وقد أجرت انجلترا مع مصر ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سلسلة من المفاوضات ذات حلقات متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :—

(١) مجهود صادق من جانب مصر — بعد أن تخلت عنها الدول وأعوزها أن تجد هيئة دولية تحتكم اليها — فى أن تستخلص استقلالها الكامل عن طريق مفاوضات حرة تجريها مع انجلترا ، دون أن تعترف لها بأى مركز خاص يتعارض مع هذا الاستقلال .

(٢) مجهود مقابل من جانب انجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضاء مصر ، رضاء حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها ، حصلت عليه فعلا بارادتها وحدها ، وتريد أن تحصل عليه قانونا بتوافق ارادة مصر مع ارادتها .

(٣) فشل انجلترا فى الحصول على رضاء حر مختار من مصر ، بعد أن حاولت ذلك مرات متعددة .

(٤) التجاء انجلترا فى النهاية — بعد أن عزلت مصر عن الميدان الدولى وانفردت بها — الى القسر والاكراه لانتزاع رضائها جبرا . ووسيلتها الى ذلك الالحاح ، والضغط ، والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الجاثمة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، والتى لا تزال رابضة لا تتحول عنها . فانتهت انجلترا عن طريق الاكراه الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتظاهرت مراءة بأنها تستطيع الاطمئنان اليها .

هذه هى الامور الاربعة التى نستخلصها من مفاوضات متعاقبة ، أجراها سعد زغلول مع ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشامبرلين ، ثم محمد محمود مع هندرسون ، ثم النحاس مع هندرسون ، وختمت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

فلننظر كيف فشلت انجلترا فى كل هذه المفاوضات ، قبل أن تلجأ الى الاكراه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فى الحصول على رضاء حر مختار يصحح مركزها فى مصر .

مفاوضات سعد — ماكدونالد :—

وصل سعد الى لندره فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد ، ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت ، ذلك أن سعدا اختصر الطريق ، وعرف أين يبدأ ، فهو يعلم أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط السيادة العثمانية عنها ، وقد سقطت هذه السيادة منذ نشبت الحرب العالمية الاولى على ماتقدم ، وجاءت معاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، اذ نصت المادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتى :—

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

ثم نصت المادة ١٧ على ما يأتى :

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Sudan will take effect as from the 5th November 1914.

ثم هو يعلم أيضا ان انجلترا ليست لها حقوق مشروعة فى مصر ، وأن كل ما تعتمد به من قوة وسلطان انما هو آت من وجود جيوشها فى مصر دون سند من قانون أو حق ، لذلك كان أول طلب تقدم به هو سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس ، ثم طلب الى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولاسيما فى العلاقات الخارجية التى عرقلت بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات ، وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

وهذه المفاوضة هى أقصر المفاوضات التى جرت بين مصر وانجلترا ، ولعلها أصدقها جميعا ، وأدلها على الهوة السحيقة التى تفصل بين حق مصر الطبيعى فى الاستقلال ومطامع انجلترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت — تشامبرلين :—

تحاول انجلترا فى هذه المفاوضات ، كما تحاول فى كل مفاوضات تأتى بعدها ، أن تحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق القول ، وتبنى هذا المركز على دعامتين : محالفة أبدية ونقطة عسكرية .

وقد استطاعت ، بعد مفاوضات طويلة ، بدأت منذ شهر يوليه سنة ١٩٢٧ وانتهت فى مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع نهائى لمعاهدة تعقد بين مصر وانجلترا ، ويقوم المشروع على هاتين الدعامتين بالذات .

اما المحالفة الابدية فقد وضع مبدأها فى المادة الاولى من المشروع ، وتنص على أن "يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما " ، ثم تستخلص النصوص التالية كل ما يترتب على هذه المحالفة الابدية من نتائج .

فلا يجوز لمصر أن تتخذ فى البلاد الاجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ، بل ولا أن تسلك فى هذه البلاد مسلك المعارضة للسياسة الانجليزية ، أو تعقد أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية • وتبادر انجلترا الى انجاد مصر اذا اعتدى عليها ،كما تقدم مصر كل ما فى وسعها من تسهيلات ومساعدات ، فى حدود أراضيها ، لانجلترا اذا وجدت فى حالة حرب أو تهددها وقوع حرب •

وأما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة السابعة من المشروع • وهى تقضى بالترخيص لانجلترا فى أن تبقى فى الاراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الامبراطورية • وبعد عشر سنوات يعاد النظر فى المكان الذى تستقر فيه هذه القوات ، وفى حالة عدم الاتفاق على حصره فى جهة معينة تحاكمت مصر الى عصبة الامم • ويجوز لمصر أن تطلب اعادة النظر فى هذه المسألة فى آخر كل خمس سنوات بالشروط نفسها •

ولا شك فى أن مصر أحسنت صنعا فى رفض هذا المشروع الذى "لايتفق فى أساسه ونصوصه ـ كما جاء فى التبليغ الرسمى لهذا الرفض ـ مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا " •

*

* *

مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون :ـ

ثم استدرجت انجلترا محمد محمود الى مفاوضات أخرى ، بدأت فى يونيه سنة ١٩٢٩ وانتهت بمشروع نهائى قبله محمد محمود فى أغسطس سنة ١٩٢٩ • ثم استقال ليمكن حكومة من الاغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لابرام المعاهدة •

وقام هذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعامتين من محالفة أبدية ونقطة عسكرية •

فنصت المادة الثانية من المشروع على أن "تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات " • ولم توقت هذه المحالفة بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٦ من المشروع على أنه "يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية اذ ذاك ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين " • فنقض المحالفة اذن غير جائز ، ولا يمسها الا تعديل ترضى به انجلترا • وهذا ما يجعل المحالفة ابدية كما قدمنا • وقد رتب المشروع على هذه المحالفة من النتائج ما رتبه المشروع السابق •

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع • وهى تقضى بالترخيص لانجلترا فى أن تضع فى الاراضى المصرية ، فى الاماكن التى يتفق عليها بعد ، فى جوار قناة السويس من الناحية الغربية ، من القوات المسلحة ما ترى انجلترا ضرورته لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية • ونص المشروع فى احدى مذكراته على أن الحكومة المصرية تقدم مجانا فى الاماكن التى سيتفق عليها فى جوار قناة السويس أراض وثكنات تعادل الاراضى والثكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر، وبمجرد اتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل اليها تلك القوات ، وتسلم الاراضى والثكنات التى اخلتها للحكومة المصرية • وأضاف المشروع نصا يقضى بأنه "لا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية "•

ولا يوجد فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا فى بعض مسائل ثانوية أو شكلية • فالمشروع السابق يبقى القوات البريطانية فى أماكنها عشر سنوات ، ثم يحدد لها مكان آخر ، يكون غالبا منطقة القناة ، بمقتضى اتفاق جديد أو تحكيم • ولكن المشروعين يتفقان فى مسألة جوهرية هى أن النقطة العسكرية دائمة ، ولا تجوز مطالبة انجلترا بالجلاء الا اذا رضيت بذلك • وأما المسألتان الشكليتان اللتان يمتاز بهما هذا المشروع عن سابقه ، فنصه على الا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال — ولا يترتب على هذا الاعتبار أثر عملى ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من المزايا والامتيازات — ونصه على ان تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية — ولا يوجد فرق عملى بين ان تكون القوات لحماية قناة السويس او لحماية المواصلات الامبراطورية •

وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا فى عدم قبولها لهذا المشروع ، ومطالبتها للحكومة البريطانية فى أن تعيد المفاوضة بكتاب أرسلته الى هندرسون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ •

• • •

مفاوضات النحاس — هندرسون :—

وقد أجابت انجلترا مصر الى طلبها فى اعادة المفاوضة • وسافر الوفد الرسمى المصرى الى لندن ، وبدأت المفاوضات الجديدة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت الى غير نتيجة فى ٨ مايو سنة ١٩٣٠ •

أما المشروع الذى قدمته انجلترا لمصر ، نتيجة لهذه المفاوضات ، فيقوم هو أيضا على محالفة دائمة ونقطة عسكرية •

أما المحالفة الدائمة فقد قضت بها المادة الخامسة من المشروع بأن نصت على أن " تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما " • ولم توقت هذه المحالفة أيضا بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على " أنه فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الامم • ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه " • فنقض المحالفة هنا أيضا غير جائز ، ولا يمسها الا تعديل يكون مبنيا على رضاء انجلترا أو على التحكيم ، وهذا ما يجعل المحالفة دائمة • وقد رتب المشروع على هذه المحالفة ما رتبه المشروعان السابقان من النتائج تقريبا •

والنقطة العسكرية منصوص عليها فى المادة التاسعة من المشروع • وهى تقضى بالترخيص لانجلترا فى ان تضع بجوار الاسماعيلية عددا محددا من القوات لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية • ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية • وعند انقضاء عشرين سنة ، اذا قام خلاف على ما اذا كان وجود هذه القوات لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الامم • ولا فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا فى أمرين : تحديد عدد القوات التى ترابط بجوار الاسماعيلية (وقد حدد هذا العدد بثمانية الاف) ، وجعل الجلاء عن مصر بعد عشرين سنة موضوعا للتحكيم •

ولم تنته هذه المفاوضات ، هى الأخرى ، الى نتيجة لاختلاف الطرفين على مسألة السودان .

. . .

محادثات اسماعيل صدقى — سيمون :—

وآخر اتصال تم بين مصر وانجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وقع بين اسماعيل صدقى وسيمون وزير الخارجية البريطانية فى ٣١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ — وأهم ما دار من الحديث بينهما هو ما جاء على لسان سيمون ، اذ قال : "انى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما اساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها ، كانتهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على الغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الامم . غير أنه يجدر بى أبداء تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقط العسكرية ، والثانى بالسودان . ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ وهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات — أما بخصوص السودان ، فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة فى السودان . فاذا ما سلم بهذا المبدأ ، فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان " .

ومن خلال هذين التحفظين اللذين أبداهما سيمون ، نرى منذ الآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .

. . .

ووقفت المفاوضات عند هذا الحد . وهى حلقات متشابهة . وكلها ترمى الى تصحيح مركز انجلترا فى مصر ، بابدال الحماية التى لم ترض بها مصر بمحالفة ترضاها ، ولكنها محالفة أبدية ، ترتكز على نقطة عسكرية . فتبقى خصائص الحماية ، دون أن يذكر اسمها .

وقد عجزت انجلترا فى كل هذه الادوار أن تحصل على رضاء مصر ، عن حرية واختيار ، بأن تضع فى يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام انجلترا — وقد أهابت بها الاحداث الدولية نذيرا بحرب عالمية أخرى قادمة — الا ان تنتزع من مصر رضاءها . وتم ذلك فى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى ننتقل اليها الآن .

وانجلترا فى كل ذلك ، كما قدمنا ، تواصل السير فى طريق سياستها المرسومة .

. . .

القسم الثانـــي
معاهـــدة سنـــة ١٩٣٦

تمكنت انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرناها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر في سنة ١٩٣٦ . ونبين الظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم نحلل ما اشتملت عليه من الأحكام .

١ ـ الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت

حتى نتبين الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ينبغي أن ننظر الى الحالة الداخلية في مصر ، ثم الى الحالة الخارجية في العالم ، في الوقت الذي عقدت فيه المعاهدة .

*

* *

أما الحالة الداخلية في مصر فقد كانت بالغة الدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أي من ناحية استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، أو من ناحية الاصلاحات الواجبة للتغلب على العقبات التي كانت تحول دون رقي مصر وتقدمها .

فمن الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصلت الى أوجها . فان صدقي باشا كان قد استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر أقل اعترافا بسلطة الأمة في سنة ١٩٣٠ . ولما ولي نسيم باشا الحكم في سنة ١٩٣٤ الغى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور ١٩٢٣ ، وبقيت الحياة النيابية معطلة . وقلق الرأي العام ، وأخذ يتوجس شرا . وزاد في قلقه أن السير صموئيل هور ، وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، صرح في خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت نصحت بألا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، اذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة . فهاج الرأي العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح .

والواقع أن انجلترا هي التي كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية . فقد كانت ، عقب انقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمي مصر بداهية من الدواهي ، وتصيبها في رجالها الوطنيين وفي شئونها الداخلية وفي دستورها بما تكون قد بيتته لها لتأديبها على عدم توقيعها المعاهدة التي تصحح مركزها . فعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع كيرزون ، فنفت سعد زغلول الى سيشيل قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير . وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأقصت سعد زغلول عن الحكم ، مستغلة في ذلك مقتل السردار ، ثم أجرت انقلابا دستوريا خطيرا . وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع تشامبرلن ، فأقصت حكومة دستورية عن الحكم ،

وعطلت الحياة البرلمانية . وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون في سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أقصت الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدلته بدستور ضيق لا ينطبق على رغبات الأمة . وهاهى الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنها تعارض في عودة الدستور الأول ، وبذلك تقف حجر عثرة في رجوع الحياة النيابية الصحيحة . وهكذا كانت مصر كلما رفضت امضاء المعاهدة التي تريدها انجلترا لتصحيح مركزها تضطرب حياتها النيابية ، وتبتلى في دستورها . وقد أدى ذلك الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد .

ثم أن انجلترا أبت الا أن تضع يدها على كل الأمور الجوهرية التي تعنى مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات الكأداء في سبيل رقيها . فما دامت مصر لم توقع المعاهدة ، فان الامتيازات الاجنبية باقية ، وهى الامتيازات التي تمس بسيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتعطل كثيرا من أعمال الاصلاح . كذلك تبقى الادارة الاوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يذود عنها ، وتمنع من الاشتراك في الحياة الدولية اشتراكا كاملا ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم .

هذه كانت الحالة الداخلية لمصر قبيل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

*

* *

أما الحالة الخارجية فقد كانت مفعمة بالخطر . ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت ايطاليا الحبشة عن طريق الاريتريا والسومال . ولم يجد عهد عصبة الامم اذ ذاك في رد هذا الاعتداء الفاضح على استقلال أمة وادعة في بلادها . واشتد اليقين بألا ضمان للسلام في ظل عصبة الامم ، وأن عهد هذه العصبة ليس فيه الكفالة الضرورية لحفظ الأمن الدولي ، وأن سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والمعاهدات الثنائية لاتزال هى السياسة المتغلبة . ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من نذر العدوان ما ينبىء بقرب وقوع حرب عالمية أخرى . وساعد على ذلك ما كان يجرى في اسبانيا في ذلك الوقت من حرب أهلية هي صراع عنيف بين النازية والسوفييتية ، وهى دقة الناقوس التي كانت تؤذن باقتراب الخطر .

واشتركت مصر مع سائر الدول في التأثر بهذه الاعتبارات العامة ، وانفردت باعتبارات خاصة أتت من أن ايطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان . هذا الى أن ايطاليا اذا استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فتهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا . ثم أن الحملة الايطالية على الحبشة كانت سببا في توتر العلاقات بين انجلترا وايطاليا توترا جعل مصر تتوقع أن حربا تنشب بين الدولتين ، تصبح هى ميدانا لها ، فتصطلى بنارها . وقد اشتركت مصر فعلا في الجزاءات التي وقعتها عصبة الأمم على ايطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا في هذه الهيئة .

هذه الحالة الخارجية المنذرة بقرب انقضاض العاصفة وصفها شارل رو وصفا دقيقا في العبارات الآتية :

"Les intérêts égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre économique et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Ethiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil; et en effet là sont les sources du fleuve nourricier de l'Egypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Egypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien: la sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension aiguë entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Egypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera englobé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait-elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Egypte et le Soudan que d'être désormais flanqués de deux côtés, l'Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italienne...." (Histoire de la Nation Egyptienne VII p.320).

وقد رأت مصر أن انجلترا اذا دخلت في حرب مع ايطاليا ، وأصبحت الأراضي المصرية ميدانا لهذه الحرب الطاحنة ، في وقت لم تستقر فيه العلاقات ما بين مصر وانجلترا، فأن انجلترا لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرافق المصرية ، فتتصرف فيها بمحض سلطانها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى ، بل لعلها تعود الى اعلان الحماية عليها • لذلك لم يكن هناك بد من أن تسعى مصر سعيا حثيثا الى اعادة فتح باب المفاوضات ، علها تستطيع أن تقر علاقتها مع انجلترا على أساس يحفظ لها ذاتيتها في الحرب القادمة • ولم يكن أمامها غير المفاوضة سبيلا الى ذلك ، اذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تحتكم اليها لتنصفها وترد لها حقوقها • وهذه عصبة الأمم ، قد بلغت الغاية من الضعف والهزال • وهذه الدول ، التي كانت قد أعلنت في الحرب العالمية الأولى حق الأمم في تقرير المصير ، قد تخلت عن هذا المبدأ السامي ، ورجعت الى سياسة الاخذ والعطاء ، وكان من ذلك أن اعترفت بالحماية على مصر ، ثم لما رفعت الحماية حرصت انجلترا على تبليغها التحفظات التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة ممكنة على النحو الذي قدمناه •

وقد صورت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب المصري ، التي أحيل عليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك تصويرا بليغا في التقرير الذي رفعته عن هذه المعاهدة ، فقالت : " لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقرير قبولها ، هو آمال الأمة التي أبدتها عندما وضعت الحرب أوزارها ، اذ هبت تطلب الغاء الحماية وانهاء الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، ووكلت من أجل

ذلك الوفد المصرى فى السعى الى استقلالها استقلالا تاما حيثما وجد الى السعى سبيلا • من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ، ومن أجله ثارت ثورتها سنة ١٩١٩ ، معتمدة فى بلوغ آمالها على حقها الطبيعى ، وعلى ذلك المبدأ الذى أعلنه الانجليز وحلفاؤهم وهو "حرية كل أمة فى تقرير مصيرها " • غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضاءل شأنه ، وأهمل حكمه ، ولم يلق نفاذا أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة الى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال • وعلى هذا الأساس توالت المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل الى نتيجة ترضى الطرفين • وفى خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ••••• غير أن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد كان مصدر قلق مستمر فى نفوس المصريين المتطلعة دائما الى مفاوضات حرة خالية من كل قيد لتقضى على التحفظات الاربعة ، كما كان مثارا للتدخل فى أنظمة الحكم ، ومبعثا للحد من حرية الادارة المصرية فى العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضا • ضجت الأمة من هذه الحال غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبى فى ادارة شؤونها تذرعا بالتحفظات الأربعة •••• " . (انظر مجموعة مجلس الشيوخ الخاصة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) •

ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، التى أحيل عليها المشروع نفسه ، بأقل افصاحا عن هذه المعانى من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب • وهذا بعض ما قالته فى تقريرها : " لبثت مصر الى سنة ١٩١٤ ، التى أعلنت فيها الحرب العظمى ، محتلة احتلالا مفروضا عليها ، معتدى على حقوقها الطبيعية فى جميع مرافقها ، وادارة شؤونها فى الداخل ، وابراز وجودها فى الخارج • وزاد مركزها سوءا اعلان انجلترا الحماية عليها التى فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ، ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة حربية • ولما خمدت الحرب اتجهت أفكار بريطانيا العظمى الى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل • وقد أخذت اقرارا من المانيا بهذه الحماية فى معاهدة فرساى • وقطعت الطريق على مصر ، اذ حذرت باقى الدول بألا تتعرض واحدة منهن الى شئون مصر ولا لمركزها • وقد كان الحلفاء ومنهم انجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعى وهو حرية الامم فى تقرير مصيرها • ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمفاوضات والاعتزاز بالظفر ، هدم هذا الأساس الانسانى الطبيعى ، وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ ، مع أنها قامت بقسط عظيم فى مساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى •••• وكان من الطبيعى أن الخطة التى يجب اتباعها هى الاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض والاستقلال •

فجرت محادثات وحصلت مفاوضات ، فأخفقت جميعها ذلك الاخفاق الذى كان دليلا على أن الأمة لم تصل بها الى آمالها ولم تبلغ أمانيها . وكان أهم ما اشترطته انجلترا فيهما أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شاءت ولأى زمن تريد . فنفرت مصر وصمدت للمحادثات ، وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تغلى آونة بين ضلوعها وآونة بين ربوعها . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ...... فكان هذا التصريح بقيوده مصدرا للمنازعات ، ومثارا للمصادمات ، وسببا للاضطرابات ، ولم يمنع حدوث انقلابات ..... بعد هذا فى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، وجرى ماجرى مما تعرفونه ، فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التى يقتضيها الظرف . وكانت الأمة فى هذا الميدان تتجرع الصبر وتنزف الدم .... هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من ادارة شئونها ، وعدم تمثيل سياسى كامل فى الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها ، واخراج من السودان ، وتحكم فى مستقبل مصر ، وحق فى رقيها ، وحظر عليها فى التعاهد مع أى دولة أخرى للانتفاع بها فى أمر حيوى نافع لها ."

* * *

هذه هى الحالة الداخلية فى مصر والحالة الخارجية فى العالم وقت دخول مصر من جديد فى مفاوضات مع انجلترا سنة ١٩٣٦ ، وهذه هى الظروف التى دارت فى ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن انجلترا يعنيها ، والجو الدولى مدلهم ، أن تقر علاقتها مع مصر فى هذه الظروف الا بالثمن الباهظ الذى ستفرضه عليها ، والا فهى مرابطة فى مصر ، ممسكة بزمامها ، مترقبة للأحداث . أما مصر فهى التى كان يعنيها أن تقر علاقتها مع انجلترا لما قدمناه من الاعتبارات .

لذلك لما تثاقلت انجلترا فى التقدم الى مصر لتسوية المسائل المعلقة بينهما ، وصرح السير صمويل هور بأن المفاوضات مع مصر ستجرى فى الوقت المناسب وأراد بذلك التسويف والمماطلة ، وكانت الحالة الدولية تزداد تفاقما ، خطب النحاس باشا فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، عيد الجهاد الوطنى ، ينبه الى وجوب المبادرة لتسوية هذه المسائل فقال : " تفاقمت المشكلة الحبشية ، وتعقدت الحالة الدولية ، ووالت ايطاليا ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية ، وعرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدا شبح الحرب فى الأفق ، وهى اذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة تسيير أمورها فى هذا الجو العاصف ، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا .... وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى ، بل يستلزم أيضا تصفية

الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التـــام ، ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال " . وعلق على تصريح هور بأن المفاوضات ستجرى فى الوقت المناسب بما يأتى : " أن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، بأن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، يتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شيء فى ذلك من حرية أو اختيار " .

وثار الاضطراب فى مصر ، وهاج الرأى العام ، وضغط على الاحزاب ، فتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا الى المندوب السامى فـى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينت فيه الأسباب الداخلية والخارجية التى تجبر مصر على الرجوع الى المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، فقالت : " ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلـــترا من حين الى حين ، ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هـــذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصـــر ، ويضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك : أ) بقاء الامتيازات الأجنبيـة ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى علـى المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتهـا على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا . ب) وجود ادارة اوروبيـة الى جانب ادارة الأمن العام المصرية . ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفـاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها . د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبــة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمـــة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة عن عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها . وفضـلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر ، وتحد من استقلالها وحريتها ، فأن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى ذلك فى كثير من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء . ومنذ بدأت الأزمـــة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشه فى هذا العام ، ازداد المصريون يقينـا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهـم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فـى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصـلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف " • ثم انتهت الجبهة الوطنية فى كتابها الى أن تطلب من المندوب السامى أن يبلغ الحكومة البريطانية رضاءها بابرام معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسن ــ النحاس فى سنة ١٩٣٠ "على أن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات " •

وقد تباطأت انجلترا فى الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبليغ شفوى •

أما المذكرة فتاريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتى : "أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به الى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن ــ النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات • فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الاساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة برمتها ، ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق " •

وأما التبليغ الشفوى فهذا نصه : " أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر • ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين ، بصفة سرية ، وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل " •

اذن لا تقبل انجلترا حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو ، بل لابد من انتقاصه وتعديل نصوصه العسكرية لمصلحتها • وقد كانت بوادر ذلك قد بدت فى محادثات سيمون ــ صدقى كما رأينا • وهى الآن تستغل الظروف الدولية واضطرار مصر الى حل المسائل المعلقة للاعتبارات التى قدمناها لتملسها تفرضه من الشروط •

ورأت ، امعانا فى استغلال الظروف ، أن تقرن كل ذلك بتهديد صريح توجهه الى مصر عند قيام المندوب السامى بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، فتقول : "أن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر " •

ونقتطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت صدور هذا التهديد .

قبيل بدء المفاوضات ، فى أوائل سنة ١٩٣٦ ، تولى على ماهر باشا الحكم . فكتب للمندوب السامى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ يرد على التبليغ الشفوى بالموافقة ، ويخبره بأنه استصدر مرسوما يعين هيئة الوفد الرسمى الذى سيتولى المفاوضات عن مصر ، ثم يضيف ما يأتى : "ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه ألا أن الاحظ أنكم ، عند قيامكم بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى الرأى العام المصرى من القلق الشديد . حقا انكم حرصتم على الاشارة الى أنها لا تنطوى على شىء من التهديد أو الارهاب ، وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الاشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصرى ، وحكومته ومندوبوه ناطقون بلسانه ، أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة . لذلك ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأى الا شىء يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وان استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة " .

وفى نفس اليوم أجاب المندوب السامى بما يأتى : "أتشرف باحاطة دولتكم أنى تسلمت مذكرتكم المؤرخة ١٣ فبراير ، والتى لفتم بها دولتكم النظر الى تصريح صدر منى ، وفقا للتعليمات فى التبليغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم فى ٢٠ يناير ، ذلك التصريح الخاص بالنتائج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق فى المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة . وتطلبون دولتكم الآن تأكيدا بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تسلم بأنه لن يحد شىء من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف ، وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين . فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل ، بل أنها فى الواقع واثقة ، أن كلا الفريقين سيبذل قصارى جهده كى لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة الى مستقبل مجهول المدى ، شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات ، فأنها ترى — اذا كان هناك ثمت فشل فى الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة — أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التى لا تحرص الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة . "

فالمندوب السامي لم ينكر اذن التهديد الذى صدر منه ، بل أثبته وذكر أنه جاء مطابقا للتعليمات التى تلقاها فى التبليغ الشفوى ، ثم أكده بعد ذلك فى عبارات ، مهما كانت ملفوفة ، لاتدع شكا فيما تنطوى عليه من المعنى •

*
* *

فى هذا الجو الذى تسوده الرهبة ، وتكتنفه الأخطار ، ويتسلط فيه التهديد ، جرت المفاوضات بين مصر وانجلترا •

وفى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح • وفى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل • واتفق الطرفان بادئ ذى بدء على أن المعاهدة المراد ابرامها كل لا يتجزأ ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقط ، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصلا الى الاتفاق على الجزء الباقى •

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولا ، واستمرت وقتا طويلا ، بل وعرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي الى لندن ، فسافر اليها فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٦ • وتم الاتفاق أخيرا على النصوص الخاصة بهذه المسألة • ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان فتم الاتفاق عليها هى الأخرى ، ثم الى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية فتم الاتفاق عليها كذلك • وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن •

*
* *

٢ـ تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

تتصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هندرسون ـ النحاس الذى وضع فى سنة ١٩٣٠ اتصالا وثيقا • وقد تقدم أن الجبهة الوطنية طلبت التفاوض فى سنة ١٩٣٦ على أساس رضائها بابرام معاهدة بالنصوص التى انتهى اليها هذا المشروع • ولم تنشر محاضر المفاوضات التى دارت فى سنة ١٩٣٦ ـ وقد يكون ذلك لما أحاط هذه المفاوضات من السرية وبخاصة فى النصوص العسكرية التى كانت تعالج أمور حرب وشيكة الوقوع ـ واكتفى بالاحالة الى محاضر مشروع سنة ١٩٣٠ فى النصوص المتماثلة •

من أجل ذلك تكون المقارنة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠ ، لمعرفة ما اذا كان أحدهما يفضل الآخر ، من الأمور الطبيعية •

ونحن اذا تركنا جانبا مسألة الامتيازات الاجنبية ـ اذ أن أمرها لا يعنينا هنا ـ ومسألة السودان وسنعالجها فى مكان آخر ، نرى ان المسألتين الهامتين اللتين تقوم عليهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما ـ كما كان الامر دائما فى المشروعات التى سبقت المعاهدة ـ المحالفة الأبدية والنقطة العسكرية ، فنقتصر الكلام عليهما •

× × ×

(١) المحالفة الأبدية :

تقوم هذه المحالفة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على نصوص المواد ٤ الى ٧ وعلى نص المادة ١٦ فقرة ٢ • ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ ـ تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما •

مادة ٥ ـ يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية •

مادة ٦ ـ اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة •

مادة ٧ ـ اذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها (وهى تنص على أنه " ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به أن يمس بأى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ ") •

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات •

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء ، لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة •

مادة ١٦ فقرة ٢ — ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

وقد ورد فى محضر متفق عليه ، تفسير لهذه النصوص ، ما يأتى :

(١) من المفهوم طبعا ان التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابقة التى تقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل ارسال قوات او امدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة •

(٢) من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات • وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور نفسه •

(٣) تشمل "طرق المواصلات" المشار اليها فى الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) •

(٤) تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف واللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية ، كما تشمل الاجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها فى تلك المادة •

× × ×

ويتبين من هذه النصوص ان معاهدة سنة ١٩٣٦ فرضت على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا • وهذا التحالف يقيدها بالتزامات خطيرة فى حالتى السلم والحرب •

اما فى حالة السلم ، فمصر لا تستطيع ان تبرم معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هى لا تستطيع ان تتخذ موقفا — مجرد موقف — فى علاقاتها مع البلاد الاجنبية يتعارض مع المحالفة • فهى لا تستطيع اذن ان تنحرف عن الفلك الذى تدور فيه انجلترا ، وذلك الى الابد • وقد يقال ان هذا هو شأن معاهدات التحالف بوجه عام •ولكن معاهدات التحالف

توقت دائما بمدة معلومة ، فيهون احتمالها الى انقضاء هذه المدة ، ثم يتحلل كل حليف من التزاماته ، ويستعيد حريته في العمل والتصرف • اما مصر فتبقى مشدودة الى عجلة الامبراطورية البريطانية على الدوام • وهذه هى التبعية بعينها • والواقع من الامر أنه لا توجد محالفة أبدية الا بين اجزاء الدولة الواحدة ، كما هو الحال فى الدولة العمدية Federal State والدولة التعاهدية Confederation — وهذا ليس شأن مصر مع انجلترا — أو بين التابع والمتبوع — وهذا ما انجرت اليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ •

ثم اذا تركنا حالة السلم الى حالة الحرب ، وجدنا ارتباط مصر بانجلترا يزداد توثقا وخطورة • فان انجلترا اذا اشتبكت فى حرب مع دولة اخرى ، وجب على مصر ان تنجدها بصفتها حليفة لها ، وتضع موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها — بما فى ذلك الاسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى — تحت تصرف انجلترا تستخدمها فى الأغراض الحربية على النحو الذى تريد • ولانجلترا ان ترسل الى مصر من القوات والامدادات ما تشاء ، وقد يصل عدد هذه القوات الى ملايين كما وقع فعلا فى الحرب الاخيرة ، مع ما يستلزم كل هذا من اعفاءات وميزات وتموين وتمويل وما الى ذلك •

والأدهى من كل هذا ان هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا فى حالة الحرب وحدها اذا وقعت فعلا ، بل أيضا فى حالة خطر الحرب الداهم ، بل وعند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها • فلانجلترا ان تأتى فى أى وقت بما تشاء من القوات العسكرية ، وتحتل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، لا لأن حربا وقعت بالفعل او هى على وشك الوقوع بل لمجرد ان الحالة الدولية تنذر بالخطر • ولا شك فى أن هذا معناه ان مصر قد اصبحت بمقتضى هذه المحالفة داخلة فى الدائرة التى تملك فيها انجلترا حرية العمل ، فهى منطقة نفوذ انجليزية ، وهذا ينطوى دون ريب على معنى التبعية ، ويخل بالسيادة •

× × ×

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما قدمناه أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، وذلك من وجهين على الأقل : (الوجه الاول) تأبيد المحالفة بنص صريح على النحو الذى رأيناه • وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠ ينطوى على شئ من الابهام فى ذلك ، فان المادة ١٤ من المشروع تنص على جواز اعادة النظر فى نصوص المعاهدة بعد انقضاء عشرين سنة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وتكون عصبة الامم حكما عند عدم الاتفاق • وهذا يدع مجالا للقول بان اعادة النظر فى نصوص المعاهدة بعد عشرين سنة قد يؤدى الى تقييد المحالفة فى مدتها فلا تكون دائمة •

وهذا التفسير المعقول لمشروع سنة ١٩٣٠ قال به فعلا أحد النواب (محمد بهى الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة فى مجلس النواب ، اذ ذكر معترضا على تأبيد المحالفة ما يأتى :

" لقد كان المفاوض المصري فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل الى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، وتوصل الى النص على أن عصبة الامم تنظر فى كل خلاف

ينشأ بين الطرفين فى أى نص من النصوص • ولكننا رأيناه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا الى الوراء ، فيقر أبدية النصوص الواردة فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ " (مجموعة مجلس الشيوخ عن المعاهدة ص ٩٣) •

(والوجه الثانى) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت سببا جديدا لالتزام مصر بمعاونة انجلترا وتقديمها لها جميع التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات المصرية • وهذا السبب هو " قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها " • ولم يكن موجودا فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، فان هذا المشروع قد اقتصر على سببين هما الحرب وخطر الحرب الداهم • ويقول النحاس باشا أمام مجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى : " وهذه المساعدة تقدم فى ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب • وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة ، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها • وهذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ اى حالة خطر الحرب ، مع فارق واحد • فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها • اما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهى حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة • وفى هذا حكمة هى عدم تنبيه الدول الاخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٦) وهذا التمويه من شأن هذه الحالة الجديدة لا يشترك فيه كل أعضاء الجبهة الوطنية التى قامت بالمفاوضة ، فان محمد محمود باشا ذكر فى مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتى : " على ان ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز ان ينسينا انها تنطوى كذلك فى مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر • من ذلك انها توجب على مصر ان تقدم لانجلترا اذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها ان تقدمه فى حالتى الحرب وخطر الحرب من التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية • والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى انحاء العالم حيثما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) • ويوضح نائب آخر هذه المسألة بأمثلة يستخلصها من الحالة الدولية التى كانت قائمة إذ ذاك فيقول : " فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ ان المقصود منها الحالة التى عهدناها فى السنوات الاخيرة • فاذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشى من قيام مفاجأة دولية • واذا قام موسولينى وصرح ان لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال عن بلادهم ، خشى من قيام مفاجأة دولية • او اذا قامت المانيا واعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا ، خشيت مفاجأة دولية " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٩٣) •

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث المحالفة هى اذن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ فى هاتين المسألتين الهامتين وفى غيرهما مما لا يتسع المقام لذكره • وقد كان المظنون الا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ الا فى النصوص العسكرية ، وهى المسألة التى تحفظت

فيها انجلترا صراحة عند بدء المفاوضة • ولكن الظاهر ان انجلترا استغلت الظروف التى وجدت فيها مصر ، وهى الظروف التى سبقت الاشارة اليها ، ففرضت عليها شروطا تنطوى على كثير من التعسف ، ولا يبررها حتى الحالة الدولية التى كانت قائمة اذ ذاك • وسنرى عند الكلام فى النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه •

× × ×

ولكن قبل ان ننتقل الى النقطة العسكرية يجدر بنا ان نشير الى ان المادة السابعة التى تلزم كلا من الطرفين بانجاد الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب مراعاة احكام المادة العاشرة ، وهى التى تقضى بوجوب احترام عهد عصبة الامم وميثاق منع الحرب • ومعنى ذلك ان المحالفة ، وان كانت أبدية ، الا انها فى نظر واضعيها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى • ولما كان هذا النظام ، وقت عقد المعاهدة هو الذى رسمه عهد العصبة وميثاق كيلوج ، فمن المحتمل ان يقال انه لا يوجد تعارض بينه وبين احكام المعاهدة • فعهد عصبة الامم لم ينظم الدفاع الجماعى عن السلم والامن العالمى ، ولم ينص العهد على وضع قوات عسكرية تحت تصرف العصبة لمنع الحروب ورد الاعتداء غير المشروع • لذلك لم يكن النظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى يتعارض اذ ذاك مع أساليب الدفاع الفردى التى كانت مألوفة الى ذلك العهد ، فهو لا يأبى محالفات الدفاع الثنائية ، ولا يستعصى على فكرة التوازن الدولى ومناطق النفوذ • ومن هنا لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض فى جوهرها مع هذا النظام •

× × ×

(٢) النقطة العسكرية :

ذكرت النقطة العسكرية فى المادة الثامنة من المعاهدة ، ونصها ما يأتى :

" بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق اساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية ، بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال • ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها • ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية •

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت

توقيع هذه المعاهدة ، او على أي شخص او هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليهما الطرفان المتعاقدان " .

ويلى هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة . وتكملة المادة التاسعة من المعاهدة جزء من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ الى فقرة ١٠) ، ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر .

وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتي :

١) تعيين الحد الاقصى لعدد القوات البريطانية بعشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيارة من القوات الجوية ، وذلك في وقت السلم ، وتحديد الامكنة التي توزع فيها هذه القوات بقرب القنال ، والتزام الحكومة المصرية باعداد ما تحتاج اليه هذه القوات من الاراضي والثكنات والمستلزمات الفنية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر الى الجهات الواقعة في منطقة القنال .

٢) اعداد مناطق محددة لتدريب الجنود البريطانية طول السنة أو أثناء المناورات (فبراير ومارس) ، وتقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من والى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية ، والاذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران في جو مصر جميعه حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات والاذن في استخدامها ومنح التسهيلات اللازمة للمرور من والى هذه المنازل والمراسي .

٣) الاعفاءات والميزات التي تمنح للقوات البريطانية . وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه "يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون في مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة . وقد ألحق بالمعاهدة نص هذا الاتفاق بين الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتي : أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية . ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمداخل العادية الى الاراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ويشمل هذا المخابرات واستعمال السكك الحديدية والطرق والكبارى والترع الخ . جـ) خضوع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية والمدنية المصرية في أي أمر ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية ، وكيفية تسليم وتسلم السلطات البريطانية والمصرية الافراد التابعين للجهة الاخرى ، والاجراءات التي تتبع عند القبض على افراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية وضمان حضور الاشخاص التابعين للقضاء المصرى بصفة شهود امام المحاكم العسكرية البريطانية د) الضرائب والرسوم التي يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من العقارات وأجهزة اللاسلكي والسيارات والطائرات والناقلات المائية ، والاتفاق على الرسوم الجمركية على الواردات

والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية مع اعفائهم فيما عدا ذلك من جميع الضرائب غير عوائد البلدية • هـ) تقديم كل مساعدة للدائرات البريطانية التي يحدق بها الخطر •

٤) أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتي : أ) بيان الطرق والكباري والسكك الحديدية التي تتولى الحكومة المصرية انشاءها وصيانتها ب) ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس المدنية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ج) منع الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومترا الا بشروط معينة •

× × ×

ويستخلص مما تقدم من النصوص ان النقطة العسكرية بالغة الشطط في مداها وفي مدتها وفي الغرض الذى جعلت من اجله •

أما في المدى فذلك واضح من انتشار القوات البريطانية في رقعة واسعة من ارض مصر قدرت بنحو مليونين وربع من الافدنة • فالقوات البريطانية ، حتى بعد الجلاء عن القاهرة وعن الاسكندرية تبقى في مساحات واسعة غربي القنال ، ولها حق التدريب غربي القنال وشرقيه في مسافات بعيدة ، ولها حق الطيران في جو مصر جميعه ، وهي تتمتع بكثير من الاعفاءات والامتيازات • ولا يخفف من ذلك النص على انها ليست لها صفة الاحتلال وانها لا تمس بسيادة مصر ، فالواقع أن اللفظ وحده هو الذى ارتفع ، أما معنى الاحتلال والمساس بالسيادة فباق بكل قوته •

اما من حيث المدة ، فقد حددت بانها المدة اللازمة لوصول الجيش المصرى الى الحد الذى يستطيع فيه بمفرده ان يدافع عن سلامة القنال وحرية المرور فيه • ولكن هذا الحد غامض يصعب تحديده ، وقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزوّد باحدث الاسلحة مما تعجز موارد مصر أن تتسع لانشائه الا في مدة طويلة • ولا يصح التاكيد ان عشرة آلاف من الجنود المصريين ، يحلون محل مثل هذا العدد من الجنود البريطانيين ، يكفون للوصول الى الحد المطلوب ، والقول بذلك ــ وقد قيل فعلا في مجلس النواب ــ يتعارض مع نص المعاهدة ، وهو نص صريح في أن الجيش المصرى يجب ان يصل الى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حماية القنال • ولم يرض النص ان يحدد من هذا الاطلاق ، فيجعل كفالة الجيش المصرى لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف ، فان شيئا من ذلك لم يرد في النص • ومهما يكن من امر فان هذا الاحتلال ــ ولو عرى عن اسمه ــ فرضته المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة ، لا يمكن الجلاء في اثنائها الا برضاء الحكومة البريطانية • وبعد انقضاء هذه المدة يبقى ايضا ، ولا يزول الا اذا قضى التحكيم بذلك •

بقي الغرض من وجود هذه النقطة العسكرية • وقد ذكرت المعاهدة انه حماية القناة باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات الامبراطورية • وقناة السويس تخضع لنظام دولي وضعته اتفاقية الاستانة في سنة ١٨٨٨ • ولا تعرف هذه الاتفاقية للقناة الا اعتبارين اثنين : الاعتبار الاول انها اقليم مصرى وبمقتضى هذا الاعتبار مصر وحدها هي التي تحمي حياده • والاعتبار الثاني انها طريق عالمي للمواصلات ، وهذا هو الذى قضى بحرية المرور في القناة للجميع ، وبحياد هذا

الممر العالمي ، ويمنع أية دولة من الاستئثار باميتاز فيه • اما المعاهدة فتضيف الى هذين الاعتبارين اعتبارا ثالثا لا وجود له في النظام الدولي للقناة ، فتصفها بانها طريق أساسي للمواصلات الامبراطورية • وفي هذا استحداث لاعتبار جديد يمنعه نظام القناة ، بل فيه تمييز لاحدى الدول على الباقين والتمييز تحرمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ • على ان الحيطة التي اتخذتها انجلترا لنفسها باشتراطها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقط العسكرية المتعددة ، تجاوز الغرض الذى أعلنته ، وهو حماية القناة ، الى ما هو أبعد من ذلك ، فان المتتبع لما اشترطته المعاهدة من طرق وسكك حديدية ومطارات وما الى ذلك يوقن ان الامر ليس حماية القناة وحدها ، بل هو امر السيطرة على مصر ، ارضها وسمائها • وننقل هنا ما قاله احد النواب في هذا المعنى عند نظر المعاهدة : "يكون لقوات الطيران البريطاني الحق بأن تطير في جميع الاجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت • وتقوم مصر بانشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات في جميع الاوقات برية كانت او مائية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف للقبض على عنق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال بري • • • • وستكون كل نواحي القطر المصرى تحت هيمنة القوة الانجليزية جوية كانت او برية • • • • ان الخط الذاهب من الاسماعيلية الى التل الكبير الى الزقازيق الى طنطا الى الاسكندرية يشطر الوجه البحرى شطرين ، ويمكن الجيش الانجليزى من التوغل في البلاد ، ويقطع اتصال بعضها ببعضها الآخر • اما الخط من الاسماعيلية الى القاهرة ومنها الى الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء فيفصل الوجه البحرى عن الوجه القبلي • وكذلك الخط الممتد من القاهرة محاذيا للنيل الى قنا وقوص سيجعلنا تحت كنف الحليفة المحترمة اذ بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلي • ونظرة واحدة الى الخريطة تكفي للحكم بأن الحكومة البريطانية ستهيمن على الطرق الرئيسية بين منطقة القنال والحدود الغربية ، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية في الزقازيق وطنطا وكوبرى زفتى وما في هذه المنطقة من مجاميع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجه البحرى • وبما انهم سيحتلون شبه جزيرة سينا ، ويهيمنون بأسطولهم على السواحل الشمالية ، بينما هم في السودان مقيمون ، فسيكون القطر المصرى ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الانجليزية" • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٨١/ ٨٢) •

x x x

ولا شك في ان النقطة العسكرية في معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير منها في مشروع سنة ١٩٣٠ ، بل ومن مشروع سنة ١٩٢٩ وقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز انهم لا يتقيدون بمشروع سنة ١٩٣٠ في المسائل العسكرية • ولكن لم يخطر بالبال وقتئذ انهم يصلون في مطالبهم الى هذا الحد • وقد رضخت مصر لهذه المطالب الجائرة كارهة مضطرة • وهذا بالذات هو ما يقوله رجلان من رجال الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضة •

قال محمد محمود باشا أمام مجلس النواب (مجموعة مجلس الشيوخ ص٤٦) : "وتفرض المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية كما أنها تبيح جوّ مصر كله للطيران الحربي البريطاني • وفي هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال • وفيه ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به الى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به الى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها في الدفاع عنها ••• ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم أعثر على أثر لها في مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر • ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لنفكر في الواقع والا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى" •

وقال احمد ماهر باشا أمام المجلس نفسه (مجموعة مجلس الشيوخ ص١٠٩) : "نعم ان بالمعاهدة عيوبا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الامر فى نصابه أن يضع الانسان نفسه فى مركز المفاوضين ، وأن يقدر كل الظروف التى أحاطت بالمفاوضة •••• ونظرا لما رآه الانجليز من نقص فى جيشنا وحاجته الى معاونتهم ، فقد اعترضوا على حصر قواتهم فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من اجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الغرض من وجودها • فدافعنا وقاومنا مطلبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا فى قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى — غير أننا كنا محرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات الى مساحات واسعة للتدريب فيها •••••••• تقول بعض الجرائد ، لم قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرغمكم أحد على قبولها ؟ وردى عليها ان هذا القبول قد اضطررت اليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد " •

×
+ +

والحق ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بما فرضته على مصر من محالفة أبدية تستند الى نقطة عسكرية ، لم يقصد منها الانجليز الا تصحيح مركزهم فى مصر وجعل الاحتلال مشروعا • وقد صار مركزهم فى مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير • فهم ، سواء بالمعاهدة او بالتصريح ، قد ضمنوا مصالحهم وكفلوا رعايتها • ولكنهم بالمعاهدة أقوى سندا ، اذ يتمسكون برضاء مصر ولو كان هذا الرضاء منتزعا • اما بالتصريح فليس لهم الا السند الذى صنعوه لأنفسهم ، وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشترك فيه مصر •

وفى هذا المعنى يقول حسن صبرى باشا أمام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : " فكل ما كانت تستطيع (انجلترا) ان تحمله ارتكانا على هذه التحفظات (تحفظات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تحمله بأحكام المحالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهى محتفظة بتحفظاتها بمالها وحدها وتحت مسئوليتها وحدها • أما بأحكام المحالفة ، فمصر هى التى تبنى لها ثكناتها ، وتمهد لها طرقها وسبلها ، وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص٢٠٠) •

واذا كانت مصر قد اضطرت الى قبول هذه المعاهدة ، فهى لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها ، بل قبلتها تحت ضغط الظروف ، وتوقيا لما يلحقها من الأذى لو ان المفاوضات قد انقطعت • يقول بذلك صراحة فى مجلس الشيوخ عضوان من هذا المجلس • فيقول محمد حسين

هيكل باشا (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٨٨) : " ان كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها . وان كنتم تريدون لمصر ان تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لحل فى الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر " .
ويقول ابراهيم الهلباوى بك (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٨) : " ان زعماءنا الذين اشتركوا فى المفاوضات ..... لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية .... قاسوا الظروف كانت قاسية حقا ـ وقدروا ماذا ينتج عن الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حبوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التى عانتها البلد فى سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات . ان كان فى هذا مصلحة فيقابله ـ من الجهة الاخرى ـ اذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ما جرى فى الماضى " .

x
x x

وبعد فاننا نستطيع ان نستخلص مما قدمناه نتائج ثلاثا :

(١) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتقص من استقلال مصر وسيادتها انتقاصا خطيرا . فهى تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .

(٢) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لمواجهة ظروف معينة . فهى تحصن مصر ضد هجوم ايطاليا فى حرب كانت منتظرة ، وقد وقعت فعلا . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية فى المعاهدة والملابسات التى عقدت فيها .

(٣) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أريد بها مع ذلك ان تخضع لنظام الأمن العالمى ، وان تتطور بتطوره . وقد بينا كيف خضعت لهذا النظام كما كان موجودا وقت عقدها فى عهد عصبة الامم وفى ميثاق كيلوج ، أى للظروف الدولية التى كانت سائدة وقت ابرامها . وقد أريد بها ايضا ان تخضع للظروف الدولية التى ستسود فى المستقبل ، فقضت المادة ١٦ باعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنين ، ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، "بما يلائم الظروف السائدة حينذاك " .

القسم الثالث
الحـــرب العالميـــة الثانيـــة
والمفاوضـات الاخيرة

لم يكد يمضى على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتظر ، واندلعت نار الحرب العالمية الثانية التى لم تبرم المعاهدة الا لمواجهتها كما سبق القول . فحاربت مصر فى صفوف الدمقراطية حتى كتب الله لها النصر ، وقام ميثاق الامم المتحدة .) وكان هذا أنسب وقت تطالب فيه مصر باعادة النظر فى علاقتها بانجلترا ، وقد دارت مفاوضات بين البلدين لم تفض الى نتيجة .

ونستعرض : (أ) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة
(ب) المفاوضات الاخيرة

× × ×

أ ــ الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة

انقسم العالم فى الحرب العالمية الثانية الى معسكرين : معسكر الحلفاء ومعسكر المحور . ولم تتردد مصر منذ بدء الحرب فى الانضمام الى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لان معاهـــدة سنة ١٩٣٦ تلزمها به . فان انجلترا لم تكن لتعتمد على اخلاص مصر لولا أن هناك شيئا آخر ــ غير الوثيقة المكتوبة ــ يدفع مصر الى معونة الحلفاء عن اخلاص ، وذلك هو ايمانها بقضيـــــة الدمقراطية ومصلحتها فى أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

وقد أخلصت مصر ، طوال مدة الحرب ، لانجلترا ولقضية الحلفاء . وكانت أكثر من انجلـترا أمانة فى تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان انجلترا ، بالرغم من هذه المعاهدة ، لم تكف عـــن التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، سواء كان ذلك قبل الحرب أو فى أثنائها أ بعدها . ونأتـى هنا ببعض أمثلة لهذا التدخل :

١) فى سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة للبرلمان الا بعد أن يتصل السفير بحكومته فى لندن .

٢) تدخلت انجلترا فى شؤون الوزارات المصرية . فكانت سببا فى اسقاط احـــدى الوزارات فى سنة ١٩٤٠ . وأقامت فى سنة ١٩٤٢ وزارة أخرى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة .

٣) اعترضت السفارة البريطانية على قانون مكافحة الأمية لأنه يتضمن تمييزا مجحفـــا بالاجانب .

٤) طلبت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٤ أن يعزل رئيس احدى الجمعيات بدعوى أن القيادة الجوية العليا البريطانية والقيادة العامة فى الشرق الاوسط طلبتا ذلك .

٥) طلبت الحكومة البريطانية اثناء اجراء انتخابات نيابية منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .

٦) طلبت السفارة البريطانية فى سنة ١٩٤٥ تكليف احدى شركتين تنفيذ أحد المشروعات .

بالرغم من كل ذلك أخلصت مصر لقضية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جليلة • ونحن نشير هنا الى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقيام ميثاق الامم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وما كان لهذا الميثاق من أثر حاسم في تغيير وجه السياسة العالمية •

× × ×

(١) الخدمات التى قدمتها مصر لانجلترا فى غضون الحرب العالمية الاخيرة

لا تريد مصر ان تفخر بما قدمت من خدمات لقضية الدمقراطية فى غضون الحرب العالمية الاخيرة ، ولا بما بذلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا عليها قامت به دون ان تمنّ على أحد • ولكنها ، وهى تعرض اليوم قضيتها على مجلس الامن تختصم فيها انجلترا ، لا يسعها الا ان تذكّر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العوامل الحاسمة لاحرازها النصر فى الشرق الاوسط فحسب ، بل تذكّرها ايضا بما هو أجلّ من ذلك : بالاخلاص والتعاون القلبى اللذين انطوت عليهما مصر فى علاقتها بانجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب •

وقفت مصر الى جانب انجلترا والحلفاء منذ أعلنت الحرب فى سنة ١٩٣٩ • ووضعت جميع قواها ومواردها فى خدمة المبادىء الدمقراطية •

فاستخدمت الجيوش المتحالفة جميع طرق المواصلات فى مصر ، من سكك حديدية وموان وطرق وكبارى ومطارات •

وقد قطعت مصر علاقاتها السياسية مع دول المحور واذا كانت لم تعلن الحرب رسميا الا فى أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة فى ذلك مشورة انجلترا التى أرادت بتأجيل اعلان الحرب ضمان مواصلاتها ، فقد كانت منذ البداية فى حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتخذت الاجراءات اللازمة لاعتقال رعاياها ووضع اموالهم تحت الحراسة وكانت بلادنا موئلا لحكومات الدول التى احتلتها المانيا وآوت عددا كبيرا من اللاجئين من رعايا هذه الدول •

وتحمّل الجيش المصرى صدمات الحرب الاولى فى الحدود الغربية ، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية والالغام ، وقامت باعمال المدفعية المضادة للطيران ، وكفلت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة • وتعاون سلاح الطيران الملكى المصرى مع الطيران البريطانى فى أعمال الدفاع وحماية القوافل واكتشاف الغواصات ، واشتركت السلطات البحرية المصرية فى أعمال الرقابة على جميع الموانى والسواحل المصرية • وتكبدت مصر خسائر هائلة فى الارواح بسبب الحرب وبسبب الامراض الناشئة بطريق مباشر عن الحرب • وبلغت هذه الخسائر ، من جراء الاعمال الحربية والغارات الجوية والملاريا (بعوضة الجامبيا) والحمى الراجعة والطاعون ، ٢٧٥٥٠٠ اما الاصابات فقد بلغت ٣٨٥٢٦١ اصابة • ومجموع هذه الخسائر ــ اذا قيس الى عدد السكان ــ يزيد على خسائر الولايات المتحدة الامريكية فى جميع ميادين الحرب • وساعد على انتشار الامراض هذا الانتشار الوبيل ممانعة السلطات الحربية فى فرض رقابة صحية دقيقة ، اذ اعتبرت هذه الرقابة

عائقا لمجهود الحرب ، وذلك بعد ان كفلت هي وقاية الجيوش المحاربة من فتك هذه الأوبئة •
وعندما اشتد الخطر في معركة العلمين ، وقف الشعب المصري برمته الى جانب انجلترا ، وحمى ظهور الجيوش المتراجعة • وقد نوّه المستر الكسندر وزير البحرية الانجليزية بجهود مصر الحربية في مؤتمر الصلح بباريس في جلسة ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر الاشتراك في مناقشة معاهدة الصلح مع ايطاليا ، فقال :

"In that respect I would say that from time to time we have overlooked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations."

\+
\+ +

وكانت مصر قاعدة لجيوش الحلفاء في مدة الحرب ، فقامت بتموين هذه الجيوش في وقت نضبت فيه وارداتها • فعانت مشقة الحرمان حتى تمكّن جيوش الحلفاء من الحصول على حاجاتها • وساهم العمال المصريون مساهمة كبيرة في الانتاج الحربي ، وامتلأت بهم المصانع التي أنشأتها الجيوش المتحالفة • وتعاونت مصر تعاونا فعالا مع مركز تموين الشرق الاوسط وأمدت بلاد الشرق الاوسط بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن •

واتبعت مصر بدقة الترتيبات التي تقررت في منطقة الاسترليني فسلّمت الى السلطات البريطانية كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية • واستطاعت بريطانيا ان تحصل على جميع ما يلزمها من بضائع وخدمات في مصر مقابل ارصدة استرلينية ، فبلغت جملة الديون التي تجمدت في ذمة انجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات •

وتمتعت السلطات البريطانية باعفاءات وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الاعفاءات الجمركية وحدها نحو ٧٢ مليونا من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات) •

x
x x

وليس هذا كله الا بعض ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لحصرها جميعا ، على ان اقطاب الانجليز أنفسهم لا ينكرون على مصر جهودها وخدماتها الحربية والسياسية والاقتصادية والمالية • من ذلك ما قاله المستر ايدن اثناء زيارته مصر في السنين الاولى من الحرب في تصريح له لرجال الصحافة :

"...It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied aims and to note the cordiality of her collaboration with my own country in every measure necessary for the prosecution of the war.

"...Great Britain is deeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we have both entered. Together we can face the future without fear."

وقال المستر تشرشل فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ :

"...During the war the Egyptian troops played an important part. It was they who maintained order throughout the Delta, who guarded numerous fortified points and stores and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Delta from the attacks of the foreign invader. Its successive prime ministers and their governments have afforded us their support in a manner we considered most effectual"....

وقال المستر بيفن فى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

"I think that all the Allies are indebted to Egypt for the great service it rendered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

x
x x

(٢) قيام ميثاق الامم المتحدة والتغيّر الجوهرى فى السياسة العالمية

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ، وفازت بانتصارهم قضية الدمقراطية ، وحرية الشعوب وحقها فى الاستقلال والمساواة فى السيادة . وسجلت هذه المبادئ فى ميثاق الاطلانطيقى .

وأعقب ذلك ان قام ميثاق الامم المتحدة ، يردد هذه المبادئ ويثبتها ، ويقيمها دستورا مجيدا لعالم جديد . ولما كان الميثاق قد آذن بسياسة عالمية جديدة ، فينبغى ان نتبين بوضوح ما طرأ على العالم من تغيّر جوهرى بقيام هذا الميثاق .

كان الأمن العالمى يقوم على فكرة الدفاع الفردى ، اذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تقر للدول حقوقها وتلزمها بواجباتها . فلم يكن هناك بد من ان تعتمد كل دولة على نفسها ، وأن تتولى بقواتها الدفاع عن سلامتها . ولكل ظروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وان تستعين فى تعزيز قوتها بمبدأ توازن القوى وبالمحالفات فينقسم العالم الى معسكرين أو أكثر ، يتربص كل منهما بالآخر ، ويعتمد كل منها على القوة المسلحة ، وان ظل يتغنى بمبادئ الحق والعدل . وكانت الدول القوية تجد فى هذا الجو مجالا رحيبا لارضاء أطماعها فى التوسع والاستعمار ، سعيا وراء غايات اقتصادية ، او اشباعا لشهوة المجد والنفوذ ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة .

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وتنوعت أساليبها . فمن استعمار لا تتكلف له المعاذير ، فهو محض اعتداء على حقوق الشعوب الضعيفة واستعباد لها ، الى استعمار تختلق له المعاذير من اعتبارات انسانية أو أدبية او اقتصادية مزعومة ، الى استعمار مقنع تعددت أشكاله وأسماؤه وبقيت حقيقته واحدة . وأقوى الدوافع لسياسة الاستعمار هذه كانت دوافع اقتصادية ، للسعى وراء

الموارد الأولية للصناعة وللبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الصناعية . ومتى استكملت الدولة القوية أسباب توسعها ، وبلغت عنفوان مجدها ، وأقامت أمبراطوريتها الاستعمارية على دعائم متماسكة ، لم تلبث أن تجد نفسها مسوقة للدفاع عن هذه الامبراطورية لتحميها من جشع الدول القوية الاخرى التى تنافسها . فتنشأ لهذه الدولة المستعمرة ما تسميه بسياسة الدفاع او السياسة الامبراطورية ، وترتكز هذه السياسة على المحالفات تعقدها مع أندادها فى القوة ، وعلى السيطرة تبسطها على الشعوب المستضعفة فتجعل منها مناطق لنفوذها وقواعد لجيوشها .

وهذه السياسة الدولية كانت تدور فى حلقة مفرغة . فالدفاع الفردى يستدعى توازن القوى ، وتوازن القوى يقود الى انقسام الدول شيعا متعادية ، وانقسام الدول يدفع الى التنافس ، والتنافس يقتضى الدفاع الفردى ، وهكذا دواليك . وكان لا بد لهذه السياسة الدولية ان تؤدى الى اصطدام عام ، فانفجار عالمى ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤

+ + +

ولم تكن هذه الكارثة كافية لدفع العالم الى توقى ما تنطوى عليه السياسة الدولية القديمة من ويلات وأخطار . ولم يرسم عهد عصبة الأمم الا خطوطا ناقصة لنظام عالمى جديد . فلا هو حرم الحرب ، ولا هو حدد الحقوق والواجبات على وجه يكفل للدول الاطمئنان والاستقرار ، ولا هو أقام هيئة دولية ذات سلطان كامل تتولى الدفاع عن الأمن العالمى حتى يحل الدفاع الجماعى محل الدفاع الفردى . فرجع العالم الى نظام المحالفات القديم ، والى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ احدى ثمار هذه السياسة .

ولم يلبث العالم ان انقسم الى معسكرين من جديد . ولم يلبث الاصطدام ان وقع ، وأعقبه الانفجار . وكان انفجارا قويا عنيفا ، هز العالم هزة أيقظته من غفلته . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اعتزم أن يهجر السياسة القديمة ، وأن ينهج النهج القويم . فقام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا هو العهد الجديد .

+ + +

ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهرى فى سياسة العالم . وهو يقوم على فكرة الدفاع الجماعى لا على فكرة الدفاع الفردى . ويحدد للدول حقوقها وواجباتها . فلكل شعب حق تقرير مصيره . وكل عضو فى هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكامل . ولا يجوز لدولة ان تنتقص من سيادة دولة أخرى ، فان مبدأ المساواة فى السيادة هو أحد المبادئ الأساسية التى قام عليها الميثاق . ويجب على أعضاء الهيئة جميعا ان يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لأية دولة ، أى على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . أما السلام والأمن العالمى فزمامه فى يد هيئة دولية ، هى مجلس الأمن ، تزود بقوات مسلحة تستطيع بها أن تصد أى اعتداء يقع ، وان تقر الأمن والسلام فى العالم .

واحتاط الميثاق للفترة التى لا بد أن تمضى قبل ان يتوافر لمجلس الأمن القوات المسلحة الواجب وضعها تحت تصرفه • فقضت المادة ١٠٦ بأن تتشاور ، فى هذه الفترة ، الدول الخمس فيما بينها ومع أعضاء الأمم المتحدة الأخرى ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى •

ومعنى ذلك ان الدفاع الجماعى قد قام منذ قيام الميثاق ، تتولاه الدول الخمس بقواتها العسكرية نيابة عن الأمم المتحدة ، حتى اذا زوّد مجلس الأمن بما ينبغى أن يزوّد به من قوات مسلحة تولاه عند ذلك بنفسه •

وقد أحست مصر — منذ دخلت عضوا مؤسسا فى هيئة الامم المتحدة وأصبح لها من الحقوق ما لسائر الاعضاء وعليها ما عليهم من الواجبات — أنها تتنفس فى جو جديد ، وأن تلك الصلات التى عقدت فى ظل السياسة القديمة — سياسة الدفاع الفردى وتوازن القوى ومناطق النفوذ — ينبغى ان تراجع ، فما كان منها متفقا مع الميثاق ظل باقيا ، وما تعارض منها مع أحكام الميثاق وجب تعديله أو الغاؤه • ولعل المستر بيفن كان يقصد الى تأكيد هذه الحقائق عندما تحدث عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التى أبرمت قبل الميثاق ، فقال :

"We agree that we must get rid of the out-of-date features of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into existence."

وفى ضوء هذه الحقائق راجعت مصر صلاتها السياسية مع انجلترا ، فوجدتها ثمرة من ثمار السياسة العالمية القديمة كما سبق القول ، اذ هى تقوم على مبدأ المحالفات الثنائية ومناطق النفوذ ، وتتعارض تعارضا جوهريا مع أحكام الميثاق ، وان بقاءها على هذا الوضع من شأنه أن يولد الاحتكاك ، وأن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر • فلم يسعها ، وقد رأت الشعب المصرى قد قام عن بكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله ، وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار بسبب بقاء القوات البريطانية فى البلاد ، الا ان تطلب من الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات لاعادة النظر فى هذه العلاقات ، واقامتها على المبادئ الجديدة التى تضمنها الميثاق

وفى هذا الجو بدأت المفاوضات الاخيرة بين مصر وانجلترا •

\+
\+ \+

ب — المفاوضات الاخيرة

(١)

قلنا ان مصر ، منذ دخلت عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، وقبلت أن تأخذ على عاتقها كل التبعات التى يلقيها الميثاق على أعضاء هذه الهيئة ، أصبح فى استطاعتها ان تطالب بجميع الحقوق التى تتمتع بها كل دولة دخلت عضوا فى الهيئة • وأخص هذه الحقوق المساواة فى السيادة ، مع زوال كل القيود التى تخل بهذه المساواة ، أو تنتقص من استقلال مصر الكامل •

والذى يجب أن يزول بمجرد قيام الميثاق قيدان فرضتهما معاهدة سنة ١٩٣٦ • القيد الاول هو النقطة العسكرية ، فان الواجب هو جلاء القوات البريطانية فى الحال عن مصر والسودان •

والقيد الثانى هو المحالفة الابدية ، وقد أصبحت غير قائمة لتعارضها مع الميثاق •

ولو تمشينا مع المنطق الذى يمليه موقف مصر بعد أن دخلت عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ، لكانت مصر على حق فى أن تعلن عقب دخولها فى هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها للميثاق ، وأن تطالب بجلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها فى الحال • وكان يترتب على ذلك نتيجة لازمة هى أن تستعاد وحدة وادى النيل • ولكان من الواجب على انجلترا أن تسلم لمصر بعدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادى النيل دون ابطاء ، فيعود وادى النيل الى وحدته الأولى •

وبعد أن يتم الجلاء ، ويتم الاعتراف بوحدة وادى النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر فى علاقتها بانجلترا ، فتقيمها على أسس تتفق مع أحكام الميثاق • أما أن تفاوض فى عقد محالفة مع انجلترا والقوات البريطانية لاتزال مرابطة فى أرض وادى النيل ، فأن أول ما يعيب هذه المحالفة أنها تعقد فى ظل جيوش أجنبية مرابطة فى البلاد ، فلا تعتبر معقودة عن حرية واختيار • والحرية والاختيار هما لب كل تحالف • وبفن نفسه هو الذى يقول فى هذا المعنى :ـ

"It was inadmissible to negociate, attempt to negociate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

هذا هو الذى كان حقا لمصر ، وواجبا على انجلترا • فما الذى حدث ؟

* * *

(٢)

حدث أن طلبت مصر فتح باب المفاوضة مع انجلترا • وقد أبرزت المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ما يأتى :

(١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف الملحة •

(٢) أن ظروفا وأحداثا وقتية هى التى أملت هذه المعاهدة ، وقد استنفدت الحرب الأخيرة أهم أغراضها •

(٣) أن انتصار الحلفاء ، وتغير الضرورات الحربية ، وابرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافلة لا مبرر لها •

(٤) أن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى مصر ، حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية ، ويدل على ريبة لا مبرر لها • ومصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادرا على رد الاعتداء حتى تصل اليه الامدادات من الحلفاء والأمم المتحدة •

(٥) أن الشعب المصرى قد هب عن بكرة أبيه ، وهو يرغب رغبة حارة أن يرى علاقاته مع انجلترا محررة من شوائب ريب الماضى ، طليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها •

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح — من أجل كل ذلك — فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية ٠

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طبعا مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانيهم ٠

* * *

وأضافت المذكرة الى كل ذلك — وأرادت مصر بهذا أن تدلل على حسن نيتها وعلى اخلاصها لحليفتها القديمة — أن يعاد النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متمشية مع الحالة الدولية الجديدة ٠

قد تكون الحكومة المصرية استعجلت الكلام عن ابرام معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة القديمة ، وقد قدمنا أن هذا يجيء وقته بعد الجلاء والاعتراف بوحدة وادى النيل ، حتى اذا عقدت محالفة جديدة بين مصر وانجلترا لم تكن معقودة فى ظلال القوات البريطانية المرابطة فى مصر ، بل عن رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكملت أسباب حريتها واستقلالها ٠

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام فى عقد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع — كما قدمنا — على اخلاص مصر لحليفتها القديمة ، وأنها اذا طالبت بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فليس ذلك لأنها تريد أن تنقض العلاقات الودية التى تقوم بين مصر وانجلترا ، بل هى تعتزم أن تستبقى هذه العلاقات بعد الغاء المعاهدة ٠ وخير دليل على ذلك أنها تعرض منذ الآن أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات فى حدود ميثاق الأمم المتحدة ٠

ولم يخطر فى بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تنتقص هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة فى الجلاء والوحدة الدائمة لوادى النيل ، ولم ترد أن تعلق استخلاصها لحقوقها على عقد هذه المعاهدة ٠ وهى ما دامت قد اعتزمت أن تستخلص حقوقها كاملة ، فسواء عقدت المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، فأن هذا لا تأثير له فى استخلاصها لحقوقها ٠ بل لعلها اذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب فى الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسنا ، وتنتهى سريعا الى نتيجة مرضية ٠

* * *

هذا ما أرادته الحكومة المصرية عندما عرضت عقد معاهدة جديدة ٠ فهى قد دخلت المفاوضات مع انجلترا حرة طليقة من كل قيد ، مصممة كل التصميم على تحقيق مطلبها الأسمى ، وهو الجلاء ووحدة وادى النيل ٠ يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة المصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضة المصرى فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع الى جلالة الملك كتابا فى هذا الشأن جاء فيه : " ولم يعد خافيا يا مولاى ما انعقد الاجماع عليه فى هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذى اتفقت عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها ، على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم ،

وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادى النيل ، لا تعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعة ترجو منه بديلا " . وجاء فى هذا الكتاب أيضا : " وقد آن الأوان يامولاى لتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعديلا اساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة ، وتحقيقا لمطلبها الأسمى . "

هذه هى نيات مصر واضحة سافرة ، يقوم دليلا عليها ما أوردناه من الوثائق الرسمية والقرائن القاطعة . فماذا كانت نيات انجلترا ؟

. . .

(٣)

لم تكن هذه النيات فى مبدأ الأمر واضحة وضوحا كافيا . فقد كانت من جهة تدعو إلى الحذر ، ومن جهة أخرى لا تبعث على اليأس . فكان لزاما على مصر أن تستنفد باب المفاوضة ، لاسيما أن هذا التزام يفرضه عليها الميثاق فى نزاعها الخطير مع انجلترا لاستكمال أسباب حريتها واستقلالها .

أما أن نيات انجلترا كانت تدعو الى الحذر ، فيدل على ذلك أمران :

(الأمر الاول) الرد الذى استجابت به انجلترا الى فتح باب المفاوضات . فبعد تسويف دام أكثر من شهر ، أرسلت الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردها بالاستجابة الى فتح باب المفاوضات ، وجاء فى هذا الرد ما يأتى : (١) أن أحد الدروس التى علمتها اياها الحرب الأخيرة هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها : ومصر انما تكافح هذه المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة والتى تزعم الحكومة البريطانية أنها سليمة فى جوهرها . (٢) أن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب : فقرنت مصر هنا بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية ، مع أن مكانها الحقيقى هو بين دول الحلفاء عامة لا بين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التخصيص . (٣) أن سياسة الحكومة البريطانية هى أيضا أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما : والفاظ "المشاركة" و "المصالح المتبادلة" تعودت مصر فى علاقتها مع انجلترا أن تفهم لها مدلولا خاصا .

أزاء هذه النذر لم يسع مصر الا أن تعلن - كما قدمنا - أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة وتحقيقا لمطلبها الأسمى . هذا الى أن الرد البريطانى أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وجعل النظر فى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها -

فأن ميعاد إعادة النظر فى المعاهدة وفقا للمادة ١٦ لم يكن قد حل — بل بالرغم من هذه الأحكام ، مما دل على أن انجلترا لا تتقيد منذ الآن بأحكام هذه المعاهدة .

(الأمر الثانى) المحادثات التى سبقت المفاوضة ، فانها زادت فى حذر مصر من نوايا انجلترا . وقد جرت هذه المحادثات بين صدقى باشا من جهة وبين اللورد ستانسجت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، ودامت أكثر من شهر . وتبين فى خلالها أن انجلترا كانت تريد استبقاء قوة عسكرية فى مصر باسم أو بآخر . فقد بدأ الجانب البريطانى يعرض الجلاء على أن تستبقى قاعدة حربية فى جوار قناة السويس، وهذه القاعدة تقتضى ابقاء منشأة عسكرية فى منطقة القناة لتكون بمثابة نواة للجيوش التى تأتى لمعونة مصر من الخارج . وعرض أن تؤجر مصر لانجلترا قطعة من الأرض فى منطقة القناة تكون مركزا لهذه القاعدة الحربية ،كما فعلت انجلترا نفسها عندما أجرت للولايات المتحدة الامريكية قواعد حربية فى بعض الجزر كبرمودا وترينيداد .

فاذا لم ترض مصر بالايجار ، أمكنن التفكير فى استبقاء هذه القاعدة الحربية فى منطقة القناة بمقتضى اتفاق اقليمى تشترك فيه دول الشرق الاوسط صاحبة الشأن . وقد رفض الجانب المصرى هذا العرض بشقيه . فقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يسبغ على هذه الحالة ، فأن وجود قوات أجنبية فى أرض دولة وقت السلم انما هو رمز للسيطرة ، وأن تنازل مصر لانجلترا بطريق الاجارة عن جزء من أراضيها ، أو منحها قواعد فى داخل حدودها ، أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأى العام المصرى . واذا كانت الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الامريكية قواعد حربية فى جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصلى ، فأن هذا أمر يختلف عما نحن بصدده . ولو أن اتفاقا من هذا القبيل عقد بين مصر وانجلترا ، وشمل جزءا من أرض الوطن الأصلى ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف . أما منح القاعدة الحربية بمقتضى اتفاق اقليمى تشترك فيه دول الشرق الاوسط فأمر يتعارض مع الخطة التى رسمتها مصر فى تسوية علاقاتها بانجلترا ، فأن رأى الجانب المصرى كان ينصب دائما على تسوية هذه العلاقات من طريق اتفاق ثنائى بين مصر وانجلترا .

ولما لم يظفر الجانب البريطانى بموافقة الجانب المصرى على استبقاء قوة بريطانية فى مصر باسم القاعدة الحربية ، سلك طريقا آخر ، وطلب استبقاء قاعدة ادارية . وذكر أن الغرض من هذه القاعدة هو الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية ، واعداد مصانع للآلات والاسلحة وما شابه ذلك لتجهيز الامدادات التى تأتى من الخارج لرد الاعتداء عن مصر . ويقترن بهذه القاعدة الادارية تسهيلات بحرية ، ودفاع جوى يشمل مطارات وشبكة من الاشارات ومنشئات للرادار ، وهيئة من الاخصائيين الفنيين والاداريين الموظفين ، ومركز قيادة فى منطقة القناة لتنسيق تدابير الأمن فى الشرق الأوسط . فكان رد الجانب المصرى حاسما فى بيان أن هذه محاولة أخرى لاستبقاء قوات بريطانية فى مصر تحت ستار "قاعدة ادارية" وبيّن الرد أن من شأن التدبير المقترح أن يجعل من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية تقوم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها ، وستتمخض سريعا عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الاسباب التى دعت الى ما اتخذته معاهدة سنة ١٩٣٦

من الاحتياطات ، فان دولة كمصر لا تستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ، ولا يعجز معجم السياسة عن اكتشافها ، وأن على الدولة المستقلة أن تلجأ الى كفالة أمنها بوسائلها الخاصة . " فلم يسع الجانب البريطانى بعد ذلك الا أن يعرض اتمام الجلاء فى مدى خمس سنوات ، ولكنه طلب " بيان مدى التسهيلات الكفيلة بتمكين انجلترا من أداء التزاماتها فى حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التى ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع المعونة الفنية البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر" . فرد الجانب المصرى (فى ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكرا أن مصر تنوى "أن تنشئ بوسائلها الخاصة ، وكذلك باستخدام القواعد البريطانية الموجودة فى أرضها ، قواعد ادارية تشمل مطارات ومنشئات للاشارات والدفاع الجوى ، ومستودعات للمهمات والوقود ومصانع ، كما تعتزم انشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . ولن تكون هذه القواعد مقصورة على الوفاء بحاجيات الجيش المصرى فحسب ، بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الامدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التى يقرر مجلس الأمن ارسالها الى مصر فى حالة وقوع اعتداء . ... على أنه اذا رأت الحكومة المصرية أن هناك حاجة الى فنيين من البريطانية لاعداد الفنيين العسكريين المصريين وتعليمهم ، فانها لا تتردد فى الاستعانة بهم ، وذلك بالحاقهم كموظفين مدنيين من الأجانب وفقا للتشريع المصرى المعمول به .... ومن جانب آخر يرى الوفد المصرى ، استنادا الى رأى خبرائه العسكريين .... أن فترة الخمس السنوات المحددة لجلاء القوات البريطانية ، مع اعتبارها حدا أقصى ، هى فترة طويلة جدا ..... وفى رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء فى المذكرة البريطانية ..... ويقدر أنه يمكن انجاز المرحلتين الاوليين فى ظرف اثنى عشر شهرا ، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة فسيترك أمر تحديده الى خبراء الوفدين العسكريين .. أما فيما يتعلق بالاقتراح الذى أبداه الوفد البريطانى ، فيوافق الوفد المصرى على أن يعهد بهذا العمل الى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتى : تحديد المنشئات العسكرية البريطانية الموجودة فى مصر والتى ستنظر الحكومة البريطانية فى الاحتفاظ بها ، بعد جلاء القوات البريطانية ، لحاجة الجيش المصرى ولاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن فى أحوال الاعتداء " .

كانت هذه المحاولات من الجانب البريطانى قد نشرت جوا من الريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدقى باشا واللورد ستانسجت والسير رونالد كامبل قد طالت ، فأريد انهاؤها والبدء فى المفاوضات الرسمية فى جو صاف . وتمهيدا لذلك وافق الوفد البريطانى على اصدار تصريح فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى :

" نظرا للتكهنات التى تضاربت بشأن مفاوضات المعاهدة ، قرر وفد المملكة المتحدة بموافقة دولة صدقى باشا اصدار البيان التالى : أن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة . وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية .

وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة اجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء ، وموعد اتمامه ، والتدابير التى ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة توقع التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف ".

وقد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات ما كان قبلا يبعث على اليأس، وفتح بابا جديدا للأمل .

. . .

يخلص من كل ذلك أمران :ـ

(١) أن انجلترا لم تكن فى البداية خالصة النية فى الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس، بقدر ما وسعها من جهد ، استبقاء سيطرتها على هذه البلاد ، من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى أرضها . والواقع من الأمر أن أمام انجلترا ازاء مصر سياستين متعارضتين ، فهى اما أن تؤثر استبقاء مصر ضعيفة حتى تتولى هى الدفاع عنها فتمسك بزمام الأمور فيها ، وأما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة النظر فتعاون مصر عن اخلاص فى تقوية جيشها حتى تمكنها من الدفاع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق الغنم لمصر وانجلترا على السواء .

(٢) أن مصر لم تذعن أمام اصرار انجلترا على احتفاظها بقاعدة عسكرية فى أرضها ، بل ثبتت على رفض هذا الطلب فى جميع الصور التى قدم بها ، ولم تتزحزح عن موقفها . فلما ظفرت من انجلترا بتصريح الجلاء سالف الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء فى المفاوضات .

. . .

(٤)

بدأت المفاوضات فى جو من التفاؤل ، وعقدت جلسة الافتتاح يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، أى بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة فى مجلس العموم البريطانى ما لبثت أن شنت الغارة على هذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وعاونها فى ذلك العسكريون فى بريطانيا وحكومات الدومنيون . وقامت الصحافة والاذاعة البريطانيتان بحملة شعواء على مبدأ اجلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية . كل هذا حمل المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية أن يصرح فى مجلس العموم أنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تحالف جديدة ، فأن معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق واضحا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية . فالنظرية البريطانية تذهب الى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وان كان من المرغوب فيه أن تعدل ، فاذا لم يتفق الطرفان على هذا التعديل ، فانها تبقى كما هى . أما النظرية المصرية فتعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها لأحكام الميثاق ولاستنفادها لأغراضها ، واذا كانت مصر تفاوض انجلترا فلتقرير سقوط هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة اذا أمكن ذلك ، فاذا لم يتم

الاتفاق على عقد معاهدة جديدة ، فأن هذا لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصبح علاقة مصر بانجلترا هى علاقة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأى عضو آخر .

•

• •

ولم يقتصر تأثير حملة المعارضة على الرأى العام فى لندن ، بل كان له أيضا صدى كبير فى المفاوضات التى كانت تدور بالقاهرة . فأن الجانب البريطانى ، فى خطاب تكميلى للورد ستانسجت ، اقترح انشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداة دائمة لتسوية المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك ، ويكون الى جانبها مجلس دفاع مشترك فى مستوى وزارى للنظر فى المسائل التى ترفعها اليه اللجنة المشتركة . فرد الوفد المصرى مبينا أن المعاهدة الجديدة لايجوز أن تكون الا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، وذلك استعمالا للحق الطبيعى فى الدفاع الشرعى المعترف به للدول الأعضاء بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطانى يتقدم باقتراحات ثلاثة هى (١) وضع مخازن للعتاد الحربى البريطانى فى مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على حراستها عدد وفير من الموظفين البريطانيين (٢) انشاء لجنة مشتركة من هيئتى أركان الحرب يكون لها طابع الدوام ويعهد اليها بتقرير التدابير التى يقتضيها تنفيذ المحالفة (٣) انشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد اليها بحث المسائل التى ترفعها اليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب . ثم قال تعقيبا على ذلك : " بيد أن هذه الاقتراحات الثلاثة ، لو سلم بها وتحققت ، لأدت فى الواقع الى انشاء قاعدة بريطانية فى الأراضى المصرية ، وهذا ما يتعارض مع المبدأ الاساسى الذى تقوم عليه المفاوضات الحالية ، والذى اعترف به المستر بفن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة الانجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقا بين دولتين متساويتين فى السيادة معقودا فى نطاق ميثاق الامم المتحدة . والاحتفاظ فى مصر بعتاد حربى بريطانى ، يجب وضعه فى المخازن المصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك من بقاء فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك فيه اخلال بسيادة البلاد .... وكذلك الشأن فى انشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ، ولجنة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ، خروجا على الاجراءات المألوفة فى معاهدات التحالف التى تبرمها دولتان متساويتان فى الاستقلال لتسوية المسائل الفنية ذات الصبغة العسكرية ، فأن معاهدات تبادل المعونة تنطوى عادة على قيام تعاون بين هيئتى أركان حرب الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتصالات والمحادثات . وزيادة على ذلك فان الوفد المصرى يرى أنه ليست هناك ضرورة يقتضيها واقع الحال مما يسوغ الشروط الاستثنائية التى اقترحها الوفد البريطانى ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرته المؤرخة ٨ مايو الجارى من تأكيدات عن تعاون أركان الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فنيين بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أتم الاطمئنان " .

•

• • •

وتقدم الوفد البريطانى ، فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحالف تعقب بين الدولتين وبمشروع لمعاهدة عسكرية تلحق بمعاهدة التحالف . أما معاهدة التحالف فتكاد تكون صورة أخرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ الا فى النقطة العسكرية ، والا فى أن مدة التحالف حددت بخمس وعشرين سنة . وجاء فى مشروع المعاهدة العسكرية نص يقضى بأن "يظل الموقف الدولى محل استمرار مشترك من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين، ويساعدها عند الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور هذه السلطات فى كل الحوادث التى قد تهدد أمن احدى الحكومتين وعلى الاخص أمن الشرق الأوسط بما فى ذلك الأراضى المتاخمة لمصر" ، ونص ثان يقضى بأن "تحتفظ الحكومة المصرية كذلك فى زمن السلم بعتاد ومهمات حربية تظل ملكا لحكومة المملكة المتحدة فى حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ" ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هى المسئولة عن تجديد هذا العتاد والمهمات وجعله مسايرا لأحدث طراز ، وتقدم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض" ونص ثالث يقرر ان الحكومة المصرية ترغب "فى استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة فى الاشراف على هذه المنشئات والعتاد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك فى تدريب الموظفين المصريين عليها ، وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التى ستعمل ايضا على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين فى الورش التجارية التى تخصص لتحويلها لأغراض الحرب ، وتتشاور السلطات فى الحكومتين لكى تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفى القوات البريطانية عبر الاراضى المصرية" .

ولما رفض الوفد المصرى الموافقة على هذين المشروعين لأنهما لا يختلفان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تأزمت المفاوضات ، وتوسطت حكومة الولايات المتحدة الامريكية فى الأمر ، فسلّم وزيرها المفوض فى مصر لصدقى باشا فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من هذه الحكومة الى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصداقة التى تشعر بها حكومة الولايات المتحدة الامريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط ، فهى تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهى تعبر عن رغبتها فى نجاح هذه المفاوضات ، تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون ان تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط ، أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ، ضد اعتداء محتمل الوقوع .
وأضافت الرسالة ما يأتى : " هذا وقد أبلغتنى حكومتى فى هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية اساسية بالنسبة الى أمنها الخاص . وفى الختام كلفت أن أنهى الى دولتكم أن حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة فى الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الاوسط حلا يمكن البلاد

الواقعة فى تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفضى — فى نفس الوقت — الى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج " • وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة ، وجاء فى الرد ما يأتى : " فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة • ولكن مصر تود ان توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة • وهى تدرك تماما أنه يجب رألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى • ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا ان تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر • وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستمد ايضا من أحكام ميثاق الامم المتحدة وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت اليه — يتسنى لمصر ان تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى ، وهى ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة • وان تجاهل هذه الحالة والتسويف فى علاجها لمما يخلق جوا من التوتر — فيه اضرار بالغرض المنشود ، ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الاوسط استقرارا نهائيا • وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، لتطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المسئولة لتهيئة ذلك الانسجام " • وقد وردت برقية بعد ذلك من وزير مصر المفوض بواشنجتون ، فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٦ ، يقول فيها انه اتصل بالمسئولين عن السياسة فى الشرق الاوسط ، وفهم منهم أن الغرض من الرسالة الامريكية لم يكن تعضيد المطالب البريطانية ، وأن الحكومة الامريكية لن تتوانى عن ايضاح موقفها للانجليز • (هذا وقد علمت شخصيا عندما كنت فى نيويورك فى شهر ديسمبر الماضى أن الحكومة الامريكية اتصلت فعلا بالانجليز فى هذا الشأن ، وكان من رأيها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها (démodé) •

وبقيت أزمة المفاوضات قائمة • وقد علمت الحكومة المصرية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ ان ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين الى الاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على قمع الثورات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية فى حالة حدوث أى اعتداء عليها من الشعب المصرى ، كما ان القوات البريطانية الموجودة بمعسكرات الاسماعيلية والتل الكبير توالى التدرب على قمع الاضطرابات تحت اشراف ضباطهم •

وأدت هذه الازمة الى وقف المفاوضات ، وغادر اللورد ستانسجت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطانى القاهرة الى لندن فى آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦

\+

\+ +

ثم بذلت مساع دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، فاشترط الجانب البريطانى لذلك فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ ان تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكرى ، " وضع مادة جديدة ترمى الى انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة مماثلة للجنة المتفق عليها

بين كندا والولايات المتحدة " . وقال فى تبرير ذلك : " انه اذا لم يرد ذكر فى المعاهدة لتحديد طبيعة ومدى المعونة التى تقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكن لما اذا اقتضى الحال أن تكون معونتها فعالة ، فيجب ان ينص فى المعاهدة على انشاء الاداة التى تمكننا نحن الاثنين من التشاور لتنسيق المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء . وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الاخرى ، محل مناقشات مقبلة " .

وعلى أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانسجت الى مصر .

وفى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ سلّم الجانب المصرى للجانب البريطانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتى : " فى حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه" وتناولت المادة الثالثة من هذا المشروع موضوع لجنة الدفاع المشتركة على النحو الآتى : " رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح بصفة خاصة احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان . ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما ، والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء . وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — اذا اقتضى الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى ، وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الاوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن " . أما مشروع البروتوكول الخاص بالسودان فنصه ما يأتى : " يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الاهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر " .

وبعد انتظار غير قصير أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت التعديلات التى تقدم بها . ثم اقترح الوفد البريطانى فى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٦ صيغا جديدة للمادة الثانية من المشروع المصرى لم يوافق عليها الوفد المصرى . ولم يوافق أيضا على أن تكون مدة الجلاء خمس سنوات ، وعرض صدقى باشا من جانبه ألا تزيد المدة على سنتين . ثم أرسل الوفد المصرى الى الوفد البريطانى فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مستفيضة تبرز مركز مصر ازاء انجلترا . وقد جاء فى هذه المذكرة ما يأتى : " لقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أيدت تصريحها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس

جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طبقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصرى الى أن يلاحظ من البداية ميلا من الجانب البريطانى الى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التى تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر ان يلاحظ ان الجانب البريطانى يميل على العكس الى الاحتفاظ بشكل او بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد اقترح الجانب البريطانى على التوالى ، النزول ، بطريق الايجار طويل الأجل ، عن جزء من الاراضى المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية فى منطقة القنال على وجه مستديم ، وانشاء قواعد عسكرية ادارية فى مصر تحت الاشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة (متحالفة) فى منطقة القنال لتنفيذ تدابير الأمن التى تتصل بالشرق الاوسط كله ، واستخدام فنيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأخيرا ، تكوين لجنتين مختلطتين ليستا استشاريتين لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب والاخرى فى مستوى الوزارات . وفضلا عن ذلك ، طلب الوفد البريطانى أن تتمكن الجيوش البريطانية من الدخول بحرية فى مصر ، وأن تتمتع فيها بكل التسهيلات فى حالة مجرد التهديد بالحرب او فى حالة طارئ دولى يخشى أمره . وأخيرا قدم الوفد البريطانى مشروع اتفاق عسكرى لم يكن سوى طبعة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكف الوفد المصرى خلال المناقشات أن يبين بوضوح ان هذه المقترحات ، التى تستوحى الروح التى كانت سائدة فى سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضا صريحا مع المبادئ التى ينبغى أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهى المبادئ التى قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فضلا عن كونها لا تطابق مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ولقد حارب الوفد المصرى هذه المقترحات التى نزل عنها الجانب البريطانى أخيرا .... وبعد تبادل وجهات النظر مرارا عدة ، قدم الوفد المصرى فى النهاية الى الوفد البريطانى مشروع معاهدة روعيت فيه أوفى رعاية التعديلات البريطانية الاخيرة فى الحدود الدقيقة لاستقلال مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد المصرى بالنسبة الى المادة الاساسية من مشروع المعاهدة وهى المادة الثانية على أن ينص فيها بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق الا فى حالة حرب بدون استفزاز من أحد الطرفين المتعاقدين . وتمسك الوفد المصرى بعبارة "البلاد المتاخمة لمصر" بدلا من عبارة "البلاد المجاورة" ، وهى عبارة أكثر اتساعا تشمل بلادا تبعد عن مصر كثيرا او قليلا ، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل فيها عسكريا . وحرص أخيرا على أن ينص صراحة على وجوب اجراء مشاورة بين الحليفين تسبق العمل المشترك الواجب عليهما اتخاذه .... وبعد انتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته ..... وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد المصرى لدراسة الموقف البريطانى الاخير ، اقترح الوفد البريطانى صيغا جديدة للمادة الثانية ، فاستبدل بالتعبير "البلاد المجاورة" التعبير "بالاراضى المجاورة" . واستبدلت بعبارة "تعرض سلامتهما للخطر" التعبير الأدق والأكثر ملاءمة وهو "تؤدى الى أعمال عدائية" . وأخيرا أومئ الى المشاورات المنصوص عليهما فى المادة ٣ . وهذه الصيغ البريطانية الجديدة اذن لا ترضى الوفد المصرى فيما يختص بمطالبه المتعلقة بالحروب

بغير استفزاز وبالاراضى المتاخمة . وفضلا عن ذلك ، فان المشاورات التى تنص عليها تلك الصيغ هى المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، فى حين أن الجانب المصرى يطلب أن تتشاور الحكومتان فى الوقت الذى ينبغى فيه اتخاذ قرار خاص بالعمل المشترك الذى يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فقد أعلن الشعب المصرى بالاجماع ، قبل بدء المفاوضات ، عن أمنيتيه الأساسيتين ، وهما الجلاء عن بلاده ووحدة وادى النيل باتحاد مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمنيتين اللتين تولى الوفد المصرى عرضهما وايضاح مبرراتهما فى مذكرته التمهيدية للمفاوضات ...... صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أن قواتها ستجلو عن مصر ، ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطانى بمهلة أقصاها خمس سنوات لاتمام هذا الجلاء . فاذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة ، لما جاز الا لكتائب بريطانية ضئيلة العدد أن تبقى فى منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصر فى شأن هذا الطلب الأساسى ليس الا تقصير المهلة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات ...... وفيما يختص بالسودان ، فان الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التى ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر ..... ولا يسع الوفد المصرى ، بعد أربعة أشهر فى مفاوضات مضنية ، الا ان يعرب عن خيبة أمله ازاء النتائج التى أسفرت عنها هذه المحادثات ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب فى أن يعقد فى أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى " .

+
+ +

وصلت المفاوضات على أثر ذلك الى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصرى بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بالمستر بيفن ، واتفق معه على صيغ جديدة للمسائل المختلف عليها . ولما وصلا الى مدة الجلاء قال المستر بيفن " انه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا خمسا كما طلب أول الامر ، ولا أربعا كما قال المستر آتلى " . ثم قال "لا تظن ان الغرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة أهم من ذلك كثيرا . اننا فى الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسى تهديدا شديدا . فالمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا فى هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التى تدافع عنها وعن أنفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اننا لا نستطيع ان نترك وراءنا فراغا Vacuum ثم قال ان هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن ، ولا مانع عندى اذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بالخجل مطلقا أن أذهب بهذه القضية الى مجلس الامن ، فان عندى حججا قوية استطيع الادلاء بها " .

وسافر سفير مصر الى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفى يوم ١٩ اغسطس سنة ١٩٤٦ قابل اللورد ستانسجت والسفير البريطانى رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات .

ففى الجلاء قصرت المدة على ثلاث سنوات كما سبق القول . واقترح ان يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان - فى حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح - على أن يقوما ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه . واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان - فى حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر - على أن يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى : "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض الاول من ادارتهما للسودان هو رفاهية السودانيين وامدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الاخير ، يكون الشعب السودانى حرا فى تقرير علاقته المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويحترم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعوب السودانية . والى أن يتم ابرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل موقتا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ و ١٧ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " .

وفى اليوم التالى ، ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالاجماع برفض المقترحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : " ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص" . وتوقيا لقطع المفاوضات أضاف صدقى باشا - عند تبليغ هذا الرفض الاجماعى للجانب البريطانى - ما خفف به من حدة هذا الرفض ، مبينا أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد اعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لمصر ، ثم قال : " وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث محكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تساون على انهاء العلاقات بيننا نموا مطردا " .

+
+ +

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع استبقاء مدة الجلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى :
" اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او فى حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه ، وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ،

وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتي : " ١٠ اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية فى السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتي . ٢٠ وحالما يتحقق الغرض الاخير فان الشعب السوداني يكون حرًا فى تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا تم قرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقيات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل . ٣٠ والى ان يتم ذلك تظل ادارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائي بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ٤٠ وتصرح الحكومة المصرية بأن ليس فى أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه فى أن يكون ملكا على السودان . وحكومة المملكة المتحدة مع تنبيهها أن الامر موكول الى الشعب السوداني لتقرير مصيره طبقا للفقرة الثانية السالفة الذكر ، ومع تنحيها عن الادلاء بأى رأى فى شأن مسألة السيادة ، تصرح بأن ليس فى البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة . ٥٠ سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السوداني نحو الحكم الذاتي المنشود . وفى الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتي الكامل ، وأصبحوا فى حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصى ان كان الامر كذلك بالتدابير المناسبة للتحقق من رغبات الشعب السوداني والعمل على تنفيذها " .

وقد أدلى السفير ، فى شأن هذه المقترحات الجديدة ، ببيانات جاء فيها ما يأتي : "لقد اعترضت هيئة المفاوضات المصرية على الفقرة الاولى من نص المادة الثانية التى وضعها المستر بيفن ونصها : "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، فى حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ، على ان يقوما بالتعاون الوثيق ...." ووجه الاعتراض ان النص لا يدل على التكافؤ ، فجاء الآن المستر بيفن وعدل الفقرة بما يحقق رغبة حضراتكم ، فأصبح نص هذه الفقرة كما يأتي : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او فى حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب فى البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق ...." أما الفقرة الثانية التى اعترضتم عليها ، فان المستر بيفن ما زال عند رأيه فيها .... مسألة السودان : ..... قد بين اللورد ستانسجت المبادىء التى تقوم عليها سياستنا الحديثة وهى احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانيين كغرض أسمى وكتمهيد للحكم الذاتي . ولهذا رأينا أنه لا يجوز ان نعمل ما من شأنه ان يتعارض مع هذا المبدأ وقد لا يتفق مع رغبات السودانيين . ومع ذلك فقد وضع المستر بيفن صيغة جديدة تبرز هذا المعنى وهذا المبدأ ابرازا تاما ، وليس فيها فيما نعتقد ما يتعارض مع مطالبة مصر بالسيادة ، وللسودان فيما يختص بتقرير مصيره ..... ان مسألة السيادة قد دخلت فى عداد النظريات العلمية او النظريات التاريخية التى انتهت . وواجب بريطانيا ومصر ازاء السودانيين هو

معاملتهم معاملة عملية لا نظرية ، وعلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب المستقبل ٠٠٠٠٠٠٠
على أنه لعلمنا بما تعلقه هيئة المفاوضات المصرية على مسألة السيادة من الأهمية الكبرى ، قد وضعنا الصيغة الجديدة التي سبق ذكرها ٠ فاذا كانت لديكم ملاحظات عليها او على تفسيرات فيها فنحن مستعدون لبحثها محكم والتفاهم على ما ينبغي عمله فى هذه الحدود ٠ ويتضح لكم من هذا كله أن لمصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تهدى رأيا فيها لا بالموافقة ولا بالمعارضة ٠ أما مسألة وحدة وادى النيل ، فاسمحوا لى أن أقول انها تعبير يصعب فهمه ، لأن وادى النيل يتناول بلادا غير مصر والسودان ٠ ومنابع النيل والنيل الازرق موجودة في بلاد أخرى ٠ فوحدة وادى النيل هذه عبارة غير مفهومة ٠ على أننا لا ننكر أن لمصر مصالح حيوية فى ماء النيل ومسائل أخرى مادية مهمة جدا ، يجب أن نعمل لضمانها لمصر عندما يأتي الوقت الذى يتولى فيه السودانيون ادارة شؤون بلادهم ، فلا يجوز لمصر أن تشعر بأى قلق من هذه الناحية " ٠ أما اللورد ستانسجت فقد سبق السفير البريطاني ببيان ذى صبغة عامة ٠ ومما جاء فى هذا البيان : " وأحب أن ألاحظ لحضراتكم أن السياسة الانجليزية كانت فى القرن التاسع عشر تقوم على تأييد تركيا والمحافظة على سلامتها ، فقد ناهضنا الروس فى حرب القرم وغيرها محافظة على تركيا ، وناهضنا المصريين أمام محمد على باشا عندما أوشكوا ان يحطموا تركيا ٠ ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تغيّرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتبات ماكماهون والشريف حسين ، وهو الاعتماد على الامم العربية فى الشرق الاوسط ٠ وعندما نذكر الشرق الاوسط والامم العربية تبرز مصر على رأسها جميعا ٠ فنحن وانتم فى أشد الحاجة الى عقد معاهدة تعاون ومساعدة ، وحاجتنا اليها مشتركة متبادلة ٠٠٠٠٠ المسألة الثانية هى مسألة السودان ٠٠٠٠٠ وكأن هذه الحرب قد أيقظت جميع الشعوب من سباتها العميق ، وحركت فيها الأماني القومية ، والمطالب السياسية ٠ وقد دبت هذه الروح فى السودان نفسه ٠٠٠٠٠ انني أعرف أن حقوق مصر ومصالحها فى السودان حيوية جدا ٠٠٠٠ واذا سألتموني ما هو المستقبل المنتظر للسودان بعد عشرين او خمسين عاما ، فان أغلب الظن عندى أن السودان سيكون مرتبطا بمصر ارتباطا وثيقا ، وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وجنس واحد ٠ هذا ما سيكون فلا تخشوا شيئا ، وكل ما أرجو ألا نتفرق الا ونحن على اتفاق " ٠

ودرس الوفد المصري المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسعه قبولها ٠ وأرسل فى يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى الوفد البريطانى مذكرة بالرفض ٠ وهذا بعض ما جاء فى هذه المذكرة : "المادة الثانية من مشروع المعاهدة — ان المادة الثانية من المشروع البريطانى ٠٠٠ اذ تذكر بريطانيا العظمى صراحة ٠٠٠ قد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل ٠٠٠٠ ومع ذلك فقد حذف من النص التشاور الذى يجب ان يسبق العمل المشترك ٠ وقد حرص الوفد المصرى فى مذكرة سابقة على أن يبيّن على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعي جدا بين حلفاء ليس من شأنه أن يعيق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك ٠ وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية

حالة مختلفة كل الاختلاف ، هى حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر . هذا مع ان الوفد المصرى ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسعه أن يغفل ـ كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ أن تهديد السلامة قد يفضى الى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن ان يؤدى بصفة خاصة الى عودة القوات البريطانية الى الأراضى المصرية فى وقت السلم . ومن جهة أخرى فان عبارة " تهديد السلامة " عبارة واسعة المدى تحتمل تأويلات متباينة . فمنذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الاخيرة كان لمعظم الدول الاوروبية ان تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطر هذا التهديد . بل ان جانبا من الرأى العام فى دول كثيرة يؤمن حتى الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أى حال فقد سلّم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها فى نهاية الامر ، وعلى الاخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التى قدمها يوم ١٧ يوليه الا لحالة الحرب . فبناء على ذلك لا يسع الوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى للفقرة الثانية من المادة الثانية . بروتوكول الجلاء . يرى الوفد المصرى أنه لا يسعه أن يقبل للجلاء أجلا متطاولا هو ثلاث سنوات ، وخاصة ان سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الاعمال العدائية كما حدث فى البلاد الاخرى . ومن رأيه ايضا أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجلاء ، أما التفصيلات فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص بالسودان : ..... اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان ..... ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، اذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوّى فى البروتوكول لسنين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها . وفوق ذلك ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هى اعداد السودانيين اعدادا جادا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك فى الواقع ، هى رغبة مصر الصادقة . بيد أن الوفد المصرى يرغب فى ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية فى تنفيذه . بل ينبغى ـ على العكس من ذلك ـ أن تتدخل بصفة فعالة فى اعداد النظام الدمقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون ، هذا مع أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن ـ والتى يحرص البروتوكول على توكيدها وابقائها نافذة المفعول ـ لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك فى هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده باعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوجيهات التى تأتيه من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو ان تحاط علما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى . يضاف الى هذا ان تقوم الحكومتان فى زمن غير محدد ـ ويبدو أنه بعيد ـ بتعيين لجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما اذا كان السودانيون أهلا لادارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة .....

ومن ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة ....
وهذا الموقف لا يمكن ان يطول كثيرا فى الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة الى اتفاق يعقد عن رضاء حر . فاما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، واما أن تنازع فيه ، وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان فى نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى " .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ .

وعلى أثر ذلك احتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر اللورد ستانسجت والسفير البريطانى معا الى لندن .

لم تيأس مصر رغم كل ما بدا من الجانب البريطانى من اصرار على فصل السودان عن مصر . وقرر صدقى باشا ان يذهب بنفسه الى لندن للتحدث الى المستر بيفن شخصيا . واذا كانت مصر فى حاجة الى تقديم دليل على أنها لم تأل جهدا فى الوصول بالمفاوضات الى غايتها ، وأنها تلمست كل السبل لانجاحها ، ايثارا للحلول الودية ، وحرصا على استبقاء علاقات الصداقة التى تربطها بانجلترا ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدقى باشا فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٤٦ المستر بوكر (نائب السفير البريطانى) فى أمر شخوصه الى لندن وابلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال : " ترغب حكومتى رغبة ملحة فى أن تصل الى اتفاق مع بريطانيا العظمى فى جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر ان الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المحالفة والاخطار التى تتعرض لها تعطيها الحق فى أن تعتبر أنها يجب أن تعامل على أساس الصداقة والثقة . ويود صدقى باشا أن يؤكد للسفير باخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان تتمثل فى تاج واحد

Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représentée par une couronne unique.

وفى نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدى حتما الى خيبة أمل ومرارة يترك صدقى باشا للسفير أمر تقدير نتائجها . وأنه لظاهر أن رغبة البلدين فى أن يبنيا علاقاتهما على أسس ترضى كلا منهما تفوق كثيرا الاعتبارات التى أشار اليها الجانب البريطانى والتى ظهر أنها غير مقبولة من الجانب المصرى . واذا دعا الأمر فسيتوجه صدقى باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر الى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجمعة على مطالبها " . فنقل له المستر بوكر عن السفير البريطانى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ الرد الآتى : " يشكر سير رونالد كامبل شكرا جزيلا دولة صدقى باشا على رسالته ، التى بحثها مع المستر بيفن بحثا مستفيضا . وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدقى باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لا بد ان يكون من المستطاع

الوصول سريعا الى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء ...... ان مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذى يتمسك به الوفد المصرى الآن يثير صعوبات كبيرة لا يجد المستر بيفن أن فى وسعه تذليلها • وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمى الى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة " رمزية " مع تأكيدات لاستمرار النظام الحالى للادارة بغير انقطاع • فبأية صيغة يرى صدقى باشا الاعراب عن اعترافنا بسيادة " رمزية " وعن تأكيدات بشأن استمرار ادارتنا ؟ انه من المفيد للمستر بيفن قبل أن يتقابل مع صدقى باشا فى لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ، ما يراه صدقى باشا فى هذه النقط • ويمكن لدولته أن يكون على ثقة من أن المستر بيفن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، وتعبّر تعبيرا حقيقيا وعمليا عن طلبات المصريين بالشكل الذى وضعها فيه صدقى باشا •

والظاهر ان صدقى باشا ، وقت أن أبلغه المستر بوكر رد السفير البريطانى ، عرض عليه مشروعا لبروتوكول بشأن السودان هذا نصه : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الدخول فورا فى مفاوضات لتسوية مسألة السودان فى نطاق سيادة مصر وتحت تاجها ، متخذين هدفا لهما مصالح السودانيين واعدادهم لأن يتولوا بأنفسهم ادارة شؤونهم الخاصة • ويجوز للطرفين الساميين أن يرسلا للأراضى السودانية بعثات مشتركة (أو بعثة لكل منهما) بقصد جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة • والى أن يعقد اتفاق بشأن السودان بعد الابحاث المشار اليها ، تبقى المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرتان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة موقتا استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية " •

وقد رؤى ألا يذهب مع صدقى باشا رئيسا حزبى الأغلبية ، وأن يذهب هو الى لندن باعتباره رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته • وقد صدر فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رياسة مجلس الوزراء يشعر بذلك ، اذ جاء فيه ما يأتى : " وأما فيما يتعلق باختصاص هيئة المفاوضات فليس للرحلة مساس به ، لأن الرحلة ان تمت فلن تكون لأجل المفاوضة ، بل لتبيان اعتبارات تكون قد فاتت ذوى الشأن فى لندن • ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يحرص على ان يطرح كل مستند فى القضية على الفريق الآخر ، اذ ربما لا يكون الفريق الآخر قد تبيّن على وجه الدقة حقيقة الحالة فى مصر وحقيقة مطالبها وأسانيدها ومبلغ تمسك الأمة بها ، فطرح كل هذا لن يكون فيه الا الخير والفائدة • واذا ما صادف التوفيق هذه الرحلة فان رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بنتائجها لهذه الهيئة لتتمكن من ابداء رأيها ، وعلى رئيس الحكومة ــ وهو فى الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضة ــ أن يعد كل المعدات التى تكفل لنا ابداء رأيها فيما هو من اختصاصها " •

وسافر صدقى باشا الى لندن مستصحبا معه وزير الخارجية ، بعد أن رأى رئيسا حزبى الأغلبية أن فى سفر الأثنين الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضة •

* * *

اجتمع الجانبان المصرى والبريطانى لأول مرة فى لندن ، يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدوا خمس جلسات آخرها فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٦ • وكانت المسائل الرئيسية التى تناولوها بالبحث ، فاتفقوا عليها هى : (١) المادة الثانية من المعاهدة (٢) بروتوكول الجلاء (٣) بروتوكول السودان •

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فقد اتفق الجانبان بعد مناقشة طويلة ، على ان تقتصر على حالة وقوع حرب فعلية ، وفى هذه الحالة تلتزم الدولتان المتعاقدتان أن تتخذا بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذى قد يعترف بضرورته • ونقلت الفقرة الثانية من المادة الثانية — وهى الخاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر — الى آخر المادة الثالثة ، ونص فيها على أن الحكومتين فى هذه الحالة تتشاوران بقصد ان تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها •

واتفق فى بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ •

بقى بروتوكول السودان ، وهذا هو الذى استغرق الجزء الاكبر من المناقشات • وهو الذى ستنجم عنه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب فى فشل المفاوضات • ولذلك نتعقبه فى محادثات صدقى — بيفن بلندن فى شىء من التفصيل •

ان من يطلع على محاضر هذه المحادثات ، ليستخلص منها ما الذى كان صدقى باشا يقصده حقيقة فى شأن السودان ، لا يستطيع الا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، وأنه كان يعلق أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى ليعدها الصميم فى المعاهدة ، ولولاها لما قبل التحالف مع انجلترا وما يجرّه هذا التحالف من تكاليف وأعباء جسام • ونقيم الأدلة القاطعة على ذلك من نفس المحاضر التى وضعها الجانب البريطانى ليسجل فيها ما دار من المحادثات بين صدقى باشا والمستر بيفن فى لندن •

بيّن صدقى باشا منذ الجلسة الاولى أنه يقصد من السيادة "الرمزية" على السودان ألا تفهم السيادة بمعناها اللفظى بل بمعناها الرمزى ، فلا تكون السيادة سيطرة واستغلالا ، بل هى وحدة موجودة على الدوام تربط السودان بمصر • وننقل ما ورد فى محضر الجلسة الاولى (ص١٤) فى هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word 'symbolic' was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country, nor did they look for material and moral profit. There was, however, unity with the crown of Egypt and a unity of bond which had always existed between the two countries.

ويقول صدقي باشا قبل ذلك ، في مستهل الجلسة الأولى ، ان السيادة هي رمز الوحدة ، وأنه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وأن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبقى السودان مواليا لمصر على الدوام ، فان مصر بلد يكمل السودان :

But by the present use of the word "sovereignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad. 'Sovereignty' was an emblem of unity.. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bevin asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the common interests of the two countries.Egypt was the continuation of the Sudan There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together. (pp.2-3).

ونظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان ــ وستراه يكرر هذه النظرية في أكثر مناقشاته مع المستر بيفن ــ أنها وحدة يستلزمها وجوب موالاة السودان لمصر تحقيقا لمصلحتهما المشتركة ، فالسودان يجب ان يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تقوم الوحدة الدائمة . ومتى تام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فان السودان يكون بعد ذلك حرًّا تمام الحرية في اختيار نظام الحكم الذاتي الذي يرضاه .

وفي المذكرة التي قدمها صدقي باشا للمستر بيفن في لندن عن السودان ، نراه يؤكد فيها ان مصر لن تقبل فصم العرى التي تربطها بالسودان ، ولن تقبل أن يقع السودان ، ومنه تستمد مصدر حياتها ، تحت سلطة أجنبية قد تصبح معادية لمصر :

Egypt will never be able to accept that this bond should be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, should be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26).

وصدقي باشا عندما يتمسك بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، وأن مصر اذا كانت قد تقبلت محالفة انجلترا مع ما يجرّ ذلك عليها من تضحيات جسام ، فليس بالكثير على انجلترا ان تقبل وجهة نظر مصر في هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifices and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan should be accepted. (p.32).

كل هذا قاطع في أن صدقي باشا تقدم لمفاوضة المستر بيفن وقد رسخت عقيدته في أن الوحدة التي تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذي بنيت عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الانجليز . فلننظر الآن هل نزل عن شيء من هذه الآراء في محادثاته مع المستر بيفن ؟ سنرى

فيما سنقتطفه من المحاضر أن صدقي باشا لم يتزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلّم مطلقا بأن يكون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله المستر بيفن نفسه من جهود لحمله على هذا التسليم . واذا أمعن المستر بيفن نفسه في الالحاح عليه أن يعترف بهذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يعني انجلترا في كثير ولا في قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضاء مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما المستر بيفن فقد كان يعنيه أولا — في اعترافه بالوحدة ما بين مصر والسودان — ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أي تغيير يقع في النظام الاداري القائم في السودان ، فلا تتخذ منه مصر ذريعة للمطالبة بحق في الادارة أكبر ، وألا يكون ممهدا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . هذان الأمران كان المستر بيفن يعني بهما كل العناية ، ويطلب فيهما من صدقي باشا — أكثر من مرة — بيانات صريحة . فكان صدقي باشا يجيبه الى ما طلب ، ويقطع له أن وحدة مصر والسودان لا تعني تغييرا في الادارة — الا اذا وقع اتفاق على هذا التغيير بين مصر وانجلترا — ولا تعني أن يكون لمصر حق المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . حتى اذا اطمأن المستر بيفن على هذين الغرضين ، انتقل الى غرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان في أن يستقل عن مصر . يدخل المستر بيفن الى هذا الغرض تدرجا ، وكأنه قلق يخشى ألا يقرّ له صدقي باشا به ، فاذا ما تحققت مخاوفه وأنكر صدقي باشا على السودان حق الاستقلال عن مصر ، لجأ المستر بيفن الى الالحاح ليحمله على العدول عن هذا الانكار ، وكلما زاد الحاحا زاد صدقي باشا تخلصا من الجواب . ولا يستطيع المستر بيفن أن يأخذ على صدقي باشا عبارة واحدة يعترف فيها بحق السودان في الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برضاء من مصر ، أو دون أن يكون مقصورا على العلاقة فيما بين مصر والسودان من غير أن يجاوزها الى العلاقة ما بين انجلترا ومصر . وها نحن ننقل شيئا من هذا الحوار :

بدأ المستر بيفن يسأل صدقي باشا عما اذا كانت الوحدة التي يتمسك بها بين مصر والسودان تتعارض مع بقاء النظام القائم في السودان . فأجاب صدقي باشا : "الى أن تتفق بريطانيا العظمى ومصر على نظام الحكم الذاتي الذي يتخذه السودان ، يبقى النظام الحالي للادارة" (ص ١٦) .

ثم يسأل المستر بيفن هل اذا اعترف لملك مصر بالسيادة على السودان ، ألا يعطي هذا لمصر حقا أكبر للدخول في الادارة . فيجيب صدقي باشا بالنفي (ص ١٧ — ص ١٨) .

ويسأل المستر بيفن بعد ذلك هل تتأثر قوة الدفاع السودانية بهذا الاعتراف . فيقول صدقي باشا لا يحدث أي تغيير في السودان (ص ١٩) .

هذا هو ما يعني المستر بيفن في المقام الأول ، قد اطمأن عليه : ألا يحدث أي تغيير في النظام الاداري ، وألا تكون هناك مطالبة بجلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

والآن هو ينتقل الى الأمر الثالث ــ ألا تكون الوحدة مانعة من حق السودان فى طلب الاستقلال عن مصر ــ فيقرب منه فى كثير من الحذر ، بل هو يؤثر عندما يضع السؤال لأول مرة أن يفرضه محلولا ، حتى يستعين فى هذا الأمر بشيء من الايحاء ، فيقول : اذا اختار السودانيون الاستقلال فالأمر واضح . اما اذا لم يختاروا الا الحكم الذاتي ، فذلك هو الذي يجعل مركز الحكومة البريطانية بالغ الصعوبة . وأنه ليشعر أن هذا هو الموقف الذي تحاول مصر أن تجره اليه :

Mr. Bevin said that if the Sudanese opted for independence the issue was clear; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put hum. (p.19).

فلا يعلق صدقي باشا فى اجابته بشيء على "وضوح الأمر" فيما اذا اختار السودانيون الاستقلال . بل يكتفى بأن يقول : ان الحكومة البريطانية هى البادئة فى الكلام عن الحكم الذاتى للسودان . ثم يواصل الكلام في هذا الفرض الآخر ــ فرض اختيار السودانيين للحكم الذاتى ــ وهو الفرض الذى تظاهر المستر بيفن باعتقاده أنه هو أصعب الفرضين . ولا يقول كلمة واحدة عن الفرض الأول ــ فرض اختيار السودانيين للاستقلال ــ وهو الفرض الذى يقول عنه المستر بيفن أنه فرض "واضح" .

لم تجد اذن هذه المحاولة فى استخلاص جواب مرض من صدقي باشا عن حق السودان فى طلب الاستقلال . وليس الأمر من "الوضوح" بالقدر الذي يريد المستر بيفن أن يصوره . فلا بد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفى صراحة تامة . وهذا ما فعله المستر بيفن بعد قليل ، اذ قال : اذا اختار السودانيون الاستقلال ، فان سيادة مصر تنتهى حتما . أليس مطلب مصر أن تبقى السيادة عند قيام الحكم الذاتى ، ثم أليس المعترف به أن يكون للسودانيين حق البت فى الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, should the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go. Was it the Egyptian claim, he asked, that sovereignty would remain after self-government had been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese? (p.20).

واذا كان صدقي باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فان هذا هو الوقت الذى كان يجب أن يفصح فيه عن هذا الرأى ، فقد دعاه المستر بيفن الى الافصاح عن رأيه ، ووضع السؤال واضحا صريحا . ولكن صدقي باشا لا يقول شيئا من ذلك . بل هو يشير الى أن هناك سنين طويلة لا بد أن تنقضى قبل أن يدرك السودانيون الحكم الذاتى . ثم لا يكتفى بهذه الاجابة ، بل يضيف فى صراحة تامة : " ان مصر لا تستطيع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها . ويجب أن يبقى السودان دائما الجار الموالى " .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained. Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remain a friendly neighbour. (p.20).

وقد قدمنا أن نظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تقوم على وجوب موالاة السودان لمصر . وهو عندما يتكلم عن ولاء السودان الدائم ، انما يقصد الوحدة الدائمة . وهذا ما فهمه المستر بيفن من اجابة صدقي باشا . أيقن أن صدقي باشا لا يسلم للسودانيين بالحق في طلب الاستقلال عن مصر . وهذا هو الذي كان يخشاه . فلم يبق اذن الا المحاجة والالحاح في أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر . وسرعان ما يعمد المستر بيفن الى هذا الأسلوب ، فيقول لصدقي باشا وهو يحاوره : " ولكننا في بريطانيا العظمى نشدد في أن يكون للشعب التابع ، الذي بلغ مرتبة الحكم الذاتي ، حق الانفصال اذا أراد " . وضرب الهند مثلا حديثا على هذا الأمر . فيجيب صدقي باشا أنه يوافق على ذلك ، ولكن حق الانفصال يكون في هذه الحالة مبنيا على رضاء مصر .

Sedky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a voluntary action on the part of Egypt. (p.20)

ثم يضيف صدقي باشا لتخفيف وقع الأجابة على المستر بيفن : " على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا ، ولا يستطيع الانسان ان يتنبأ عن مستقبل بعيد " .

وهذه الاجابة لا تشفي غليلا . ولذلك يطلب المستر بيفن أن يكون الموقف واضحا تماما ، فيسأل صدقي باشا عما اذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر ، ويقول انه من الواجب أن يعطوا هذا الحق في صراحة تامة . فلا يسلم صدقي باشا للمستر بيفن بذلك ، بل يقول ان هذه مسألة لم يحن وقت حلها ، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل . هذا الى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة في بحث هذه المسائل تتلمس لها الحلول . فيقول المستر بيفن انه لا يريد منذ الآن أن يغل أيدي هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذي يتلمسون فيه حل هذه المسألة . وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا في أن المعاهدة لم تقفل باب الاستقلال في وجه السودانيين الى الأبد . وأنه يوجه نظر صدقي باشا الى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثالث . وأنه يريد أن يكون واضحا للشعب البريطاني أن قرارا لم يتخذ يخل بحق تقرير المصير . فيجيب صدقي باشا — وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا الى دائرة العلاقة فيما بين مصر والسودان — انه لا يشك في أن السودان يستقل اذا وصل الى درجة معينة من التقدم . وأن الشعب الذي يريد الاستقلال لا يرتبط بما يكتب في المعاهدات ، ولا يحول دون بغيته ما يسجل في الأوراق . وهذا مبدأ انعقد عليه الاجماع ، فلا يصح أن يسجل في معاهدة . ثم ان مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الامم المتحدة ، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب ، فما الحاجة اذن أن تكرر المعاهدة ما هو مكتوب في الميثاق ؟ فيطلب المستر بيفن وقتا للتفكير ......

وصدقي باشا في اجابته هذه يميز ، في شأن استقلال السودان ، بين علاقة مصر بانجلترا وعلاقتها بالسودان . ففي علاقة مصر بانجلترا لا يكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر ،

ولا تستطيع انجلترا ان تنصب نفسها ازاء مصر تدافع عن هذا الحق للسودان . أما في علاقة مصر بالسودان فالأمر يختلف ، ولا شيء يمنع السودانيين من أن يطالبوا الانفصال عن مصر اذا أرادوا ذلك ، على أن تكون هذه المسألة داخلية بين مصر والسودان ، لا تعني انجلترا في كثير او في قليل ، واذن لا يصح أن تكون محلا للتعاقد في معاهدة بين مصر وانجلترا .

ونورد هنا — منقولا بالنص عن المحاضر التي سجلها الجانب البريطاني (ص ٢١ — ص ٢٢) — ما لخصناه من الحديث فيما تقدم لأهميته :

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He asked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereignty of Egypt if they so wished. Great Britain has hold a position in the Sudan which she was being asked to surrender, and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was impossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half-century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution. There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptians had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence not could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a metter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter.

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be incorporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble.

Mr. Bevin asked for time to study the matter further.

والذى يؤكد ان المستر بيفن لم يطمئن الى أنه قد حصل على جواب مرضٍ من صدقى باشا بشأن حق السودانيين فى أن يطلبوا الانفصال عن مصر ، أنه عاد فى الجلسة الثالثة الى هذا الموضوع ، فسأل صدقى باشا عما اذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال ، فرجع صدقى باشا الى اجابته المعهودة من أن السودان حيوى لمصر وأنه يجب أن يكون مواليا لها . وزاد على ذلك أن قال ان المصريين ، فى مطالبتهم بالوحدة ، لا يطلبون أن يعترف لهم بحق جديد ، بل كل ما يطلبون هو عدم الاخلال بالحق الموجود .

Mr. Bevin asked whether Sedky Pasha meant that when it came to the question of self-government or independence, then the Sudanese would also be free to determine their own sovereignty as well? Sedky Pasha replied that as explained is his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p.30). The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p.31).

ولما رجع المستر بيفن للموضوع مرة أخرى فى الجلسة التالية ، وطلب ان يضيف عبارة " بعد التشاور مع السودانيين " مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، احتاط صدقى باشا للأمر ، وسأل المستر بفن هل التشاور مع السودانيين من شأنه ان يخلّ بما أعطاه مشروع المعاهدة للطرفين المتعاقدين (مصر وانجلترا) فى أن يكون لهما وحدهما ، بمقتضى اتفاق فيما بينهما ، حق البت فى الامر . فأجاب المستر بفن ان لهما وحدهما حق البت فى الأمر ، ولكن بعد استشارة السودانيين . فعلم صدقى باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرهون برضاء مصر نفسها ، فاطمأن وسجل ما سمعه ، ووافق بعد ذلك على الاضافة التى اقترحها المستر بفن :

Sedky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective should be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decision lay with these two parties. Mr. Bevin said that this was not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reached their agreement. Sedky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of "after consultation" for "in consultation". This would make the point clear. Mr. Bevin agreed. (p. 36-37).

هذه هى المحادثات التي دارت بين المستر بفن وصدقى باشا فى لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، نرى منها أن صدقى باشا لم يسلّم مطلقا — فى العلاقة ما بين الدولتين المتفاوضتين — بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، ولم يرض أن يكون هذا الحق محلا للتعاقد بين مصر وانجلترا ، واذا كان قد تكلم عن استقلال السودان واحتمال وقوعه ، فانه لم يتكلم عن هذه المسألة الا باعتبار أنها مسألة داخلية بين السودان ومصر ، لا شأن لانجلترا بها ، فلا يجوز ان يتعاقد عليها مع انجلترا . وهو نفسه يذكر ذلك فى صراحة ووضوح فى الرد الذى أرسله للحكومة البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — وسيأتى ذكره فيما يلى — فيقول :

" ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى الا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع اليها أمر منحه واقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق فى ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به " .

لذلك يكون صدقى باشا على حق ، عندما رجع الى مصر ووضع مذكرة فى موضوع المعاهدة ، أن يكتب فى شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتى : " لقد بينت فى وضوح فى مناسبات متعددة اننا نرغب فى أن يتولى السودانيون ادارة شؤونهم بأنفسهم ، وأنه ليس فى ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن مما كان يشغل بال مستر بفن على الخصوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى فى بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تنفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل فى المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال . وقد نص فى أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطانى على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا فى المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا كاملا وفقا لأحكام ميثاق الاطلنطى . ولكننى حذفت هذا النص ، ورفضت رفضا باتا أن ترد فى البروتوكول أية اشارة تفيد التنازل ، ولو بطريق الفرض ، عن سيادة مصر على السودان . لقد بينت لمستر بفن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوما ما بانفصالهم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع الا فى المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى حدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته ، كما أوضحت له من جهة أخرى أنه اذا أثيرت هذه المسألة فان مصر على استعداد لحلها مع السودان بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . غير أن مستر بفن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطى السودانيين تأكيدات عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول اشارة عن النظام المقبل للسودان . ان كلمة نظام (statut) ليس لها تعريف قانونى يحددها كعبارة (self-government) بل هى كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التى تستعمل فيها . وتلافيا للعيوب التى قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام (statut) انتهى الجانب المصرى بعد بحث مختلف الصيغ الى اختيار الصيغة الواردة فى البروتوكول ، وهى الصيغة التى وافق المستر بفن فى نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتى الحق للسودانيين فى أن يختاروا نظام الحكم فى المستقبل . واذن فان هذا النص لا يمنح السودانيين بادىء الامر الحكم الذاتى ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم الذاتى ، وهو حق اختيار نظام سياسى دولى قد يتضمن الانفصال عن مصر ، بل على العكس ان هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم فى المستقبل انما يأتى كنتيجة تمهيدية لتطبيق الحكم الذاتى . ولما كان الحكم الذاتى لا يعدو أن يكون استقلالا اداريا ، فان النظام المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتى ،

ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام اداري او استقلال داخلي • هذا الى جانب أنه اذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم المقبل (statut futur) المنصوص عليه في البروتوكول هو نظام سياسي دولي ، فان في ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه • فان البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقدتين " ستجرى في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري " ، واذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر • وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة ، أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد ، وفي ذلك ما ينفي حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع رابطة السيادة التي لمصر عليهم • وزيادة على ما تقدم ، فان الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين • فاذا كان حق اختيار نظام الحكم في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن مصر ، فانه من الواضح أن نظام الاستقلال التام اذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر ، لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين • ومهما يكن وجه التفسير الذي يراد أن يعطى للنصوص الحالية ، فان سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل ، وذلك اما عقب ثورة يقوم بها الشعب السوداني أو انفصال بالقوة فترضخ له مصر ، واما بتنازل اختياري وذلك في حالة التسليم جدلا بأن للسودانيين حق اعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول • فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال • يضاف الى هذا أن النص على التنازل عن سيادة مصر او انهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز دزجه في بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية • ان احداث مثل هذا التغيير الخطير في علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم الا باعلان صريح ورسمي يعلن أولا للشعب السوداني ويجوز قبوله ، ثم يعلن بعد ذلك الى جميع الامم المتحدة • ان سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول • وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشىء هذه السيادة " •

+
+ +

تم الاتفاق اذن بين المستر بفن وصدقي باشا على مشروع معاهدة وبروتوكولين أحدهما للجلاء والآخر للسودان ، ولم يوقع الجانب المصري على هذه الوثائق الا وهو على أتم اليقين أنه لم يسلم بجواز انفصال السودان عن مصر ، بل على العكس من ذلك قد أيقن ان الجانب البريطاني هو الذي اعترف بالوحدة الدائمة التي تقوم بين مصر والسودان •

وألحق بمشروع المعاهدة والبروتوكولين مشروع محضر متفق عليه خاص بالجلاء ، يشتمل على ست فقرات : تقضي الفقرة الاولى بتقديم مصر المعونة والتسهيلات التي تحتاج اليها بريطانيا في تنفيذ أحكام بروتوكول الجلاء • وتقضي الفقرة الثانية بأن الموظفين البريطانيين للمحطات اللاسلكية

فى العباسية والمعادى وهليوبوليس يبقون فى محطاتهم حتى يعثر على مكان آخر لهذه المحطات ، على أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن • وتقضى الفقرة الثالثة بأن العتاد الحربى الذى تتركه انجلترا فى مصر يتفق عليه فيما بين الحكومتين بعد استشارة كل حكومة لخبرائها • وتقضى الفقرة الرابعة بأن الشروط المالية التى تحصل فى مقابلها الحكومة المصرية على شئ من الأجهزة أو المخازن أو المعدات أو وسائل المخابرات تكون محلا لمناقشات مقبلة فيما بين الحكومتين • وتقضى الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم الجلاء طبقا لأحكام البروتوكول تبقى القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها • ومن المفهوم أن الحكومتين بعد توقيع معاهدة التحالف سيتفاوضان بغرض الوصول الى اتفاق على حق المرور الذى ستتمتع به الطائرات البريطانية فى جو مصر بعد اتمام الجلاء • وستعامل بالمثل الطائرات المصرية فتتمتع بحق المرور فى جو بريطانيا • وتقضى الفقرة السادسة بأن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر فى مركز كل من الطرفين من حيث حقوقهما وواجباتهما الحالية بمقتضى هذه المعاهدة وقت نفاذ المعاهدة الجديدة التى ألغتها •

وقد وقع كل من الجانب المصرى والجانب البريطانى على هذه الوثائق بالأحرف الأولى من أسمائهما ، فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم للحكومة المصرية لتنظر فى الموافقة عليها • وصدرت الوثائق بالعبارة الآتية : " اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فان المستر بفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " •

ونورد هنا ، للتسجيل ، نصوص هذه الوثائق ، أى نصوص مشروع صدقى — بفن ، مقارنة بنصوص المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ •

مشروع صدقى — بفن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)
المادة الاولى	**المادة الاولى**
ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات والاتفاق الموقع فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والميزات المرفقة بها ، وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية •	(نص مطابق)
المادة الثانية	**المادة الثانية**
اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما اذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح او فى حالة ما اذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يعترف بضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم •	فى حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح او فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه •

المادة الثالثة

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين، وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هى هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة . وللجنة ، اذا ما دعت الحاجة ، أن تبحث أيضا ، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التى قد تنشأ عن الموقف الدولى ، وبخاصة الآثار التى قد تنشأ عن الأحداث التى قد تهدد أمن الشرق الاوسط . ويتعلق بالحكومتين فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا ، بالاتفاق بينهما ، التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما .

المادة الخامسة

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التى قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح بصفة خاصة احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها ـ المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث ـ اذا اقتضى الحال ـ الآثار العسكرية للموقف الدولى ، وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الاوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن .

المادة الرابعة

(نص مطابق)

المادة الخامسة

(نص مطابق)

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوّى طبقا لأحكام ميثاق الامم المتحدة ، وذلك مع عدم الاخلال بالتصريحات التى أعلنها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية .

المادة السابعة

يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية الى أن ينقضى عام على اعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بانهائها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) يجب أن يكون قد تم تماما فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

ويجب أن يتم الجلاء عن مدينتى القاهرة والاسكندرية وكذلك عن الدلتا قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ . ويجب أن يسير الجلاء بصفة مطردة مستمرة عن بقية الاراضى المصرية خلال المدة التى تنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الاولى من هذا البروتوكول .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والميزات بصفة موقتة على القوات البريطانية فى خلال مدة انسحابها من مصر .

وكل تعديل فى هذا الاتفاق قد تدعو اليه الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجيوش البريطانية من الدلتا والمدينتين المذكورتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يسوّى باتفاق آخر بين الحكومتين تجرى المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوّى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

المادة السابعة

(نص مطابق)

بروتوكول الجلاء

(لم يوضع نص لبروتوكول الجلاء ، ولكن المفهوم أن هيئة المفاوضات المصرية تقبل نص بروتوكول صدقى — بفن على أن تكون مدة الجلاء النهائى سنتين لا أكثر) .

بروتوكول السودان	بروتوكول السودان
ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . والى ان يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .	يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

ورجع صدقي باشا الى القاهرة ، وبدأ بعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذي فهم به بروتوكول السودان . فأقرّه المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضة المصرية ، فناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثتها بحثا مبدئيا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء . ثم عقدت الهيئة اجتماعا آخر استأنفت فيه البحث في ضوء المذكرة التي أعدها صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الاولى . وقد تبيّن من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة — وهم أغلبية — لا يرون اقرار المقترحات على صورتها المعروضة . وقد بنوا رأيهم على الاسباب الآتية (كما نشرت في الصحف) : (١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهي الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطاني — وهي الفقرة التي رفضتها الهيئة بالاجماع — أضيفت في مشروع صدقي — بفن الى آخر المادة الثالثة بما يحقق كل معناها . (٢) تقدير مدة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدير مبالغ فيه ، اذ الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل . (٣) في بروتوكول السودان كما جاء في مشروع صدقي — بفن تقرر الفقرة الاولى وحدة مصر والسودان ولكن الفقرات التالية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهي تحتفظ بالنظام القائم دون وعد باجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، بل ان هناك نصا على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل وهو نص يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر . وختمت الأغلبية بيانها بالعبارة الآتية : " وغني عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوي على أية نية من نوايا التوسع او الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلّى من رغبة شعب وادي النيل في تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا في اقرار الحكم الذاتي للسودان بل تساعد عليه " .

وقد رد صدقى باشا على هذا البيان يفند الاسباب التى تذرعت بها الأغلبية لرفض المشروع • ويتلخص رده فيما يأتى : (١) ان الفقرة التى أضيفت الى المادة الثالثة تجعل من اللجنة المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة الانجليز الى مصر بغير قبول الحكومة المصرية نفسها وبغير موافقة المصريين من أعضائها وهم النصف • وقد قبلت هيئة المفاوضات النص على خطر الحرب فى الشرق الادنى ، فأولى بها ان تقبله بالنسبة الى الاقطار المجاورة ، فان هذه ما هى الا قسم من الشرق الادنى ، بل هى ذلك القسم الداخلى فى نطاق الدول العربية التى بيننا وبينها ميثاق يقضى علينا بالاهتمام بشؤونها اذا وقعت فى خطر • (٢) لا مبالغة فى الأجل الأقصى المحدد لاتمام الجلاء ، فقد قدر الخبراء العسكريون المصريون الحد الأدنى لاستطاعة الجلاء بسنتين ، فاذا زيد هذا الأجل أشهرا لم تطلب عبثا ، واذا روعى أن النص المعروض يحدد للجلاء تاريخا معينا لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة ، ضاقت الشقة بين الأجلين الى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عملية • (٣) بروتوكول السودان يرسم خطة العمل المقبلة بين مصر وبريطانيا ، وبينهما وبين أهل السودان رسما دقيقا ، اذ يقضى بتشاور الدولتين وبمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يمنع مصر مانع بمجرد ابرام المعاهدة من بدء المشاورات المذكورة والشروع فى تنفيذ تعهداتها قبل أهل السودان ، هذا ويقرر البروتوكول المبدأ الاساسى وهو الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك • والتفسيرات التى تقدم بها فى هذا الشأن ما هى فى الواقع الا ايضاحات لنصوص كان ينبغى أن تعتبر واضحة • فمتى اقتنع الجانب المصرى بوجاهة هذه التفسيرات ورجاحتها لا تبقى حاجة الى الانجليز لكى يؤمنوا عليها •

وكان صدقى باشا استصدر مرسوما فى هذه الاثناء بحل هيئة المفاوضة • ثم تقدم الى مجلس النواب للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، فأدلى هو ووزير الخارجية ببيانات عن الخطوات التى تمت • وعلى أثر سماع البيانات أصدر المجلس فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الآتى :

" بعد سماع البيانات التى أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن الخطوات التى تمت حتى الآن فى المفاوضات ، وبعد المناقشة فى وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب اليها المضى فى جهودها المؤدية الى تحقيق الاهداف القومية بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وعرض النتيجة على البرلمان " •

الى هنا رأى صدقى باشا أنه حقق الشرط الذى طلبه الجانب البريطانى من عرض المشروع على الحكومة المصرية ، فقد عرضه على مجلس الوزراء وأقره المجلس كما قدمنا • وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برقية لسفير مصر فى لندن جاء فيها ما يأتى : " تقدمت الوزارة أمس الى البرلمان للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، والمحادثات التى جرت بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية من جانب ومستر بفن من جانب آخر • ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرّية الجلسة لتتفادى مناورات المعارضة لعرقلة المفاوضات وخصوصا لتحفظ السرية التى اتفق عليها فى هذا الدور • انك تعلم أن المعارضة استغلت تكتم الحكومة وحرصها على السرّية المتفق عليها ، وقد نشرت المعارضة أخيرا نصوصا مختلفة فسرتها تفسيرا مشوها ••••• لهذه الاسباب جميعا

ومصلحة البلدين القصوى فى اتمام المفاوضات أرى من الأوفق ألا يطول تكتمنا ، ولن يكون هذا الا بالاسراع باعطاء النصوص من الحكومتين وعرضها على البرلمان المصرى والبريطانى ، وأنا فى انتظار ردكم لتحديد موعد سفرنا " .

وأبطأ رد الحكومة البريطانية .....

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدقى باشا الى سفير مصر بلندن برقية أخرى جاء فيها ما يأتى : " أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بجلاء أن التأخير فى الاجابة بشأن سفر المفوضين المصريين فورا يحدث ضجرا متزايدا ، ويشجع العناصر التى تعمل على نشر الاضطرابات ، وبهذا يضيع شيئا فشيئا ما غنمناه من تقدم محسوس فى الرأى العام الذى يميل اليوم الى المعاهدة . وانى مضطر الى رفض تحمل مسئولية النتائج الناجمة عن هذا التأخير الذى ليس له ما يبرره ، وذلك على حين أن الجانب المصرى يراعى اللياقة والتكتم ، وعلى حين أنكم أبلغتمونا من قبل أن وزارة الخارجية مستعدة للقاء مندوبينا . واذا كانت الانباء المغرضة تصور مصر فى صورة بلد تعمه الاضطرابات ، ويسوده التذمر ، فنرجوكم تكذيبها بصفة قاطعة ، لأن البلاد هادئة وتنتظر عقد المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذى يلعب ورقته الاخيرة . واذا طال تأخر وصول رد مرض فقد يضيع كل شىء ، ونرجوكم الابراق بنتيجة مقابلاتكم اليوم " .

\+
\+ +

ونقف الآن قليلا ، لنستخلص بعض الحقائق مما تقدم :

(١) كان الانجليز منذ البداية يريدون استبقاء مصر تحت سيطرتهم من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية . ولم يسلموا باستبدال لجنة الدفاع المشترك بالقاعدة العسكرية الا بعد ثبات مصر واصرارها على رفض الاحتلال فى أية صورة كانت . وهم على كل حال لم يسلموا بالجلاء الا مؤجلا الى أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولم يقلعوا عن مطامعهم فى السودان ، وأصرّوا على تحالف يلقى على مصر كثيرا من الاعباء . فلهم كل الغنم ، وعلى مصر كل الغرم .

(٢) أمام هذا التعارض البيّن بين مطالب مصر العادلة ومطامع انجلترا الجائرة ، تخلل المفاوضات كثير من الشد والجذب ، وكاد يستحيل التوفيق . وظهر أثر ذلك فى العقبات التى اعترضت طريق المفاوضات ، فقد وقفت مرتين ، وتأزمت عدة مرات ، واقتضى الامر ان تتدخل الولايات المتحدة الامريكية ، ودعت الضرورة الى سفر صدقى باشا ووزير خارجيته الى لندن . وللمستر بفن فى محادثاته مع صدقى باشا فى لندن كلام ذو معنى فى هذا الشأن . فقد قال صدقى باشا ذات مرة انه يعرف ما تريد مصر ، فأجاب المستر بفن : وأنا ايضا أعرف ما تريد بريطانيا ، ولكن الصعب هو التوفيق بين الأمرين (ص ٣٢) .

(٣) وسط هذه المحاولات العنيفة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وتبذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات الى غايتها . فلم تدخر فى ذلك وسعا . وكانت خالصة النية فى الوصول الى اتفاق .

(٤) أمكن بعد كل هذه الجهود العنيفة أن يتفق المتفاوضان ، وتمت المعجزة . ولكن القوة البشرية لها حدود تقف عندها . ومن هذه الحدود عدم امكان المستحيل . وقد كان مستحيلا أن تجاب مصر الى مطالبها العادلة وان يتحقق فى الوقت ذاته لانجلترا أطماعها فى السودان . واذا كان الاتفاق قد تم ، فانما تم على الالفاظ والعبارات أكثر مما تم على الحقائق والمعانى . وكانت هبة ريح واحدة كافية أن تعصف بكل ما تم من اتفاق .

+
+ +

(٥)

ولم تلبث الريح أن هبت ، فعصفت بمشروع المعاهدة .

كان صدقى باشا يعتقد باخلاص، كما قدمنا ، أنه اتفق مع المستر بفن على أن يبقى السودان فى نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصرى . فأدلى بحديث فى هذا المعنى الى احدى المجلات المصرية . فلم يلبث وزير الخارجية أن وافته برقية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : " سلمنى مستر هاو .... كتابا موقعا عليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يحتج فيه بشدة على الحديث الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى احسان عبد القدوس ونشرته مجلة روزا ليوسف . وقد بعثت بالكتاب المشار اليه فى الحال بالبريد الى معاليكم " .

فما الذى جرى منذ غادر صدقى باشا لندن الى القاهرة ، وغادر المستر بفن لندن الى نيويورك ، والاثنان على أتم اتفاق ؟ كان الحاكم العام للسودان — وهو الحاكم العام السابق — فى لندن ، وقد خلا له الجو بعد سفر المستر بفن ، فاستطاع الوصول الى المستر أتلى على مسا سنرى . وكانت المعارضة فى القاهرة والمعارضة فى لندن يعملان لغرض واحد ، وكأنهما يتعاونان .

ومهما يكن من أمر ، فان دهشة صدقى باشا كانت لا بد شديدة عندما تلقى من لندن الرد الذى طال انتظاره اياه . وكان الرد فى صورة مذكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى سفير مصر بلندن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وألحق بالمذكرة كتاب اقترح على صدقى باشا أن يوقعه .

أما المذكرة فنصها ما يأتى : " (١) تود حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدقى باشا بالنقط المتفاهم عليها فى لندن . فان حكومة جلالة الملك تجد نفسها الآن فى موقف حرج جيدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقى باشا من جانب واحد . اذ ان لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن ان يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه الى طريق الحكم الذاتى ، يؤخر الى الوراء مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانيين . لذلك تطلب حكومة جلالة الملك خطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأى حال ، ولا تتعدى بأى حال ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيفن أن يمهد لصدقى باشا الصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا . (٢) يود مستر بفن أن يطلع عمرو باشا ويوضح لصدقى باشا أنه اذا لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية

فسيضطر الى القاء بيان شامل فى مجلس العموم عند التصديق على المعاهدة يشير فيه الى جميع ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن والى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول • واذا اضطر مستر بفن الى القاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدقى باشا من خطاب تفسيرى على غرار المشروع المرافق • (٣) وسيوضح بيان مستر بفن فى المجلس ما وراء بروتوكول السودان أى أولا اعداد السودان للحكم الذاتى وثانيا استعمال حقهم عندما ينضجون للحكم الذاتى فى اختيار وضع حكومتهم فى المستقبل ويشمل الاستقلال • وسيحاط المجلس علما كيف ضمنت جملة " تحت تاج مشترك " فى البروتوكول • فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانيين نحو الاستقلال • وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا فى هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الامم المتحدة فى سياستها الخارجية ان تقبل فكرة ان البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته فى المستقبل • (٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فسيقول مستر بفن فى المجلس ان البروتوكول لا يتضمن أى تغيير ولم يزد على كونه مجرد توكيد للحالة القائمة • وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول فى تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات " •

واما الكتاب الذى يقترح المستر بفن على صدقى باشا أن يوقعه فنصه ما يأتى : " يسرنى فى اللحظة التى توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل ادراكى لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة فى بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة •

قد اتفقنا على أن نصوص بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا فى حالة السودان فى الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد على كونه توكيدا للحالة القائمة • وعلى ذلك فلن يكون ثمة أية تغييرات فى الادارة الحالية الا فيما هو ضرورى لاعداد السودانيين للحكم الذاتى •

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فان البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عندما ينضجون للحكم الذاتى الحرّية فى اختيار وضع حكومة السودان فى المستقبل • وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصرى ، أو قد يختارون الاستقلال • وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين •

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها •

كذلك اتفقنا على أنه الى حين اتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها • ومن المفهوم ايضا ان تدخل الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف فى مباحثات للوصول الى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التى ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد اتمام الجلاء عن مصر •

وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المعاملة بالمثل فى الاراضى البريطانية •

وأخيرا اتفقنا على أن الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتعهدات التى نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التى تلغيها .

+
+ +

لقد انهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب . والذى هدمه هم الانجليز . وهم الناكثون بنقض ما تم الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يدركها من اطلع على ما قدمناه من الوثائق . ان نقطة الخلاف الجوهرية بين صدقى باشا والمستر بفن هى مسألة الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . ولكن ألم يتناقشا فى هذه المسألة طويلا ، وفى عدة مناسبات ، وعرف كل منهما رأى صاحبه فيها ، وقد رأينا كيف أن صدقى باشا لم يتزحزح عن موقفه من أن الوحدة دائمة . فاذا كان المستر بفن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، فانه يكون بذلك قد سلّم لصدقى باشا بوجهة نظره . ورجوعه الآن فيما سلّم به ، واصراره على أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، هو نقض للاتفاق فى أهم مسألة من مسائله . ولما كان صدقى باشا قد بيّن فى وضوح تام ، فى خلال محادثاته مع المستر بفن فى لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة الدائمة هى الاساس الذى تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر اذا كانت قد قبلت محالفة انجلترا وما تلقيه المحالفة عليها من أعباء ، فمن أجل السودان قد تحملت ذلك ، فان من حق صدقى باشا أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الانجليز هم الذين أسقطوه ، ورجعوا فيما سبق لهم أن التزموه .

ولم يسع صدقى باشا ، قبل ان يقدم استقالته ، الا أن يرد على الحكومة البريطانية باسهاب . وقد وصلها الرد عن طريق السفارة المصرية فى لندن فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ومما جاء فى هذا الرد : " .... فيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الكتاب الذى أعده مستر بفن ..... على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق فى الانفصال بتاتا عن مصر ..... والواقع أن فى مشروع للبروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق فى اعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص ، واقتنع الجانب البريطانى بهذا الرفض . أما النص النهائى للبروتوكول فانه – على العكس – لا يهدف الا الى نظام الحكومة الذاتية (self-government) .... وقد عنى البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين فى اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغى له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلى (autonomy) ، ولا ينبغى له أن يشمل الانفصال السياسى عن مصر . وعلاوة على ذلك فان سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين فى السودان ينبغى أن تسير فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا مما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين فى فصم الروابط التى تجمع بينهم وبين مصر وتاجها . فلا يسع الحكومة الملكية المصرية الا أن تبدى دهشتها لهذه المعانى التى تفسر بها الحكومة البريطانية نصوص البروتوكول ، وهو تفسير يجرده من كل معانيه ومراميه . وتحرص الحكومة الملكية المصرية على أن تخطر بالذكر مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا وبحكم

التاريخ ، ولو غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذا الاعتراف لا ينشئ حادثا جديدا يغير من نظام السودان ، بل ما هو الا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع فى أى مجمع دولى . ومن الجائز مستقبلا ان يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى الا الشعب الذي يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع اليها أمر منحه واقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق فى ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به .... ويطلب مستر بفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر فى السودان سيظل مصونا . وقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على استمرار سريان النظام الادارى الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى حدود التعديلات التى جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معيّن للادارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغى له أن يظل معمولا به فى المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل ان البروتوكول ذاته يرمى –على العكس– الى أن يكون الهدف الرئيسى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين هو رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق فى اختيار النظام القادم للسودان ..... هذا على أن الوفد البريطانى كان قد قدم فى القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بانشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان ، وتتولى كذلك الالمام برغبات الشعب السودانى والعمل على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بفن فى لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانيين ورغبهم ، فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم فى هذه المسألة الى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر فى السودان فى هذا الصدد ...

.... ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى فى تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، فى حين أن لمصر حقا فى هذا الصدد معادلا –على الأقل– لحق بريطانيا العظمى .... ويتناول مشروع الخطاب مسألتين أخريين (حق المرور الجوى والتبعات المالية) وقد تم التفاهم فى لندن على أن مسألة المرور الجوى بعد الجلاء ستكون موضع مناقشات لاحقة لتوقيع المعاهدة .... أما تصفية الحقوق والتبعات المالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهى لا تحدث الا بعد ان توضع المعاهدة موضع التنفيذ .... وتحرص الحكومة المصرية من جهة أخرى على أن تلفت النظر الى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى فى لندن تشير الى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى اذا نالت موافقتها قدم المستر بفن الى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها . وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصرى اذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب بل ان مجلس النواب أقر السياسة التى اتبعتها الحكومة . فكان يجب أن تدخل المفاوضات فى طورها الأخير باعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليهما .

ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف المفاوضة حتى تدخل بذلك فى طور جديد لا يحترم المفاوضون المصريون مسايرتها فيه ، لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها الا التمسك بالنصوص التى وافقت هى عليها والتى ارتضاها المستر بفن ....."

ثم استقال صدقى باشا من رياسة الحكومة بعد ذلك . وخلفه فيها النقراشى باشا .

+
+ +

(٦)

وحاول النقراشى باشا أن يصفى الجو ، وأن ينقذ المفاوضات من الفشل للمرة الأخيرة . فبذل فى ذلك جهودا متواصلة . ولقد كان أمامه أن يكتفى بما قام به صدقى باشا فى هذا السبيل ، وأن يعتبر الرد الذى أرسله صدقى باشا على كتاب الحكومة البريطانية عن طريق السفارة المصرية هو رد الحكومة الجديدة . وقد تساءلت الحكومة البريطانية فعلا ،عندما وصلها رد صدقى باشا ، عما اذا كان هذا الرد يمثل رأى خلفه . فكتبت الى سفير مصر فى لندن ، فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ،تقول انها تحتفظ برأيها فى رد صدقى باشا (وان كانت تعترض حالا على ما جاء فيه من أن تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام) ،وتريد أن تعرف هل هذا الرد يمثل رأى الحكومة الحاضرة التى خلفت حكومة صدقى باشا

وخطت الحكومة البريطانية فى الوقت ذاته خطوة فى سبيل التفاهم مع الحكومة الجديدة . فأرسلت تبليغا للنقراشى باشا عن طريق السفارة البريطانية فى مصر ، فى نفس اليوم أى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تعرب فيه عن أملها فى أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء فى الكتاب الذى أرسل لصدقى باشا .وهذا هو نص التبليغ : " يسرّ حكومة صاحب الجلالة الملك أن تتاح لها الفرصة مرة أخرى للتعاون مع النقراشى باشا فى تنمية العلاقات الانجليزية المصرية . وقد تقلد النقراشى باشا الحكم فى وقت عاق فيه سوء التفاهم الانتهاء الى عقد محالفة عمل لها الطرفان عملا شاقا طويلا . والخطوة التالية على مصر ، وهى أن تجيب على المفكرة التى سلمت لعمرو باشا فى لندن فى ٦ ديسمبر . ويود المستر بفن ان يؤكد للنقراشى باشا شخصيا أنه لا يحاول أن ينسب للحكومة المصرية القول بأنها وافقت على منح الاستقلال للسودان ، ويدرك المستر بفن كل الادراك أن صدقى باشا لم يرتبط بذلك فى محادثاتهما بلندن . ولكننا كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستنتج أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت فى بروتوكول السودان حرية السودانيين فى اختيار الاستقلال اذا كان هذا ما يقرعليه قرارهم عندما يحين الوقت . والواقع ان البروتوكول لا يربط لا حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع السودان فى المستقبل ، ويقرر أن هذا من حق السودانيين أنفسهم عندما يحين الوقت . وقد دونّا هذه الآراء فى الخطابات التى نود تبادلها . ويود المستر بفن أن يشير الى أنه لا يستطيع أن يوضع فى مركز يمكن أن يتهم فيه

بالعمل ضد مبادئ هيئة الامم المتحدة ، ويمكن ان يقال فيه ان أمتين كبيرتين قد أساءتا في معاهدة بينهما الى مستقبل أمة صغيرة لم يؤخذ رأيها في المعاهدة " .

فكان على النقراشي باشا أن يبذل مجهودا أخيرا في سبيل انجاح المفاوضات ، وألا يتسرع في قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه في الوقت ذاته أن يعلن أنه لن يتزحزح عن مطالب مصر الحقة ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك للوصول الى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضة . وهذا ما أعلنه في كتاب تشكيل وزارته وفي البيان الذي ألقاه في مجلس النواب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، اذ جاء فيه : " ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدها ، ورأس برنامجها في كتاب تشكيلها الذي تشرفت برفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المطالب التي نقشت على قلب كل مصري ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل . وبفضل ثقتكم وعون الأمة سنمضي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . ولعلنا لم نهمل بالفعل طريقا يؤيد حقنا الا سلكناه .

..... اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر الا عن مشيئة أهل هذا الوادي ورغبته ، وهي رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هي أقدم وأقوى من أن تفصم أو تنال . ولن ندخر جهدا في السير بالسودان الى الحكم الذاتي وتهيئة أهله لتولي شؤونه والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم " . ثم زاد النقراشي باشا صراحة في تعقيبين له أمام المجلس ، قال في أولهما : " وأرجو أن يعلم العالم أجمع أنني عندما أقول ان وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر انما هي وحدة دائمة ...... انما أعبر عن رأي جميع المصريين والسودانيين " . وقال في التعقيب الثاني : " أما فيما يتعلق بالوسائل فقد قلت بصريح العبارة انني سأسلك كل طريق .... واننا نعالج الموقف بكل الوسائل ، ومنها المفاوضة ومنها الالتجاء الى مجلس الأمن .

+
+ +

بعد أن حدد النقراشي باشا موقفه نحو بلده ، بقي عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية . وكانت الخطة التي اتبعها الحاكم العام للسودان منذ عهد غير قصير والتصريحات التي أدلى بها ـ وسيأتي ذكر كل هذا فيما يلي ـ قد أقلقت الرأي العام المصري وأزعجته ازعاجا شديدا . فاقترح النقراشي باشا ـ منذ قابل المستر بوكر في ١٢ ديسمبر والانورابل سيسل كامبل في ١٤ ديسمبر ـ أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكون من شأنه تصفية الجو تمهيدا لاستئناف المفاوضات . ورأى أن يكون هذا العمل تصريحا يصدر من المستر بفن لتهدئة الرأي العام المصري ، يكون في المعنى الآتي : ان الحكومة البريطانية ، بسياستها التي أعلنتها من حق السودانيين في الاستقلال ، لم تقصد أن تعارض في استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان ، أو أن تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر ، بل اذا رأى السودانيون أن يبقوا في وحدة مع مصر ، فان الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل . وطلب النقراشي باشا فوق ذلك ألا يدلي الحاكم العام بتصريحات او يأتي بأعمال من شأنها أن تشجع السودانيين على طلب الانفصال عن مصر ، ما دامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال .

ثم تحدث الى السفير البريطاني ـ وكان قد عاد الى مصر ـ في هذا المعنى . وأشار في هذا الحديث الذى دار بينهما في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى أمر جوهري ، هو ربط التحالف مع انجلترا بالوحدة الدائمة مع السودان ، وجعل قبول مصر عن رضا واختيار بالمسألة الاولى معلقا على تسليم انجلترا بالمسألة الثانية ، اذ قال للسفير : " انني لا أتكلم الآن عن تقرير المصير ، وانما أقول ان مصر اذا نادت بالوحدة واستمرارها ، فانما تقول ذلك نتيجة شعورها بمشيئة أهل السودان . ومن حقنا أن نعرف سياسة بريطانيا في هذا الصدد ، هل هي تشجع الانفصال ، أم ترحب باستمرار الوحدة . ان مصر ليست مبالغة في هذا السؤال ، فاننا حلفاء ، وسنكون حلفاء باذنه تعالى ، وسنحارب جنبا الى جنب دفاعا عن مبادئ الدمقراطية ، ومن حقنا أن نعرف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفتها ، هل هي ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا عنا ، أو ستشجع على اتصاله بنا . هل تريدون أن نحارب جنبا الى جنب دفاعا عن الدمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء في المبادئ ، أم كمأجورين مسخرين ؟ "

ثم قال النقراشي باشا بعد ذلك انه يرى أن بروتوكول صدقي ـ بفن الخاص بالسودان أصبح ، بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين ، غير صالح ، فيجب البحث اذن عن صيغة أخرى .

وفي جلسات متعاقبة أخذ النقراشي باشا والسفير البريطاني يبحثان عن هذه الصيغة . وبدأ السفير بأن عرض ، نيابة عن المستر بفن ، اقتراحين للأخذ باحدهما . وكان فحوى الاقتراح الاول هو ما يأتي : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة التعاون المشترك بما في ذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليهما من صدقي باشا بالأحرف الاولى ، ولكن باستثناء بروتوكول السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولا بهما ، وأن تدخل بعد ذلك في مباحثات عن السودان تمثل فيها المملكة المتحدة ومصر والسودان " .

أما الاقتراح الثاني فهو : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مفهوما : (١) ان حق السودانيين في اختيار وضعهم المستقبل غير مقيد (٢) انه مهما يكن اختيارهم تعطي حكومة جلالة الملك عهدا وثيقا على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة . وبمعنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفقرة (١) أن مستر بفن لن يضحي لأى اعتبار حقوق شعب . وهو ، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على غير استعداد لفعل ذلك ، وخاصة اذا كانت هذه الحقوق قد تمارس على حد قول صدقي باشا في ظروف لا يمكن التكهن بها الآن " .

فاعترض النقراشي باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئا عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهي مسألة لا يجوز اغفالها ، وأما الاقتراح الثاني فلأنه هو نفس الاقتراح الذى رفضه صدقي باشا لأسباب وجيهة ولأنه فوق ذلك لا يدع ضمانا لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عرض النقراشي باشا على السفير أن يقتصر بروتوكول صدقي ـ بفن على الجزء الأول منه (لغاية عبارة اعدادهم للحكم الذاتي) دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . فاعترض السفير على ذلك بأن حذف الجزء الاخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت بأن ليس للسودانيين حق في اختيار نظامهم في المستقبل .

وبعد مناقشة وبحث وقف الجانبان ـ دون ارتباط منهما ـ عند النص الآتي : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتي ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على الدخول فورا في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون . والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " . ووعد السفير أن يتصل بالمستر بفن ليعرض عليه هذه الصيغة .

وفي الوقت ذاته كان رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، هيكل باشا ، قد طلب الى النقراشي باشا أن يقترح اضافة جملة في نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتي : " حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة اقرار السلام " ، واضافة الفقرة الآتية على المادة السابعة : " وعلاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب الى الطرف الآخر اعادة النظر في المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن في ممارسة سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها في ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وبعد اذ يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر يتمشى مع الميثاق . والغرض من اعادة النظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة وبين اجراءات الاتفاق المعقود بين مصر ومجلس الأمن " . وقد أشار النقراشي باشا ، في حديثه مع السفير ، الى هذه الاقتراحات ، وطلب ادماج عبارة في مشروع المعاهدة مؤداها وجوب تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عندما ينتهي المجلس الى قرار فيها .

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ السفير النقراشي باشا أن المستر بفن يجد صعوبة في قبول الصيغة التي أرسلت اليه ، وهي الصيغة التي اقترحها النقراشي باشا وتقدم ذكرها ، لأنها خلو من الاشارة الى حرية الاختيار عند السودانيين ، ولأن حذف العبارة التي تؤدي هذا المعنى يشعر بأن حرية السودانيين في الاختيار قد قيدت . ولذلك هو يقترح نص البروتوكول الأصلي (صدقي ـ بفن) على أن يرفق ببيان مشترك من الجانبين المصري والبريطاني في مثل المعنى الآتي : نظرا لأن الاختيار سيحصل في ظروف غير معروفة ، فقد رأى الطرفان تأجيل البت في هذه المسألة ، ورأيا أيضا أن يدوّنا وجهة نظر كل منهما ، فالجانب المصري يرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، ويرى الجانب البريطاني أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال فاذا رأوا أن يستمروا في وحدة مع مصر فبريطانيا لا تعارض ، وعلى أي حال هي تضمن أن المصالح المصرية الدائمة في السودان تكون مصونة . فأجاب النقراشي باشا ان هذه الصورة غير عادلة بالنسبة لمصر لأنها تصوّر المصريين كأنهم يضطهدون السودانيين

حقهم فى تقرير مصيرهم مع أنه أكد أن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين مصر والسودان على السواء • وأضاف الى ذلك ان فكرة البيان المشترك فكرة غير منتجة من الناحية البسيكولوجية لأنها تشعر بعدم التفاهم على النص ومحاولة كل من الجانبين ابراز وجهة نظره ، والبيان المشترك على كل حال يسجل وجهتي نظر مختلفتين فهو لا ينطوى على اشتراك بل ينطوى على اختلاف ، ثم ان وراء كل هذه الاقتراحات فكرة مؤلمة للمصريين هى أن البريطانيين ينصبون أنفسهم حرّاسا على المصالح السودانية التى يحاول المصريون العدوان عليها •

وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سلّم السفير للنقراشي باشا صيغة جديدة اقترحها المستر بفن ، وهذا هو نصها : " ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي • وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم : (أ) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي • (ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية ، وطبقا لمبادىء ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها • (جـ) والى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية • (د) وفى كل الاحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما " • وفى الوقت ذاته كان سفير مصر فى لندن نقل الى النقراشي باشا أنه فى حالة قبوله للصيغة المقترحة يلقى المستر بفن بيانا فى مجلس العموم البريطاني يقول فيه " اذا اختار السودانيون فى النهاية أن يظلوا فى وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك ، أو أن يؤلفوا اتحادا أوثق مع مصر ، فان حكومة جلالة الملك لن تقيم عراقيل فى هذا السبيل " • وقد نقل السفير البريطاني صيغة لهذا البيان تختلف عن الصيغة المتقدمة على النحو الآتي : " ان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانيين لنظامهم المستقبل لا يمكن تقييدها ، على أنه اذا اختار السودانيون فى النهاية أن يظلوا فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فان حكومة جلالة الملك لن تضع عراقيل فى هذا السبيل " • واشترط على كل حال ألا يلقى هذا البيان الا بعد الاتفاق على صيغة لبروتوكول السودان •

وقد اعترض النقراشي باشا على الصيغة الاخيرة التى اقترحها المستر بفن لبروتوكول السودان لأنها تعطى صراحة للسودانيين حق الانفصال عن مصر • وسأل السفير عن المقصود بما ورد فى

الفقرة الرابعة من هذه الصيغة ــ وهى التى تتكلم عن المصالح الخاصة لمصر وبريطانيا فى السودان ــ فأجاب السفير انها تتضمن صيانة المصالح التى طالما أعربت عنها مصر ، فسأل النقراشى باشا وما هى المصالح البريطانية فى السودان فأجاب السفير اننا ما دمنا حلفاء فمصلحتنا واحدة • وجواب السفير هذا فيه مغالطة مكشوفة ، فان سفير مصر فى لندن قد تحدث فى هذه الفقرة مع مستر بفن وعلم ان المقصود بالمصالح البريطانية فى السودان هو ان الانجليز يعتبرون السودان واقعا هو ايضا فى خطوط المواصلات الامبراطورية ، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب الى طلبه • وقد كان جرأة أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة فى السودان ، وهذه هى المرة الاولى التى يتقدمون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل •

وقد كان منتظرا ان يرفض النقراشى باشا الصيغة الاخيرة التى اقترحها المستر بفن ، فهى دون الصيغة التى اقترحها هو بدرجة كبيرة • واذا قورنت الصيغتان احداهما بالاخرى برز فى الحال أن صيغة النقراشى باشا ، فوق أنها لا تعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر ، تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتى • أما صيغة المستر بفن فهى ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر ــ تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية فى السودان •

على ان الأمر الجوهرى الذى كان الصراع واقعا عليه فى كل هذه المحادثات هو ان انجلترا تريد ان تعطى للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى الا الوحدة الدائمة وتريد من انجلترا أن تقرّ لها بذلك • هذا هو الخلاف الجوهرى بين مصر وانجلترا فى مسألة السودان • وهو خلاف يرجع الى اتجاه السياسة الانجليزية فى السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية • وكثيرا ما نعى النقراشى باشا هذه السياسة فى أحاديثه مع السفير البريطانى ، وبيّن أنه لا مصلحة للسودان فى تشجيع الانجليز لعناصر لا يعملون الا لتحقيق أطماعهم ، وفى حملهم على تكوين ما يسمى بالجبهة الانفصالية •

والدليل على أن هذه هى سياسة الانجليز فى السودان ليس فحسب ما رأيناه فيما تقدم من محاولتهم فى كل صيغة يقترحونها أن يثبتوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو ايضا وبنوع خاص فيما كان يقوم به الحاكم العام للسودان فى هذه الاثناء من تصريحات ومن أعمال ترمى كلها الى هدف واحد ، هو تشجيع السودانيين على أن يعتنقوا فكرة الانفصال عن مصر • وهذه هى الظاهرة التى سادت السودان منذ بدأت المفاوضات مع صدقى باشا ، ولكنها زادت قوة وعنفا اثناء محادثات النقراشى باشا مع السفير البريطانى ، وكانت هى السبب الجوهرى فى انقطاع هذه المحادثات • فلننتقل الآن اليها •

\+
\+ \+

يرجع نشاط الحاكم العام للسودان ، السير هادلستون ، الى المرحلة الاولى من مفاوضات صدقى باشا • ففى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ألقى خطبة الافتتاح لدورة المجلس الاستشارى الخامسة ، وقال فيها ما يأتى : " ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ،

وأن الحكومتين قد أعلنتا استعدادهما لبحث المعاهدة ، وعينتا ممثليهما لهذا الغرض . وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ حين . وأؤكد لكم مرة ثانية ان مسألة مستقبلكم لن يبت فيها قبل أخذ رأيكم .... وأن الحكومة تهدف الى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل الى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . وانى على تمام الثقة أنه بعد مدة عشرين سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم يعاونهم عدد من الخبراء والفنيين من غير السودانيين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لابراز سودان مستقل الى حيز الوجود " .

وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع روتر أن فى النية انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان . فأرسل صدقى باشا كتابا للحاكم العام فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى :

" جاء فى برقية لرويتر واردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالى نشرتها الجرائد المصرية فى اليوم التالى أن حكومة السودان تبحث الآن فى انشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان . ونظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم فى السودان ، فان الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أى اجراء فى هذا الشأن قبل الاتصال بها واعلان موافقتها على هذه التدابير " . وفى اليوم نفسه ، ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطانى كتابا يحتج فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير الى حادث سابق وقع فى سنة ١٩٤٤ هو نبأ انتواء حكومة السودان اعلان قانون عن الجنسية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء فى كتاب صدقى باشا للسفير البريطانى ما يأتى : " نشرت وكالة رويتر التلغرافية أخيرا أن حكومة السودان تنوى انشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . ومما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، قبل استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أى تصرف غير هذا يعدّ بالفعل اعتداء على حقوق سيادة مصر على السودان واخلالا بروح اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونصها . وأرى من واجبى أن أذكر سعادتكم أنه فى سنة ١٩١٠ فى ظرف مماثل للظرف الحالى ، ولكنه دونه أهمية اذ تعلق الأمر اذ ذاك بمجلس الحاكم العام ، ورد فى مقدمة الامر الخاص بتشكيل هذا المجلس نص صريح على موافقة الحكومتين بالعبارة الآتية : "حيث ان الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام فى مباشرة السلطات التنفيذية والتشريعية المخولة له . وكذلك عندما نشرت الصحف سنة ١٩٤٤ نبأ انتواء حكومة السودان اعلان قانون عن الجنسية السودانية ، طلب رئيس مجلس وزراء مصر فى ذلك الحين الى حاكم السودان العام ألا يتخذ أى تدبير فى هذا الشأن قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية . فأجاب الحاكم العام مصرحا ان اعلان قانون الجنسية السودانية ليس محل نظر ، وان اتفاق الحكومتين قبل اعلان مثل هذا التشريع يعد أمرا أساسيا . ومن جهة أخرى ، فانى أحرص على أن أبين لسعادتكم أنه لو صح النبأ الذى أشارت اليه وكالة رويتر ، فالاجراء الذى اتخذه الحاكم العام بأن يضع موضع الدرس ، أو يقدم تعديلا فى نظام الحكم الحالى فى السودان ، أمر غير جائز فى الوقت الحاضر ، اذ ان الوضع المستقبل للسودان يجب أن يكون أحد الاغراض التى

ينتظر بين آونة وأخرى أن تجرى بشأنها المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " . وقد نفت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما نفت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عادت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن انشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى فى السودان قالت انها صادرة من لجان فرعية لمؤتمر يبحث هذا الامر ، ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، فى مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه . فأرسلت الحكومة المصرية كتابين للسفير وللحاكم العام فى مثل المعنى الذى تقدم . ووردت الانباء أخيرا ان حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشارى مشروع قانون للجنسية السودانية ، تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السودانى) ، فأرسلت الحكومة المصرية كتابا للحاكم العام تطلب منه ابلاغها صورة من هذا المشروع ، بعد أن كانت قد احتجت على هذا الامر فى كتابين سابقين أرسلتهما فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيهما ضرورة موافقتها عليه مقدما . ولفتت الحكومة المصرية نظر الحاكم العام فى كتابها الاخير الى ما سبق أن كتبته فى هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقى ـ بفن ، أن صرح صدقى باشا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٦ انه نجح فى تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وقال انه فى ستة أيام من اتصال مباشر بالمستر بفن خطا خطوات أوسع مما خطاه فى ستة أشهر صرفها فى كتابة التقارير والمذكرات . فسرعان ما رد عليه المستر أتلى فى مجلس العموم البريطانى ، فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول ان ما دار بين صدقى باشا والمستر بفن انما هى محادثات لا مفاوضات وهى لا تقيّد أيا من الحكومتين ، وقد اتفق على سرّيتها لما لها من صبغة شخصية ، وأن ما أدلى به صدقى باشا من تصريحات يورد الحقائق غير كاملة وعلى وجه يؤدى الى التضليل . وأضاف المستر أتلى ان هذه المحادثات لم تمس حق السودانيين فى المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم

no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future.

ولا شك فى أن تصريح المستر أتلى ينقض ما تم عليه الاتفاق فى مشروع صدقى ـ بفن من قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما بيّنا فيما تقدم . ومن السهل أن نلمح يد الحاكم العام للسودان فى كل ذلك ، فقد كان وقت ذاك فى لندن ، واتصل بالمستر أتلى بعد ان غادر المستر بفن لندن الى نيويورك . ثم رجع الى السودان مزودا بتفويض مكتوب من المستر أتلى فى بيان أصدره للصحف فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : " لقد عدت توا من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر فى صدد مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولم تزل هذه المفاوضات دائرة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فان مستر أتلى رئيس وزراء بريطانيا قد فوضنى كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتى : ان حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك مصممة من جانبها على ألا تسمح بأى شيء يؤدى الى أن تحيد حكومة السودان ـ التى يظل نظامها وسلطاتها قائمة لا يعتريها تغيير بالمحادثات الاخيرة ـ عن المهمة التى أخذت على عاتقها القيام بها ، وهى اعداد السودانيين للحكم الذاتى ، وحرية اختيارهم للوضع الذى يكونون عليه فى المستقبل . . . . . . ولا يمكن بغير خلوص النية فيما بينكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلغوا الحكم الذاتى الذى

تنشده جميع الطبقات والاحزاب . لذلك أناشدكم أن تنبذوا خلافاتكم الداخلية وان تتحدوا فى العمل جاهدين لبلوغ أهدافكم ..... وفى الختام أكرر دعوتى الى التعاون والاتحاد وبذل الجهد المتصل لاستمرار العمل الذى بدأناه . فانه لا يمكن ان تقوم حكومة سودانية فى القريب بغير عملنا عملا متصلا لا تعثر فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون ان تقرروا بحرية وضع حكومة بلادكم " . وقد ذكر الحاكم العام أيضا فى هذا البيان تفسيرا لبروتوكول صدقى ـ بفن الخاص بالسودان من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، مما دعا صدقى باشا ان يصدر فى اليوم التالى ، ٨ ديسمبر ، بيانا رسميا يكذب فيه ما جاء فى بيان الحاكم العام .

وكان المهدى باشا ـ زعيم الحزب الموالى للحركة الانفصالية بتشجيع من حكومة السودان والحكومة البريطانية ـ قد سافر الى لندن بايعاز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا جاء فيه : " قبل أن أسافر الى لندن قد أوضحت لكم الأسس التى أعمل عليها والتى لا أزال متمسكا بها ، وأبنت لكم أن غرض الرحلة هو عرض وجهة نظرنا بعد أن أبدت الحكومة البريطانية استعدادا للاستماع اليها . تحقيقا لهذا الغرض قد قمت بعدة اتصالات.. .... وقد وضح أثر تلك الجهود مع جهود المواطنين الذين سبقونى من اعضاء حزب الأمة والجبهة الاستقلالية على الرأى العام البريطانى . ورغم ان الظرف الحاضر لا يسمح لى بأن أفضى بكل ما دار بينى وبين رئيس الوزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية بعد عودته من امريكا ، الا اننى استطيع أن أنشر بعض توكيدات المستر أتلى الآتية : اننا نعترف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره .... وفى رأينا ان البروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانيين لنيل استقلالهم اذا هم قرروا ذلك عندما يحين الوقت ..... "

وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عقد الحاكم العام فى الأبيض اجتماعا حضره كبار الموظفين السودانيين ونظار القبائل وممثلو الهيئات السياسية والأدبية ، وألقى بيانا جاء فيه (نقلا عن الاهرام) " ان مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصرى تحت سيادة فعلية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا السودانيون الذين يريدون سودانا حرًّا مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطلب نفسه الذى ترمى اليه حكومة السودان برياستى . وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا الى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، ويحق للسودانيين آنذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان فى فترة الحكم الثنائى التى تنتهى بالحكم الذاتى تحت السيادة المصرية الرمزية التى لا تؤثر على الحكم القائم لا فى قليل ولا كثير . وذكر الحاكم العام أنه لو كان فى مقدوره أن يتخلص من السيادة الرمزية لفعل ، ولكن القوانين أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد على .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمد الى قطع الصلة الدينية بين مصر والسودان بانهاء خدمة قاضى القضاة ـ وهو المصرى الوحيد الذى يشغل وظيفة عالية فى حكومة السودان ـ امعانا منه فى سياسة فصل السودان عن مصر ، وكتب فى هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتابا رسميا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فاحتج النقراشى باشا على هذا العمل غير المناسب ، واستغرق اعتراضه جزءا غير صغير من محادثاته مع السفير البريطانى .

ولما تعددت المظاهر التى لجأ اليها الحاكم العام فى تنفيذ سياسته الانفصالية ، وتواترت الأدلةعلى امعانه فى السيرعلى هذه السياسة المرسومة ، ألقى النقراشى باشا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا فى مجلس النواب جاء فيه ما يأتى : " ... ولكن الموقف جعل يتحول من سيئ الى أسوأ ، فقد أرسل الىّ الحاكم العام خطابا يقول فيه ان مدة خدمة الشيخ حسن مأمون فى حكومة السودان تنتهى فى يناير سنة ١٩٤٧ ... فلما وصلنى هذا الخطاب تحدثت الى السفير البريطانى عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى بين مصر والسودان لا يصح فصمه .... وبعد ذلك استمرت الانباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الانباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام فى ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت فى جرائد الأمس .... وقد جعلت فى هذه المدة أبيّن للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ، ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية فى السودان ازاء مصر ، هل هى تشجع السودانيين على الانفصال أم لا ، وألححت فى ضرورة بيان مرامى السياسة الانجليزية فى هذه الناحية ، وأن تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر ... ان السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وأن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنا عن ذلك . والسودان فى وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب فى كل من شقى الوادى ، فالسياسة التى ترمى الى فصم هذه الوحدة ، أو تعمل عملا من شأنه اضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر " .

\+
\+ +

لا يمكن اذن أن يتهم النقراشى باشا أنه قصر فى اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات الى غايتها ، على أساس تحقيق المطالب القومية ، وأنه لم يبذل كل ما فى وسعه لتنقية الجو تمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ولم تخط هذه الحكومة خطوة واحدة لمقابلته . لقد طلب الى السفير البريطانى أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا لتهدئة الرأى العام في مصر ، فلم يجب الى طلبه . وتقدم الى السفير في أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التي تسمم الجوّ وتشيع القلق في النفوس ، فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام في هذه التصرفات . وبيّن للسفير أن محالفة حرة مختارة تعقد بين مصر وبريطانيا مرهونة باعتراف بريطانيا بالوحدة الدائمة التي تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تصرّ في جميع الصيغ التي عرضتها لبروتوكول السودان أن ينص على حق السودان في الانفصال عن مصر !!!.

وهو في أثناء كل ذلك يتدرع بالصبر ، ويوحي به ، ليهدئ من ثائرة الرأى العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم اليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ببيان قال فيه : " اني أعلم وأقدر قلق المجلس ورغبته الاكيدة في الوصول الى نتيجة لهذه المباحثات تطمئن اليها البلاد . وحضراتكم تذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به في هذا المجلس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستمضي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . فاذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الاجنبية ووحدة وادى النيل ، فانني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . والله المستعان " .

وأفضت المحادثات التي دارت بين النقراشي باشا والسفير البريطاني الى النتيجة التي بيّناهـا فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا الى صيغة يتم عليها الاتفاق • فعرض النقراشي باشا الأمر على مجلس الوزراء في ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتي : "لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضي حقوقنا الوطنية • لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الامن •".

وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ تقدم الى مجلس النواب ببيان يعلن فيه هذا القرار ، وقد جاء فيه مـا يأتي : "أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه اذا لم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل ، فانني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب • ولقـد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير ١٩٤٧ ما وصلت اليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتي نصه •••• ولقد بذلت كل ما في الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة لتقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر ••• ان مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول ، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهده قائمـة ناطقة ، فليس في نواحي العمران والرقي في السودان أثر الا ومصر التي بذلت تكاليفه وحملت أعباءه ، لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته في أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التي تؤدى به واجب الاصلاح في أية بقعة من بقاع الوجهين البحرى والقبلي • ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا واخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم • فنداؤنا اليوم بأن مصر لا تبغي من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر الا ازدهار السودان ورفاهيـة أهله نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه • ان وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق الا بدوام هذه الصلة وتنميتها • وأن رغبة أهل السودان ومشيئتهم في الوحدة مع مصر تحت تاجها ••• لا تلبث أن تبدو كالشمس اذا خلي بينها وبين الظهور ••• ان السياسة التي تتجه الى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا ، فقد كانت تصريفات حاكم السودان الاخيرة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقـات مطردة السير ••• ان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلـس الأمن برمتها".

وطرح النقراشي باشا الثقة بوزارته على المجلس ، فنالها بأغلبية عظيمة • ولا يعدل قرار الثقة بوزارة صدقي باشا بعد أن تمّ الاتفاق على مشروع صدقي — بيفن الا قرار الثقة بوزارة النقراشي باشا يوم أعلنت الالتجاء الى مجلس الأمن : في الحالتين كان مجلس النواب أمينا في التعبير عن ارادة البلاد • فلما ظنّ أن المفاوضات لم تحقق مطالب البلاد ، قرر الثقة بالوزارة التي قطعتها • فالقراران بالثقـة يتقابلان عند غاية واحدة هي تحقيق مطالب مصر الحقة • وقد ارتفع مجلس النواب بقراريه هذين الى المستوى العالي الذى يتطلبه تحمل التبعات الخطيرة التي ألقتها على عاتقه الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد •

وفي نفس الليلة التي ألقى فيها النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب ، أدلى بتصريح للصحف في أنه ينتوى أن يتمسك أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة •

+ + +

(٧)

على أثر انقطاع المفاوضات ألقى المستر بيفن بيانا في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أى في نفس اليوم الذى ألقى فيه النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب .

ونورد فيما يلي بيان المستر بيفن :

" أبلغتني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية التي أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يجهل المجلس أنها كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فتح هذه المفاوضات فأجابتها الى طلبها عن طيبة خاطر ، مع أن نصوص المعاهدة لم تكن لتحتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة " .

" وفي مايو الماضي اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن تتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المراحل التي يتم عليها الجلاء والاتفاق على نظام لدفاع مشترك يحل محل النظام الذى تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصارحة الحكومة المصرية بأنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة . "

" وسارت المفاوضات في القاهرة سيرا بطيئا ، الى أن انتصف شهر اكتوبر فجاء رئيس الوزارة المصرية في ذلك العهد الى انجلترا يحاول ازالة العقبات الكبرى التي قامت في سبيل الاتفاق . "

" وكانت هذه العقبات تتعلق بما يلتزمه كل من الفريقين ، فيما لو وقع عليهما عدوان ، أو أنذرت الحال بنشوب حرب في منطقة الشرق الاوسط ، ثم بالمدة التي يجب أن يتم في خلالها جلاء القوات البريطانية عن مصر ونقل المنشآت العسكرية منها ، وأخيرا بمسألة السودان . "

" وأسفرت مباحثاتي مع صدقي باشا عن انتهائنا الى اتفاق تام على نصوص معاهدة لتبادل المعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للجلاء وآخر للسودان ، على أن تقر هذا الاتفاق الهيئة الدستورية المختصة في كل من الدولتين لانه كان اتفاقا شخصيا . "

" وتعهد صدقي باشا أن يوصي حكومته بقبول هذا الاتفاق كما تعهدت أن أوصي الوزارة بقبوله اذا أقرته مصر وعرضته عليّ رسميا . "

" وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتنازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس في ٢٦ مارس الماضي بألا ينتاب نظام السودان أى تغيير ناشيء عن تعديل المعاهدة الا اذا استفتي السودانيون في شأنه بالطرق الدستورية . "

" وبعد أن استشرت أكبر الثقات في علم القانون رأيت من الخير تمهيد السبيل الى الاتفاق ، اعتقادا مني أنه يصون مصالح السودان على قدر ما يصون مصالح الطرفين المتعاقدين بالاشارة في بروتوكول السودان الى قيام الوحدة الرمزية بينه وبين مصر ، ممثلة في الأسرة المالكة ، ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالي لادارة السودان الموكولة الى حاكمه العام ، وهو النظام الساري عليه اليوم بمقتضى الاتفاق الذى عقد سنة ١٨٩٩ ، فيبقى كما فسرته معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد تأييده ، ثم على شرط أن تظل التدابير المتفق عليها لتحقيق الدفاع عن السودان فلا يطرأ

عليها أي تغيير " وفيما يلي النص الذي اتفقت عليه مع صدقي باشا :

... ...

" وأود توجيه النظر على الخصوص الى ما كفلنا للسودانيين من الحق في اختيار الوضع المقبل لنظام السودان ."

" فقد تناولت محاولاتنا هذه المسألة المرة بعد المرة . وأبرزت أنه يجب الامتناع عن كل مسعى يهدر حق السودانيين في اختيار مصيرهم وضمان نموهم بعد ممارستهم حكما ذاتيا يدل على كفايتهم وأن يكن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفي وسعي التوكيد للشعب البريطاني أنه لم يبذل أي مسعى يهدر هذا الحق ."

" ووافقني صدقي باشا على أنه لا يسوغ التعاقد على اهدار الحق في الاستقلال ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية ."

"وكان من اجماع الرأي في العالم على هذا المبدأ ما يغني عن ادراجه في المعاهدة وعلى ذلك كان لدي على ما أعتقد ، من الاسباب القوية ما يدعوني الى الظن أننا متفقان على أنه اذا آن الأوان ليختار السودانيون الوضع المقبل لنظام السودان فلن ينكر عليهم الحق في اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون لهم الحرية في اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها ."

" وما أن غادر صدقي باشا انجلترا حتى جاءت الانباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحدة مصر والسودان دون الحق للسودانيين في تقرير مصيرهم بعد ردح من الزمن ."

" وكان في نشر هذه الأنباء ما حفز مستر آتلي الى القاء البيان الذي أدلى به في ٢٨ أكتوبر الماضي ، وتلت هذه الأنباء تصريحات أخرى ثم أحاديث رسمية أظهرت بجلاء أن تطور السودان السياسي يجب في نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتي تحت تاج مصر وأنه لا يجول بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال ."

" فلما ولي النقراشي باشا الحكم صرح في مجلس النواب بقوله : حين أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أعني الوحدة الدائمة ."

" وكان أول أثر لذلك أن نشأت في السودان حالة على أعظم جانب من التوتر ، ففي السودان أحزاب قوية بعدد أعضائها تنشد الاستقلال فاتهمت الحكومة البريطانية مر التهمة بنقض العهد وبيع السودان لمصر ."

" وقد حدث بعض الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبير النفوذ والثقة فوفق الى تهدئة خواطر السودانيين واعادة الثقة بالادارة واقناع حزب الاستقلال السوداني بعد أن كان قد قرر المقاطعة السياسية بالعود الى التعاون مع أعضاء الحكومة السودانية ."

" وقد استهدف الحاكم العام لنقد مر في مصر أعد ، لا مبرر له ، ولكن كان من الواضح أن تهدئة الخواطر في السودان لم تصل بذاتها الى الحد الكافي ."

" ولم يكن في وسعي بعد ما حدث ، أن أوصي الوزارة أو البرلمان بقبول البروتوكول الخاص بالسودان دون الحصول على تفسير متفق عليه لنصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما يعده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة الأشياء وهو أن يكون للشعب الذي مارس الحكم الذاتي الحق في طلب الاستقلال اذا آثره ."

" ويؤسفني أن فشلت جميع ما بذلت من الجهود للوصول الي شيء بعد تفسيرا متفقا عليه سواء في صورة بيانات يفضى بها متحدث بلسان حكومته في كلا البلدين أو حتى في صورة بيانات يقربها صاحبها لي صراحة بما بين الفريقين من خلاف على أمل أن يسوى الخلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لن تنشأ الا بعد بضع سنوات ."

" ثم اني عرضت اذا قرّ القرار على أحد هذه المقترحات أن ألقي أنا نفسي بيانا عاما يطمئن مصر فيما يتعلق بمقاصد السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل ضمان يصون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما لمصر من المصالح الحيوية في مياه النيل مثلا ، وعرضت توقيع معاهدة لتبادل المعونة مع بروتوكول خاص بالجلاء محققا هكذا أمنية من أغلى الأماني المصرية ، على أن نعود الى بحث المسألة السودانية في مؤتمر يتألف منا ومن المصريين والسودانيين ."

" فكان ما تلقيته من الردود على هذه المقترحات امّا ردا سلبيا لا يفسح المجال لحل وسط ، وامّا مقترحات تقتضيني فتح مفاوضات جديدة وتقوم على أساس أن يرتبط حق السودانيين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان ."

" بل وجدتني متهما بأني أسلك سياسة أحاول بها اختلاس السودان من مصر."

" وأملي أن يتغلب في القاهرة رأى أوسع أفقا وأقل عنادا . فمن الجلي أن مصالح البلدين تقتضي عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول الى اتفاق يهيئ للفريقين التعاون على صون مصالحهم والدفاع عن بلديهم ."

" ومما يؤسف له أنه كان على الحكومة البريطانية التفاوض مع حكومة من الأقلية على أنني قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم ."

" ولكن اذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة مصرية أكمل تمثيلا وتجنبت مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية فان احتمال سيرها الى نتيجة موفقة بروح قويمة ، يزداد أيما زيادة ."

" أما خلال ذلك فاننا سنتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ."

ويلفت النظر في بيان المستر بيفن أمور ثلاثة :

(١) هو لا يجزم بأن صدقي باشا تعاقد معه على اعطاء السودانيين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا الصدد أن صدقي باشا وافقه "على أنه لا يسوغ التعاقد على اهدار الحق في الاستقلال ، ولا تقييد الشعب الذى ينشد الحرية" ، وأن في أجماع "العالم على هذا المبدأ ما يغني عن ادراجه في المعاهدة" . وقد قدمنا أن صدقي باشا أراد بهذا القول ألا ينكر على السودانيين حقهم في طلب الاستقلال اذا أرادوا ذلك ، على أن يكون هذا أمرا داخليا بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز التعاقد معها عليه . والمستر بيفن نفسه لا ينسب الى صدقي باشا أكثر مما قاله في هذا الشأن ، ولا يجزم بأنهما كانا متفقين على معنى واحد ، ولكنه يعتقد أنه كان لديه من الاسباب القوية ما يدعوه الى الظن أنهما كانا متفقين . ولا شك في أن المستر بيفن أراد أن يكون أمينا في تصويره للواقع — وهي أمانة يشكر عليها — فهو لا يقول أنه اتفق فعلا مع صدقي باشا ، بل يقول أن اسبابا قوية كانت تدعوه الى الظن أنه اتفق معه .

فاتفاق صدقي باشا مع المستر بيفن أمر مشكوك فيه ، والمستر بيفن لا يستخلصه الا من القرائن .
فاذا جاء صدقي باشا بعد كل هذا وأكد أنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدقي باشا يستطيع في هذه الظروف أن يقول على أقل تقدير ما يقوله المستر بيفن من أن هناك أسبابا قوية كانت تدعو صدقي باشا الى الاعتقاد بأنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢) يقرر المستر بيفن النظرية البريطانية في معاهدة سنة ١٩٣٦ . وقد قدمنا أن هناك خلافا جوهريا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية في شأن هذه المعاهدة . فالنظرية البريطانية تعتبرها صحيحة نافذة ، وقد يكون هناك من الاسباب ما يجعل تعديلها مرغوبا فيه ، ولكن اذا لم يتم الاتفاق على التعديل بقيت نافذة . اما النظرية المصرية فتعتبرها غير قائمة لانها استنفدت أغراضها ولانها تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ، وسواء تمّ الاتفاق على تعديلها أو لم يتم فانها لا تكون نافذة على أي حال . ومما تحسن الاشارة اليه في هذا الصدد أن المستر بيفن اعترف في كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقصها "الروح المصرية" . صرح بذلك في مجلس العموم البريطاني في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال : "وفي رأينا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أنقذت مصر ، بل أنقذت الحلفاء ، وجنّبتنا جميعا كارثة لا كارثة بعدها . ولكننا نود أن نبعث فيها روحا عصرية فنستبدل بالاحتلال صداقة تحالفية" . وكرر هذا المعنى في نفس المجلس في بيان ألقاه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : "وكان سعيي يتجه الى وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذي كانت عليه ، ويكون عصريا أكثر منه ، فتقوم العلاقات بين البلدين على أساس محالفة الند للند لا على أساس الاحتلال" . ثم ألم يتم الاتفاق على هذا المعنى في الديباجة التي صدر بها مشروع صدقي – بيفن ، فأشير الى الرغبة في اقامة العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية ، والى التعاون على حفظ الأمن الدولي طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وترتب على ذلك أن نصّ في أول مادة في المشروع على انهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتنصل المستر بيفن من التدخل في شئون مصر الداخلية فيقول "انني قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم" . ولكن ذلك لم يمنعه من التدخل في صميم الشئون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التي كان يتفاوض معها بأنها حكومة من الأقلية ، مجازفا في ذلك مجازفة لا مبرر لها . بل هو قد ذهب في التدخل الى حد أبعد ، فطلب أن يعالج الأمر مع "حكومة مصرية أكمل تمثيلا" .

+ + +

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدلى النقراشي باشا ببيان الى الصحافة هذا نصه :
"بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى في ابريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصري جهودا جدّية متوسلا بكل الوسائل للوصول الى اتفاق . وليس أدل على ذلك من الرحلة التي قام بها رئيس وزراء مصر الى لندن بغية الاتصال بمستر بيفن اتصالا شخصيا".

"وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالقطع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيهـا بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصري على المطالبة بهما ."

"وهاتان النقطتان هما :

أولا ـ جلاء الجنود البريطانية عن مصر

ويجب أن يكون هذا الجلاء جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة .

ثانيا ـ الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتي للسودانيين واسترداد حقوق مصر في ادارة السودان لتيسير اعداد السودانيين للحكم الذاتي ."

"أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة المصريين والسودانيين على السواء ، على حين أن السياسة البريطانية ترمي الى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر."

"أما فيما يتعلق بالحكم الذاتي فلو لم تكن مصر قد حرمت على الرغم منها من حقوقهـا في ادارة السودان ، لما تأخر اعداد السودانيين للحكم الذاتي ."

"أن مصر في مركز أكثر ملاءمة من بريطانيا العظمى ، وهي أشد حرصا منها على اعـداد السودانيين للحكم الذاتي وهم شعب يتحد المصريون واياه في الجنس واللغة والدين ، ويعتمـد كل منهما في وجوده على نيل واحد ."

"ومصر تريد أن يتمكن السودانيون في أقرب فرصة من التعبير عن آرائهم بحرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق الا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان ."

"وليست النقطتان السابقتان الا تطبيقا عادلا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة ."

"ولهذا قررت الحكومة المصرية ـ بعد مفاوضات استطال أمدها وبعد أن أيقنت وهي آسفة أن المباحثات المباشرة لا تنطوي على أى أمل في النجاح ـ أن ترفع الأمر الى مجلس الأمن . وقد أيد الشعب المصري بأجمعه هذا القرار تأييدا حماسيا حارّا ."

"وأن مصر لتؤمن ايمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة في أن العدل سيكون في جانب أمة صغيرة آمنت وستظل تؤمن دائما بمبادئ وسلطان القانون الدولي ."

وظاهر من هذا البيان الصريح أن مصر تطالب بجلاء الجنود البريطانية جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة . فالخلاف بينها وبين بريطانيا ليس مقصورا على مسألة السودان ، بل يمتد الى التحالف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطا به . ولا ترضى أن يكون التحالف ثمنا له .

وقد رد المستر أتلي على هذا البيان في مجلس العموم البريطاني في ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ، فقال في مقام الرد على سؤال وجهه اليه المستر أيدن :

جاء في بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهائي يرجع الى عجز مصر عن الفوز بمطالبها في المسألتين الأساسيتين التاليتين : أولا ، جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا كاملا غير مشروط بمعاهدة . وثانيا ، الابقاء على وحدة مصر والسودان ، وتخويـل السودانيين الحق في الحكم الذاتي ، واسترداد مصر لحقوقها في ادارة السودان كيما تتعجل اعداده لذلك الحكم . وأتوم سبيل الى القطع برأى في هذا البيان بحثه على ضوء الاتفاق الذى

تمّ بين صدقي باشا ومستر بيفن في شهر أكتوبر الماضي وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعا هذه الأحكام بالأحرف الأولى من اسميهما وعرضت الحكومة المصرية هذا الاتفاق على مجلس النواب المصرى ففازت بالثقة • ومن ثم أبلغت الحكومة المصرية الحكومة البريطانية في أول ديسمبر الماضي أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع ملحقين يتعلقان بالجلاء والسودان •

ومضى مستر آتلي يقول : أوضح مستر بيفن كل الايضاح ، في البيان الذى ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضي ، السبب الوحيد الذى حال دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة في بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند الى تأييد الحكومة البريطانية لتنكر على السودانيين الحرية التامة في تقرير مصيرهم متى حان وقت الاختيار •

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما في سنة ١٩٤٩ ، على أن يكون هذا القبول جزءا من الاتفاق السالف الذكر • وليست هذه المهلة بمديدة اذا قيست بما يقتضيه تدبير الشئون المتعلقة بأعباء الجيش البريطاني في مصر ، وهي أعباء فادحة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذى درأ عنها خطر الغزو الألماني •

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تخويل السودانيين الحق في الحكم الذاتي بعد حين ، على ما جاء في بيان وزير الخارجية • فاذا حان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ، أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاتحاد التام معها ، وفقا لرغبتهم •

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف الى حمل السودانيين على الانفصال عن مصر •

وجاء أيضا في البيان المصرى أن السودانيين شعب تجمعه بالمصريين وحدة الجنس واللغة والدين • غير أن السودانيين على أجناس عدة ، منها الميلوتيكية ، والحامتيكية ، والزنجية ، فضلا عن العرب •

هذا ومن السودانيين ، وينا هز عددهم سبعة ملايين نسمة ، مليونان ونصف مليون غير مسلمين وليست لغتهم العربية •

وجاء أيضا أن السودانيين لا يستطيعون الاعراب عن رغبتهم اعرابا حرّا الا اذا جلت القوات البريطانية عن السودان • على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقيم في السودان تحت امرة الحاكم العام للدفاع عن هذا القطر • وليس من الصواب القول أن وجود القوات البريطانية أو وجود القوات المصرية يجعل من المحال على السودانيين الاعراب عن آرائهم اعرابا حرّا •

والنقطة البارزة في بيان المستر آتلي قوله أن السبب الوحيد الذى حال دون امضاء المعاهدة هو خلاف على تفسير عبارة في بروتوكول السودان • وهذا تهوين من شأن الخلاف مما لا يتفق مع الواقع • وسنعود الى ذلك فيما يلي •

وينكر المستر آتلي على شعب وادي النيل وحدته ولم يقدم لهذا الانكار الا سببا واحدا ، هو أن هناك مليونين ونصفا غير مسلمين وليست لغتهم العربية • ونحن اذا سلمنا بالاحصاء الذى أورده المستر آتلي لبلغ شعب وادي النيل ستة وعشرين مليونا • فاذا لم يكن بينهم الا مليونان

ونصف أقلية دينية وجنسية ولغوية ، فلشعب وادى النيل أن يغتبط بأن نسبة الأقليات فيه أصغر من نسبتها في البلاد الاخرى • ومن المعروف أن عدد الزنوج في الولايات المتحدة الامريكية يناهز أربعة عشر مليونا في شعب يبلغ عدده مائة وعشرية من الملايين • ولم ينكر أحد على الولايات المتحدة الامريكية وحدتها القومية •

+ + +

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ أدلى المستر بيفن ببيان أمام مجلس العموم كرر فيه نظريته من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ما دام الاتفاق لم يتم على تعديلها • وقال أنه لم يحاول في المفاوضات السابقة تهدئة مصر على حساب السودان • وكان سعيه يتجه الى اقرار العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، فيستبدل بالاحتلال محالفة الند للند • ثم قال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، في سبيل مقابلة المصريين والسودانيين •

وقد أدلى النقراشي باشا للصحف في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ تعليقا على هذا البيان ، بتصريح هذا نصه :

"ان بقاء الجنود البريطانية في أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة • وان الحكومة البريطانية لتعلم علم اليقين أن وجود قواتها في بلادنا هو ضد مشيئة الامة • فاننا نطالب مجمعين بجلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تاما ناجزا وأن لا يكون هذا الجلاء معلقا على اعادة النظر في معاهدة قديمة أو على ابرام معاهدة جديدة •"

"يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها ويقولون أنه اذا لم توقع تلك المعاهدة فان معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول • وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية في مصر"

"لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف خاصة زالت ولم يبق لها وجود الآن • فان الحرب التي كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد • وقد استنفدت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها في هذه الناحية وفي نواح أخرى • ولن نستطيع أن نقبل استمرار سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة • وانني لواثق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى بارغامنا على قبول جنود أجنبية في أراضينا •"

"لقد انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي الى تشجيع السودانيين على الانفصال عن مصر ، وهي سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء •"

"أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل وادى النيل •"

"وأن حرية السودانيين لم تضر ولن تضار يوما من هذه الوحدة • اذ هي أساسية لأمن السودان وتنمية مصالح السودانيين الحيوية • فان الوحدة ستمكن السودانيين من ادارة شئونهم على الوجه الذى يرتضونه لأنفسهم •"

"أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهذه الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر•"

"إننا ذاهبون الى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للنزاع القائم بيننا وبين بريطانيا • ولا يخامرنا شك في أن مبدأ المساواة في السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذي قامت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة • "

وأهم مسألة تلفت النظر في هذا البيان أنه يصرح بوجوب جلاء الجنود البريطانية من السودان • فيقول "أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ، وليس لهذه الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر • "

وهكذا تبيّن من مجموعة التصريحات والبيانات التي أدلى بها النقراشي باشا أنه سيطالب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان معا ، جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة •

+ + +

وقد حاولت سورية ولبنان بذل وساطتهما في هذا الخلاف • ولكنهما لم تلبثا أن وجدتا أنه خلاف جوهري لا تجدي فيه الوساطة • وهذا هو نص المذكرة التي وجهتها الحكومة السورية الى الحكومتين المصرية والبريطانية :

"تتبعت الحكومتان السورية واللبنانية باهتمام زائد تطوّر المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر بشأن اعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ ولما كانت تحدوهما عواطف الصداقة الخالصة التي تتصف بها علاقاتهما ببريطانيا العظمى وكذلك عواطف الاخوّة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية ، فأنهما ترجوان أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مرضية • ولذلك فقد كان لأعلان قطع المفاوضات أثر عميق في سوريا ولبنان • ولهذا اتفقت الحكومتان على الاعراب عن رجائهما في أن تجدد الحكومتان البريطانية والمصرية مساعيهما لاعادة النظر في الموقف الحالي ـ والحكومتان السورية واللبنانية على استعداد ـ بالاتفاق فيما بينهما ـ لعرض وساطتهما لاستئناف المفاوضات ويسعدهما قبول هذا العرض • "

وأرسلت الحكومة اللبنانية هي أيضا مذكرة في هذا المعنى للحكومتين المصرية والبريطانية •

فردت الحكومة البريطانية على الحكومتين السورية واللبنانية تطلب منهما أن يتقدما بأية مقترحات تكون مقبولة من الحكومة المصرية ، لتنظر فيها • وهذا هو نص المذكرة التي أرسلتها في هذا المعنى :

"يهم حكومة صاحب الجلالة الملك أن لا يعمل أى عمل يكدر صفو الصداقة التقليدية المتوطدة بين بريطانيا العظمى والعالم العربي • ومسألة بروتوكول السودان هي المسألة الوحيدة الباقية دون حلّ بين حكومة صاحب الجلالة الملك والحكومة المصرية والأمر فيها يتعلق على الأكثر بمسألة تفسير يشعر الشعب البريطاني والبرلمان نحوها شعورا قويا • وقد صرح وزير خارجية جلالة الملك في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير بعد أن تقدم بعدة اقتراحات للتغلب على الصعوبات التي تلقاها مصر في هذا الموضوع أن مصالح كل من البلدين تدعو الى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول الي اتفاق • لذلك فان حكومة جلالة الملك ترحب بعرض الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما الودية بغية الوصول الى حلّ ودي • كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبتي الشأن للبحث عن أى اجراء حبي يرضى عنه الطرفان • "

" ويسرّ حكومة جلالة الملك أن تنظر في أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذا للاجراء المذكور وأن تعلم اذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى الحكومة المصرية . واذا كانت للحكومة الأخيرة أية اقتراحات جديدة فان حكومة جلالة الملك يسرّها أن تنظر فيها . "

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بمذكرة هذا نصها :

" تتشرف الحكومة الملكية المصرية بتقديم تحياتها الدايبة الى حكومتي سوريا ولبنان وهي اذ تشكر لهما حسن مسعاهما الذى حفزهما عليه عواطف الأخوّة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية وايمانهما المكين بمبادئ العدل والحرية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن والسلم منطقة الشرق الأوسط ، تتشرف بابلاغهما ما يأتي :

(١) على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت الحكومة الملكية المصرية مع حكومة المملكة المتحدة في مفاوضات بقصد تحقيق المطالب التي أجمعت عليها البلاد والتي تتلخص في الجلاء ووحدة وادى النيل . وبالرغم من وضوح هذه الحقوق ومن قيام الأسباب التي تهيب بالمملكة المتحدة الى المبادرة بالتسليم بها بعد اذ أصبحت معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تباطأت المفاوضات نحو عشر أشهر دون أن تفضي الى اتفاق .

(٢) وقد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المفاوضات يرجع الى الخلاف على تفسير بروتوكول السودان وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا مقصورا على تباين وجهات النظر في تفسير أو صياغة بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة ، ذلك أن مصر لم تلق من جانب المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من استجابة لمطالبها الحقة بل تبيّن لها على النقيض من ذلك أنها تقوم بأعمال تعتبرها مصر غير ودية ، لا بعد قطع المفاوضات فحسب بل وفي أثناء قيامها أيضا .

(٣) والى جانب ذلك فقد عملت بريطانيا على اتباع سياسة خطيرة ترمي الى اشاعة روح الانفصال بين أهالي السودان والحض عليه بمختلف الأساليب وهذا يؤدى حتما الى ايجاد حالة من شأنها اذا استمرت أن تعرّض السلم والأمن الدولي للخطر . ولا ريب في أن هذا الموقف الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة يجافي روح الصداقة التي كانت مصر تنتظر أن بريطانيا تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات ووفاء بالتزامات . وان الوحدة القائمة بين مصر والسودان والصلات التي تربط ما بين المصريين والسودانيين لكفيلة بأن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن تعلن الترحيب بتمتع السودانيين بالحكم الذاتي في أقرب وقت .

(٤) بسبب هذا كله رسخ اليقين لدى الحكومة الملكية المصرية والشعب المصرى بأسره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على اجابة مطالبنا وأنها على النقيض من ذلك تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته مانعة من أبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من الرغبة الصادقة في التفاهم أثناء المفاوضات التي استمرت مدة طويلة بعد أن انقطعت أكثر من مرة حرصا منها على ايثار الوسائل الودية قد أصبح دون

جدوى • وقد صرح رئيس الوزارة المصرية فعلا في مجلس النواب في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن هذه السياسة ترمي الى فصم وحدة وادي النيل أو تعمل عملا من شأنه اضعاف الصلة بين مصر والسودان تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد برمتها على مجلس الأمن •

(٥) وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها تلتجئ الى مجلس الأمن دون ما قيد يقيدها غير مرتبطة بأية مفاوضات سابقة لأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معيّنة جرى بحثها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي • وقد سبق أن تمسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها في مذكرة وجهتها الى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ •

(٦) لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان حتى اذا حصلتا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها واعتزمت أن تنهض لاجابة حقوق مصر كاملة كان في ذلك ما يبشّر بنجاح المسعى والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال • •

ويعنينا ما أن نقف من رد الحكومة المصرية على العبارات الثلاث الآتية :

(١) " تود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا ••• بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة " وهنا نجد الحكومة المصرية تضع نظريتها بوضوح ، فتنكر على الحكومة البريطانية دعواها بأن الخلاف محصور في تفسير على عبارة وردت في بروتوكول السودان •

(٢) " بسبب هذا كله رسخ اليقين ••• أن حكومة المملكة المتحدة ••• تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، مانعة من ابرام معاهدة تحالف بين الدولتين " ويتبيّن من هذه العبارة السبب الحقيقي الذي قطعت من أجله المفاوضات • فان مصر اذا كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن اخلاص وصداقة • فاذا تبيّنت بعد ذلك أن حليفتها تتبع نحوها سياسة عدائية ترمي الى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع في التحالف • وهذا ما فعلته •

(٣) " لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان ، حتى اذا حصلتا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها ، واعتزمت أن تنهض لاجابة حقوق مصر كاملة ، كان في ذلك ما يبشّر بنجاح المسعى ، والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال " • وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة في حقوقها ، فهي تعتبر مطلبيها في الجلاء والوحدة مما لا يجوز الأخذ والرد فيه • ومن هنا لم تمض الحكومتان السورية واللبنانية في بذل وساطتهما •

\+ + +

وقد أيد مصر في موقفها جامعة الدول العربية ، كما أيدتها الحكومات العربية كل حكومة بمفردها • وحسبنا هنا أن نورد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة التي تؤيد مصر كل التأييد •

صدر أول قرار في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، في أول مرحلة للمفاوضات ، ونصه كما يأتي :

"ينتهز المجلس فرصة أول اجتماع له في دورته الثالثة ليعلن تأييده مصر في مطالبها القومية • وهو ينتظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصداقة بين الدول العربية وبريطانيا العظمى •"

ثم صدر بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم في زهراء أنشاص، وكان ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ • وقد جاء في هذا البيان بخصوص المسألة المصرية ما يأتي :

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية ، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لا بد منه ، وأن قضية مصر قضية عامة لهم • وهم يؤيدون مطالبها الحقة ويسندونها بكل ما في استطاعتهم • وقد سرّهم ما سارعت اليه الحكومة البريطانية في تصريحها الذى ألقاه المستر آتلي رئيس وزارتها في مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذى أعلن فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذى يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهدا جديدا في علاقاتها مع مصر الشقيقة • تلك العلاقات التي يرون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين • وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم"•

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس الجامعة في بلودان في الدورة الرابعة غير العادية بجلسة ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ ، هذا نصه :

"ان الدول العربية الممثلة في مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية من وحدة وادى النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما ، وتبدى قلقها من وقف المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر الا اذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا يضمن لها وللبلاد العربية المركز الدولي الجدير بها"•

"وتقرر تبليغ هذا القرار الى الحكومتين المصرية والبريطانية"•

وصدر أخيرا قرار من المجلس في القاهرة في الدورة السادسة العادية بجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ • وهذا نصه :

"لما كانت الدول العربية قد أعربت في مناسبات مختلفة عن تأييدها التام لمصر في قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد في اجتماع رؤساء دولها في زهراء أنشاص في ٢٨ ، ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدته في الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التي انعقدت في بلودان من ٨ الى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ •

"ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد الى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت اعتزامها عرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة •

"فان مجلس الجامعة ينتهز فرصة انعقاده في دورته الحالية ليقرر مرة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمصر في مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادى النيل الدائمة تحت تاج مصر •"

+ + +

(٨)

هذه هي قصة المفاوضات الأخيرة وما تلاها من حوادث ، أسهبنا في سردها حتى نكشف عن مغالطات أذاعها الجانب البريطاني عن هذه المفاوضات ، وأمعن في اذاعتها .

فقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بعد أن تمّ الاتفاق أوكاد ، ايثارا للمخاصمة وعدولا عن التفاوض .

والآن نستطيع أن نتبيّن وجه الحق في هذه المزاعم الثلاثة :

(١) فأما أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، فان هذا غير صحيح . بل المسئول عن ذلك هي الحكومة البريطانية . حقا أن الحكومة المصرية هي التي بدأت رسميا بقطع المفاوضات ، ولكنها لم تقدم على ذلك الا بعد أن نفد الصبر وضاقت السبل . وقد رأينا كيف أن صدقي باشا ومن بعده النقراشي باشا لم يتركا وسيلة الا وتذرعا بها ، ولا سبيلا الا وسلكاه ، عساهما يزحزحان الحكومة البريطانية عن مطامعها في مصر والسودان ، فلم يستطيعا ذلك . وقد سارت المفاوضات تتعثر من خطوة الى خطوة ، وبعد جهود شاقة مضنية ظنت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تمّ ، فاذا بها تفاجأ بمذكرة بريطانية يتبيّن منها أن الانجليز لا يرضون الا بفصل السودان عن مصر ، ويستندون في ذلك الى سياسة عدائية منظمة رسمها الحاكم العام للسودان ، ومضى في تنفيذها دون تراخ أو توان . فالحكومة المصرية اضطرت اضطرارا الى قطع المفاوضات . وعلى الحكومة البريطانية وحدها تقع المسئولية كاملة في قطعها .

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كان قد تمّ أوكاد ، فهذا وهم آخر . فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وانجلترا كان في أمور جوهرية ، وأن الاتفاق بينهما كان في الألفاظ والعبارات لا في الحقائق والمعاني . أن مشروع صدقي – بيفن – وهو المشروع الذي قيل أن الاتفاق قد تم عليه – لم يلبث الجانبان أن اختلفا على تفسيره . والاختلاف جد خطير . فانه يقع على أهم مسألة في القضية ، وفي أهم جانب من جوانب هذه المسألة . فلا يجدي اذن التهوين من شأن هذا الخلاف ، والزعم بأنه خلاف على تفسير عبارة واحدة في بروتوكول السودان . فهذه العبارة الواحدة هي الصميم من مسألة السودان : أيبقى في وحدة مع مصر أو ينفصل عنها ؟ وهل الوحدة هي وحدة حقيقية دائمة تنتج كل آثارها ، أم هي وحدة رمزية مؤقتة تتجرد عن كل خصائصها ؟ وهل يجوز للانجليز وقد انفردوا بادارة السودان ، وأبوا أن يدخلوا أى تعديل على النظام الاداري القائم ، وأصرّوا أن يبقوا قواتهم العسكرية فيه بل صرحوا أن في نيتهم أن يزيدوها ، هل يجوز لهم بعد ذلك أن يصوغوا نظرية يجعلونها تكئة لهم في تشجيع الحركة الانفصالية ، باسم حق السودان في تقرير مصيره ، فتكون في أيديهم كل الوسائل العملية ، ويكون الى جانبهم القانون ؟ ثم اذا كان الجانب البريطاني قد سلّم بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك هو التاج المصري ، فكيف يصير مع هذا التسليم أن يتعاقد مع مصر على حق السودان في الانفصال ، وقد أصبح هذا الحق – ما دام قد اعترف بالوحدة – مسألة داخلية بين السودان ومصر لا شأن

له فيها ، ولا صفة له في التعاقد عليها ! على أنه اذا سلّمنا جدلا أن السودان ليس جزءا من مصر ، وأنه شعب لا يحكم نفسه في لغة الميثاق ، فاصرار الانجليز على أن يكون للسودان حق الاستقلال التام عن مصر يتعارض مع نصوص هذا الميثاق التي لا تذهب مع الشعوب المحكومة بغيرها الا الى حدّ الحكم الذاتي ، ولا تعترف بحق الاستقلال التام الا للشعوب التي توضع تحت الوصاية ! وهل الانجليز ، في مطالبتهم للسودان بحق الاستقلال التام عن مصر ، مدفوعون حقا بالغيرة على مصلحة السودانيين وهم يعلمون أن مصلحة السودان الحقيقية هي في الانضمام الى مصر ! وهل هم مدفوعون الى ذلك بمبادئ الميثاق في حريات الشعوب وحق تقرير المصير ، وهم يعلمون الا شيء من هذه المبادئ يتعارض مع بقاء الوحدة الدائمة ما بين شطري الجسم الواحد ! أم هم مدفوعون الى المطالبة بحق السودان في الانفصال عن مصر بهذه النية المبيّتة ، التي تواترت عليها الأدلة ، في أن يعملوا عند سنوح الفرصة المواتية استقلال السودان ، على أن يربطوه بخيوط دقيقة من هذه الخيوط التي تعوّدوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم المتفرقة ! فتكون المسألة اذن ليست هي : أيبقى السودان في وحدة مع مصر أو يكون مستقلا . بل هي : أيستبقي السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواطنيه وأبناء جنسه ، أو يفقد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام الى الامبراطورية البريطانية حيث لا تزيد مرتبته في وسط أجزاء هذه الامبراطورية على مرتبة المستعمرات ! هذا هو الخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا . لذلك لا يمكن أن يقال أنه خلاف يسير . واذا كان المستر بيفن يقول أنه اتفق مع صدقي باشا على حق السودان في الانفصال ، وكان صدقي باشا يقول بل أنه اتفق مع المستر بيفن على الوحدة الدائمة ، فان هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان . واذا قال كل منهما أن المسألة لا تزيد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حلها بمستقبل مجهول ، فانهما يتظاهران كلاهما بالخفض من شأن مسألة خطيرة ، حتى يحمل كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره والا فانهما في قرارة نفسيهما يعلمان خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذى يفسّر كيف أصرّ كل منهما على موقفه منها ولم يتزحزح وذهب في ذلك الى حد قطع المفاوضات . فالخلاف اذن ، في شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قلنا جد خطير . هو خلاف على السودان نفسه : أيبقى أم يضيع ؟

واذا كانت مصر تختلف مع انجلترا الى هذا الحد في شأن السودان ، فانها ليست أقل اختلافا معها في شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ . مصر ترى — كما قلنا — أنها معاهدة غير قائمة وأن حقها في جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو اذن حق طبيعي لا يحول دونه حائل . فلا يجوز أن تشترى هذا الحق بالمحالفة مع بريطانيا . ولا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شرط التحالف . بل يجب أن يكون جلاء ناجزا تاما عن مصر والسودان . أما انجلترا فتذهب الى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وأن هذه المعاهدة تجعل لها الحق في احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل ، وفي التحالف معها الى الأبد . فهي اذا لم تتفق مع مصر على تحالف آخر يحل محل التحالف الأول ، فانها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . فالجلاء عن مصر

يجب اذن أن يكون مسبوقا بمعاهدة جديدة ، ومعلقا على شرط تحالف جديد •

فكيف يقال بعد كل ذلك أن الخلاف بين مصر وانجلترا خلاف يسير ، وأن الاتفاق بينهمــا قد تم أو كاد !!!

(٣) بقي الزعم الثالث وهو أن مصر قد آثرت المخاصمة وعدلت عن التفاوض • ومصر لم تؤثر المخاصمة حبا في المخاصمة ، ولم تعدل عن التفاوض زهدا فيه ، بل هي قد دلتها تجاربها القاسية — وتاريخ المفاوضات الأخيرة والمفاوضات الكثيرة المتعاقبة التي سبقتها ماثل أمام عينيها — على أن محاولة الحلول الودية مع بريطانيا لا تجدى • وقد كان من الخير لمصر منذ البداية أن تسلك الطريــق المنطقي ، فتقتصر في مفاوضتها مع انجلترا على المطالبة بالجلاء وبوحدة وادي النيل ، دون أن تربط هذه المطالب بمحالفة تعقدها معها • ذلك أن ربط الجلاء بالمحالفة يسيء الى كل مــن الجلاء والمحالفة • فهو يخرج الجلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر ينبغي الاعتراف لها بــه دون أى مقابل ، الى أن يكون منحة من انجلترا تتقاضى في نظيره عوضا هو المحالفة • وهــو في الوقت ذاته يسيء الى المحالفة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر في نظير الجلاء ، فيخرجها عن الوضع الطبيعي لكل المحالفات التي تقوم على الرضاء والاختيار والاخلاص للأغراض التي عقد الحلف من أجلها ، الى أن تكون ضربا من ضروب التبعية تشد به بريطانيا في عجلة امبراطوريتها الضخمة •

لذلك كان من الطبيعي أن تعيد مصر النظر في المحالفة نفسها ، بل وفي مبدأ المفاوضــة كوسيلة لاستخلاص حقوقها الطبيعية • فرأت أن تقلع عن سياسة المفاوضة كطريق عملي لحمل انجلترا على الاعتراف بهذه الحقوق ، بعد أن رأت من تجارب الماضي القريب والبعيد ، كما قدمنا ، مــا يجعلها تجزم بأن التفاوض مع انجلترا عقيم اذا أرادت أن تستخلص حقوقها كاملة • فالمفاوضة في نظر انجلترا ضرب من المساومة • ومصر لا تستطيع أن تساوم لا في استقلالها ولا في وحدتها •

فلم يبق اذن أمام مصر الا أن تلجأ الى مجلس الأمن لاستخلاص حقوقها كاملة • •

القسم الرابع

أمام مجـــلس الأمن

تمهيـــد

عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن ، وقد طلبت الجلاء التام الناجز غير المشروط بمعاهدة .

وقبل أن تبيّن الاسانيد التى ترتكن اليها مصر فى هذا الطلب العادل أمام مجلس الأمـن ، يحسن أن نرد على بعض الدفوع التى تجوز اثارتها .

فقد يقال هل الخصومة القائمة بين مصر وانجلترا تعتبر — من ناحية نصوص الميثاق — نزاعا أو موقفا ؟ ثم اذا كانت الخصومة نزاعا ، فهل هو نزاع من شأنه ان يعرض السلم والامن الدولـى للخطر ، حتى يكون مجلس الأمن مختصا بنظر هذا النزاع ؟ ثم ألا يجوز ، بعد أن سارت المفاوضا بين مصر وانجلترا هذا الشوط البعيد ، أن يوصى مجلس الأمن الفريقين المتنازعين بالعودة الـى المفاوضة لاستكمال الاتفاق على المسألة الوحيدة التى لم يتم الاتفاق عليها ، فان عجزا عن الاتفاق عليها ، جاز التفكير فى احالتها على محكمة العدل الدولية ؟

هذه هى الدفوع التى يحسن منذ الآن الرد عليها .

(١)

هل الخصـومة نزاع أو موقـــف

أهمية هذه المسألة تظهر عند الرجوع الى نصوص الميثاق . فقد قضت المادة السابعـــة والعشرون بأن قرارات مجلس الأمن ، فى حل المنازعات حلا سلميا ، تصدر بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين متفقة بشرط أن يمتنع من كان طرفا فى النزاع عن التصويت . وبريطانيا عضو دائم فى مجلس الأمن ، فاذا قلنا ان الخصومة القائمة بين مصر وبينها هى نـــزاع ، وجب عليها أن تمتنع عن التصويت طبقا النص المتقدم . أما اذا قلنا ان الخصومة موقف لا نـــزاع ، فانه يترتب على ذلك نتيجة خطيرة : أن يكون لانجلترا حق التصويت ، بل ويكون صوتها ضروريـا فى أى قرار يصدر من مجلس الأمن فى هذه الخصومة . ومعنى ذلك أن مصر لن تكسب قضيتها فى مجلس الأمن ، لأن خصمها فيه هو الحكم .

ونبادر الى القول أنه ليس من شك فى أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هى نزاع لا موقـف ، ونبيّن ذلك فيما يلى .

يمكن القول بادىء ذى بدء ان كل نزاع ينطوى على موقف ، وليس كل موقف ينطوى علـــى نزاع . فالنزاع احدى صور الموقف . وتتخصص هذه الصورة بأن الموقف فيما يقوم بين طرفين ، اذ لا يتصور النزاع الا بين متنازعين . فكل خلاف يقوم بين دولتين على مسائل محددة تعنى هاتين الدولتين بالذات وبطريق مباشر يعتبر نزاعا . وهناك رأى يذهب الى ان النزاع هو كل خـــلاف بين دولتين بلغ المرحلة التى يقدم فيها كل جانب طلبات محددة ، تصلح للعرض على محكمة دولية أو أية هيئة أخرى معدة للتسوية السلمية . أما الموقف فهو ان تسوء العلاقات بين دولتين ، ويتبين لمن سلوك كل منهما أن هناك تعارضا فى الأغراض والمصالح ، دون أن يبلغ الأمر حد تقديم طلبات

محددة كما هو الحال فى النزاع ٠

وهناك رأى قال به المستر بفن عندما عرضت مسألة سوريا ولبنان على مجلس الأمن ٠ فقد ذكر أنه اذا وجهت دولة اتهامات الى دولة أخرى ، وأنكرتها هذه الدولة ، فهناك نزاع ٠ ومعنى ذلك أن العبرة هى بانكار الدولة للتهم الموجهة اليها أو باعترافها بها ٠ فاذا اعترفت بالتهم كان هناك موقف لا نزاع ، أما اذا أنكرتها فالخلاف نزاع لا موقف ٠

وقال المسيو فيشنسكى ، فى صدد مسألة سوريا ولبنان ، ان شكوى هاتين الدولتين ورد فيها ثلاث مسائل : (أولا) ان وجود القوات البريطانية والفرنسية هو اعتداء على سيادة البلدين ٠ (ثانيا) انه تبين من الماضى ان وجود هذه القوات كان اعتداء على سيادة البلدين (ثالثا) ان وجود هذه القوات مما قد يثير منازعات جديدة ٠ وخاتمة هذه الطلبات هى سحب القوات البريطانية والفرنسية ٠ وقال ان الواجب هو أن تحدد وصف هذه التصريحات الثلاثة ٠ وشبهها بالدعاوى بين الأفراد ٠ وأشار الى فرض يقتحم فيه شخص مسكن شخص آخر ، فيطالبه هذا بالاخلاء ، فيرفض ، فيتوجه صاحب المسكن الى المحكمة ويطلب منها حكما بالاخلاء ٠ وانتهى الى القول بأن المعروض على المجلس ، مسألة سوريا ولبنان ، هو نزاع لا موقف ٠

وأيا كان الرأى الذى نأخذ به ، فلا شك فى أن بقاء قوات مسلحة لبلد فى أرض بلد آخر يولد نزاعا بين البلدين اذا أنكر هذا البلد على هذه القوات حقها فى البقاء فى أرضه ، وأصرت القوات على البقاء ٠ ففى هذه الحالة يوجد خلاف بين دولتين بلغ مرحلة التقدم بطلبات محددة من كل جانب ، وفقا للرأى الاول ويوجد اتهام أنكرته الدولة التى وجه اليها هذا الاتهام ، وفقا للرأى الثانى ٠ ويوجد اقتحام من جيوش دولة لأرض دولة أخرى ، وفقا للرأى الثالث ٠

فلا شك اذن فى أن الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف ٠ بل هو نزاع خطير من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ، وننتقل الآن الى هذه المسألة ٠

(٢)

النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر

وجود قوات عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى ، دون رضاء باق مستمر من هذه الدولة ، هو أمر ينطوى فى ذاته على خطر محقق ٠ فأول احتمال يتبادر الى الذهن هو ان يقع احتكاك بين القوات الأجنبية وأهل البلد الذى ترابط فى أرضه ، والاحتكاك يثير الخواطر ، واذا ثارت الخواطر فان العاقبة لا تؤمن ٠ وقد يقال ان هذا أمر يتعلق بالأمن الداخلى لا بالأمن الدولى ٠ وهذا صحيح لو كان من المحقق ان الأمر يقف عند هذا الحد ٠ ولكن اذا كانت الدولة التى ترابط القوات الاجنبية فى أرضها فى موقع جغرافى من أشد المواقع حساسية فى العالم ، بحيث تتنافر فيها مصالح الدول المتضاربة ، وتتصادم التيارات السياسية المتعارضة ، فلا شك لى أن النزاع الذى يقوم بشأن جلاء هذه القوات يكون من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر ٠

وهذه هي حالتنا بالذات . فان قوات بريطانية ترابط فى مصر . وتزعم بريطانيا ان هنــاك معاهدة بينها وبين مصر تبرر هذا الوضع . وتنكر مصر عليها ذلك ، وتقول ان هذه المعاهدة اصبحت غير قائمة ، فلا سند اذن لبقاء القوات البريطانية فى مصر ، وان الجلاء التام واجب فى الحال .

أليس هذا الوضع مفعما بالاخطار ؟ مليئا بالاحتمالات ؟ وليس من المصلحة فى شيء ، لا مــــن مصلحة مصر ولا من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة الأمن الدولى ، أن يبقى هذا النزاع دون حــل . يقطع فى ذلك الماضى القريب ، والحاضر القائم ، ومركز مصر من العالم ، ومركزها من جامعــة الدول العربية ، والسوابق الدولية التى عرضت حتى اليوم على مجلس الأمن .

أما عن الماضى القريب ، فلا يزال ماثلا فى الأذهان ما قام من اضطرابات ، وما نشب مــن معارك بين الجنود البريطانية والأهالى فى العام الماضى . فقد هبّ الشعب المصرى عن بكــرة أبيه يطالب بالجلاء ، وينادى بوحدة وادى النيل . وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار . وكـان ذلك قبل بدء المفاوضات الاخيرة . واصطدمت الأهالى بالجنود البريطانية ، وانجلى الاصطــدام عن قتلى وجرحى من الجانبين . ولا تزال النفوس متوترة الى اليوم من جراء هذه الحوادث . ولا تزال السلطات البريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها . ولا تزال الضحايا من الاهالى تترك فى كــل منزل مأساة ونجيعة ، وفى كل نفس حنقا ومرارة . وهذه الاضطرابات والمعارك هي بنت الأمس لــم تبرح بعد عن الذاكرة . واذا احتاجت الى دليل ، فهذه هى الوثائق الرسمية من مطالبــــات وتحقيقات ، بل هذه هى مطالبة السلطات البريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى اليوم . وهــذه هى صيحة الانجليز عندما يلمحون قرب حدوث اضطراب ، فينادون بالخطر على أرواح الاجانـــب وأموالهم ، وقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، فيستدعون قوات مدربة من فلسطين استعدادا لقمــع الثورة المنتظرة !.

وأما الحاضر القائم فهو يجرى أمام أعيننا كل يوم . فمنذ انسحبت الجنود البريطانية الــى منطقة القنال والمنازعات قائمة بينها وبين السلطات المصرية . هل يجوز لأفراد هذه الجنــود أن تعود الى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضها العودة فعلا فمنعته السلطات المصرية بجهــد ومشقة ! وهل يجوز رغم تحديد منطقة خاصة بجوار القنال لاقامة القوات البريطانية أن تتسرب هذه القوات الى المدن المصرية كما تسربت فعلا الى بورسعيد والسويس وبور فؤاد دون أى مبرر ! وهل يجوز بقاء مداخل البلاد مفتوحة للقوات البريطانية تغدو منها وتروح ، ومصر تتمسك بانقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتحرص على ألا تطبق منها حكما ! وهل تبقى الاعفاءات والميزات التى تتمتع بهــا القوات البريطانية والتى نص عليها الاتفاق الملحق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومصر تعتبر أن وجــود هذه القوات حتى فى منطقة القنال أمر غير مشروع ! وهل يجوز ان تستفيد السلطات البريطانيــة من التوسع فى نطاق امتيازاتها أثناء الحرب فى انشاء محطات لاسلكية ، ثم تحاول التمسك بعــد انتهاء الحرب بأن لمثل هذه المنشآت صفة دائمة ! وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد القــوات البريطانية والاهالى ، والى أية جهة يكون التقاضى ! ... الى غير ذلك من المشاكل التى تتجدد كل يوم دون انقطاع ! تقول بريطانيا ان هذه المسائل ينبغى أن تحل جميعها بمقتضى أحــكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتقول مصر ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد قائمة ، فلا يجوز تطبيقها .

ولا يعلم الا الله الى أين ستجرنا هذه المشاكل والمنازعات ، والأهالى لا يهدأ لها بال حتى ترى آخر جندى بريطانى يغادر مصر ! لقد شغلت المفاوضات الرأى العام . ولما انقطعت تطلع الشعب المصرى الى مجلس الأمن وهو لا يكاد يكظم غيظه . والله وحده يعلم عاقبة الأمور اذا لم نبادر الى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس ما نقوله جديدا ، بل قاله قبلنا الرئيسان اللذان توليا المفاوضات ، واحدا بعد الآخر ، وصارحا به ممثلى الحكومة البريطانية . وقد تسرك لهؤلاء الممثلين " أن ينقلوا لحكومتهم الأثر الذى يشعرون به هم أنفسهم من جراء بطء الوصول الى نتيجة ، ونفاد صبر الرأى العام من جراء الوقت الطويل الذى استغرقته المفاوضات " وعلموا " أن البلاد الآن فى حالة غليان فكرى . واذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد الى حالة من العنف الواضح ، فالفضل للاجراءات والتدابير والمساعى التى تقوم بها الحكومة لتطمئن الناس . (وفى) البلاد الآن هيئات متعددة لها صبغات متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ... ومنها هيئات اشتراكية واجتماعية .. ومنها الهيئات السرية .... كل هذا ينذر بانفجار اذا لم تستجب مطالب البلد " !!

وأما مركز مصر من العالم فمعروف . وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مصر والقنال طريق عالمى للمواصلات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التى لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذى تتعارك فيه المصالح الدولية ، والمجال الذى تتصارع فيه الأطماع السياسية ....

ومركز مصر من الجامعة العربية — أى من الشرق الأوسط — واضح بيّن . فمصر أكبر دولة عربية . وشقيقاتها الدول العربية الأخرى تناصرها وتؤازرها . وهذه هى قرارات الجامعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . فقضية مصر هى قضية الدول العربية جمعاء ، بل هى قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط فى الوقت الحاضر من أهمية بالغة فى مجال السلم والأمن الدولى .

وسوابق مجلس الأمن هى أيضا تقطع فى ذلك . فما من شكوى تقدمت بها دولة تطلب فيها جلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض غيرها من البلاد ، الا ورفعتها الى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الاجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الامن الدولى . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر فى هذه الشكاوى جميعها على هذا الأساس . فنظر فى شكوى الدولتين السورية واللبنانية عندما طلبتا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهما . ونظر فى شكوى الدولة الايرانية عندما طلبت جلاء القوات السوفيتية عن أرضها . ونظر فى شكوى الاتحاد السوفيتى عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن اليونان . ونظر فى شكوى الدولة الاوكرانية عندما طلبت جلاء الجيوش البريطانية عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يقال اعتراضا على ذلك ان الحالات المتقدمة لم تكن فيها معاهدات تتيح بقاء القوات الاجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تتمسك بريطانيا فيها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد قدمنا ان هذه المعاهدة تنكر مصر قيامها وتعتبر أنها غير موجودة . وهى اذا لم تتول الغاءها بعمل منفرد من جانبها قبل أن تأتى الى مجلس الأمن ، فلأنها تؤثر احتراما للحياة الدولية أن تحتفظ باعلان هذا الالغاء فى مجلس الأمن نفسه . وفيما يتعلق بتهديد

السلم والأمن الدولى ، لا فرق بين أن تكون الجنود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهــدة ، أو أن ترابط على زعم وجود معاهدة تنكرها عليها الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع فى الحالتيــن لا يختلف من حيث تهديده للسلم والأمن الدولى . ذلك لأن الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى أرضها وهى تنكر أن هناك معاهدة تبرر وجود هذه القوات ستتصرف دون شك نحو هــؤلاء الجنود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتى الخطر على الأمن الدولى .

بل ان مجلس الأمن اعتبر الأمن الدولى مهددا فى حالات هى دون الحالات السابقــة شأنا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من العصابات اليوجوسلافية التى تغير علــى حدودها ، فقد رفعت الأمر الى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعته بريطانيا ضد ألبانيــا الى مجلس الأمن ، فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكو فيه من أن سفينتين بريطانيتين اصطدمتا بألغام فى قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفيتى أمام المجلس على اختصاصه بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه لا يهدد السلم والأمن الدولى ، فأجاب الممثل البريطانى أنه من الصعب وضع تعريف للنزاع الذى من شأنه تهديد السلم الدولى ، ولكنه يشير الى ما وقع فى الحادث الــذى تشكو منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأربعون بحارا ، ويجوز أن تتكرر حوادث من هذا القبيــل ، فكلما أسرع مجلس الأمن فى نظر المسألة بحذافيرها كان ذلك أوفق سبيلا . وقد أخذ مجلــس الأمن بوجهة نظر بريطانيا ، وأقر بالاجماع وضع شكواها ضد ألبانيا فى جدول أعماله .

يتبين من كل ذلك أن النزاع القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية هــو دون شك نزاع من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

ونلاحظ أخيرا أن الشرط المطلوب توافره فى النزاع ليس هو أن يهدد الأمن الدولى فعلا ، فان محل اشتراط ذلك انما يكون فى حالة فض النزاع بقوات مجلس الأمن المسلحة . أما عنــد فض النزاع بحل سلمى ، فلا يشترط أن يكون الأمن الدولى قد هدد فعلا ، بل يكفى أن يكــون النزاع من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وهذه حالتنا على أقل تقدير .

(٣)

لا محل للتوصية بالرجوع الى المفاوضة

او لاحالة النزاع الى محكمة العــدل الدولية

كثر اللغط عن المفاوضات الأخيرة ، وعن أن بريطانيا ستتمسك بها أمام مجلس الأمن . ولقــد أفضنا فى سرد حوادث هذه المفاوضات فيما تقدم ، حتى نحدد وقائعها تحديدا دقيقا ، وحتى لا يكون هناك مجال لسوء التأويل أو لسوء الفهم .

وبعد فعلى أى وجه يمكن أن يحتج بهذه المفاوضات على مصر ؟ قد يكون من المفيــد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

(١) تقضى المادة ٣٣ فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أى نــزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة .... فهل يمكن أن يقال ان مصر عرضت نزاعها على مجلس الأمن قبل أن تستنفد

باب المفاوضة ؟ فتحت بابها الوزارة الأولى ، وسارت فيها الوزارة الثانية ، وقطعتها الوزارة الثالثة (وهى نفس الوزارة الاولى التى فتحت بابها) ، وفيما رويناه من العقبات التى قامت فى سبيل هذه المفاوضات ، وكيف بذلت مصر كل ما فى وسعها لتذليل هذه العقبات ، وكيف وقفت المفاوضات أكثر من مرة ، وكيف كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة فى المضى بها الى غايتها ، فلم تدخر فى ذلك جهدا ، ولم تقف عند حد ، ان فيما رويناه من كل ذلك ما لا يدع مجالا للشك فى أن مصر قد سارت فى طريق المفاوضة الى النهاية ، وانها اذا كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلأنها وجدته مغلقا : أغلقته بريطانيا وأحكمت اغلاقه . وقد بيّنا فيما تقدم أن الحكومة المصرية اذا كانت هى التى أعلنت الالتجاء الى مجلس الأمن ، فليست هى المسئولة عن قطع المفاوضات ، بل ان المسئولية فى ذلك تقع على عاتق الحكومة البريطانية وحدها . فانها بتأثير الحاكم العام للسودان ، وخشية من المعارضة ، نكصت الى الوراء ، وفسّرت مشروع صدقى – بفن تفسيرا لا يتفق مع روحه ولا مع نصوصه ، وجعلت المفاوضة مستحيلة باصرارها على اعطاء السودان حق الانفصال عن مصر . فكيف يمكن أن يقال بعد كل ذلك أن مصر ، فى نزاعها مع بريطانيا ، لم تتلمس حل هذا النزاع بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة !

(٢) وتقضى المادة ٣٣ فقرة ثانية من الميثاق بأن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بالطرق الودية (كالمفاوضة) اذا رأى ضرورة لذلك . وهذا النص معناه أن الدولتين المتنازعتين اذا لم تكونا قد التمستا بادىء ذى بدء حل النزاع بالطرق الودية كما تقضى بذلك المادة ٣٣ فقرة أولى ، بل لجأتا مباشرة الى مجلس الأمن ، فان هذا المجلس يدعوهما الى أن يتداركا ما فاتهما وأن يحاولا أولا تسوية النزاع بالطرق الودية .

وهذه ليست حالة مصر فى نزاعها مع بريطانيا . فان مصر لم يفتها قبل ان تلجأ الى مجلس الأمن أن تلتمس حل النزاع بطريق المفاوضة ، وقد سارت فى هذا الطريق الى النهاية كما قدمنا . فلا محل اذن لأن يدعوها مجلس الأمن الى أن تعود الى المفاوضة بعد أن فرغت منها .

على أنه اذا فسّر نص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ على وجه أوسع ، وقيل ان مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى تسوية نزاعهم بالطرق الودية ، ولو كانوا قد حاولوا ذلك بادىء ذى بدء وقبل الالتجاء الى مجلس الأمن ، فان هذا التفسير – على أنه غير ظاهر الوجاهة – ليس من شأنه أن يجعل مجلس الأمن يدعو مصر الى أن تعود لمفاوضة بريطانيا . فان محل ذلك أن يكون الرجوع الى المفاوضة ينطوى على احتمال فى تسوية النزاع ، ولذلك يشترط النص ، فى دعوة مجلس الأمن لأطراف النزاع الى الالتجاء لهذه الطرق ، وتعين عليه أن يوصى هو بما يراه ملائما لحسم النزاع . وغنى عن البيان أن رجوع مصر الى مفاوضة بريطانيا لا ينطوى على أى احتمال لتسوية النزاع فيما بينهما ، فقد قدمنا أن مصر سارت فى طريق المفاوضة الى نهايتها فوجدت الطريق مسدودا ، وذلك لأن هوّة سحيقة تفصل ما بين مصر وبريطانيا فى شأن السودان كما بيّنا ، ولا تستطيع المفاوضة بأى حال أن تقيم جسرا يصل ما بين البلدين فوق هذه الهوّة السحيقة .

ويتبين من ذلك أنه لا محل مطلقا الى أن يدعو مجلس الأمن الحكومة المصرية الى الرجوع لمفاوضة بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ممتنعة ،

سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية .

(٣) ولا يمكن أن يقال انه لا حاجة للرجوع الى المفاوضات لانها قد انتهت، وأفضت الى معاهدة وقع عليها بالحروف الاولى ، فهي ملزمة لمصر . ان هذا القول من الناحية القانونية غير جدى ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه فى جميع فروضه واحتمالاته ، فانه مع ما فيه من مغالطة ظاهرة قد كان له حظ من الرواج ، وانتشر انتشارا كان من شأنه أن يضلل الرأى العام فى مصر .

وينبغى تحديد مصدر الالزام اذا كان مشروع صدقى — بفن ملزما حقا :

أ — ألأن الجانب المصرى وقعه فى لندن بالحروف الأولى من الأسماء ؟ ان الجانب المصرى لم يوقعه الا على اعتبار أن بروتوكول السودان لا يعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر ، وله فى ذلك حجج قوية مقنعة قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطانى هو الذى نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما بيّنا . وسواء كان الجانب البريطانى قد نكل بعد أن رضى بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع يعتقد خطأ أنه يعطى السودان حق الانفصال عن مصر ، فان الثابت فى الحالتين أن الجانب المصرى وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر ، ولأسباب على أكبر جانب من الوجاهة ، أن المشروع الذى وقعه لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطانى على حق السودان فى الانفصال عن مصر . فلا يجوز بعد كل ذلك أن يحتج على الجانب المصرى ، لا بكل المشروع على الوجه الذى فسره به الجانب البريطانى ، ولا بالجزء الذى ارتضاه منه ، فانه لم يرض بالمحالفة وبتأجيل الجلاء الا فى نظير اعتراف الجانب البريطانى بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد بيّن صدقى باشا فى محادثاته مع المستر بفن بوضوح تام أنه لم يقبل المحالفة على ما فيها من تكاليف وأعباء الا من أجل السودان ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك . فالمشروع اذن وحدة لا تتجزأ ، اذا انهدم ركن منه انهدمت الأركان الأخرى . وما دامت المفاوضات لم تفض الى اتفاق حقيقى على جميع نصوص المشروع ، فان المبدأ المعمول به هو " ان الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى " . وهذا مبدأ كانت بريطانيا هى السابقة الى تذكير مصر به عند افتتاح المفاوضات فى سنة ١٩٣٦ كما قدمنا ، وقد احتجت به حتى لا تتقيد بمشروع سنة ١٩٣٠ بالرغم من أنها أعلنت ، بعد انقطاع المفاوضات فى تلك السنة ، أنها تستبقى هذا المشروع معروضا على مصر ، وتركت الباب مفتوحا لتقبله .

ويتبين مما تقدم أن مشروع صدقى — بفن لا يلزم الجانب المصرى الذى وقعه ، لا فى مجموعه ولا فى جزء منه .

ب — على أننا لو فرضنا جدلا أن المشروع ملزم للجانب المصرى ، فبماذا يلزمه ؟ ان ديباجة المشروع نفسها تتكفل بالرد على هذا السؤال . فقد رأينا أن هذه الديباجة تنص على ما يأتى : " اتفق على ان الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فان المستر بفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " فكل الذى تعهد به الجانب المصرى بتوقيعه المشروع هو أن يزكيه لدى الحكومة

المصرية حتى تقبله دون أي تغيير • ولم يكن من المستطاع الاتفاق في لندن على أكثر من ذلك ، فان صدقي باشا هو ووزير خارجيته قد سافرا الى لندن لا كهيئة للمفاوضة ، ولا كممثلين لهذه الهيئة ، بل ذهبا دون تفويض من الهيئة للاتصال مباشرة بالمستر بفن علهما يستطيعان تذليل العقبات التي قامت في طريق المفاوضة فأدت الى وقفها ، فاذا وفقا في ذلك ، لم تكن لهما سلطة البت في الموضوع ، بل رجعا الى هيئة المفاوضة يحملان لها ما وصلا اليه من النتائج ، فاما أن تقبلها واما أن ترفضها • والمستر بفن نفسه كان يعلم ذلك حق العلم ، ولذلك تراه في محادثاته مع صدقي باشا يقول ، ويكرر القول الى حد يلفت النظر ، انه يريد أن يستوثق من أن الآراء التي يبديها صدقي باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضة • ثم ينتهي الى أن يقرر في صراحة تامة أنه لا هو ولا صدقي باشا بمستطيعين أن يقبلا نهائيا أي مشروع ، لأنهما لا يحملان تفويضا في ذلك ، وأنه من الواجب أن يعرض المشروع على الحكومة المصرية

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government. (p.32).

ثم يقول في مناسبة أخرى ان كل هذه المحادثات ليست الا محادثات تمهيدية ، وانه من الصعب التقدم في المفاوضة ما لم ترد مقترحات من مصر تكون قد حصلت على تأييد هيئة المفاوضة المصرية

Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Delegation behind them (p.33).

جـ ــ ولما رجع صدقي باشا الى هيئة المفاوضة ، رفضت أغلبية هذه الهيئة المشروع حتى على الوجه الذي فسّر به صدقي باشا بروتوكول السودان • وكان صدقي باشا قد عرض المشروع على مجلس الوزراء مفسرا اياه بأنه يقرر الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، فأقره مجلس الوزراء على هذا الأساس • ولما تقدم صدقي باشا الى مجلس النواب ليرد على استجواب في شأن المشروع ، أدلى ببيانات للمجلس تؤكد أن هذا المشروع يقرر الوحدة الدائمة بين شطري الوادي ، وعلى أثر ذلك أصدر المجلس كما قدمنا قرارا يقول فيه " بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعالي وزير الخارجية عن الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب اليها المضي في جهودها المؤدية الى تحقيق الأهداف القومية بالجلاء ووحدة وادي النيل وعرض النتيجة على البرلمان " • وهو قرار في منتهى الحيطة كما نرى ، ويعلق اقرار المجلس للمشروع على مطابقته لمطالب البلاد •

فاذا قيل ان المشروع ، بالرغم من أن الأغلبية في هيئة المفاوضة قد رفضته ، قد أقره مجلس الوزراء ، ونال صدقي باشا ثقة مجلس النواب على أساس البيانات التي قدمناها عنه ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن كلا من مجلس الوزراء ومجلس النواب لم يصدر قراره الا على اعتبار أن المشروع يؤكد الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان •

د ــ وعلى هذا الأساس وحده عرض صدقي باشا على الحكومة البريطانية أن توافق هي الأخرى على المشروع • وكانت هذه الحكومة قد أرسلت تبليغا لصدقي باشا تبيّن له فيه ، كما سبق القول ،

تفسيرها لبروتوكول السودان ، وان هذا البروتوكول يجعل للسودان حق الانفصال عن مصر . فاعترض صدقى باشا على هذا التفسير ، وعزز اعتراضه بحجج لا شك فى وجاهتها . والى هنا وقف المشروع ، فلا الحكومة البريطانية قبلته على الوجه الذى فسره به صدقى باشا ، ولا الحكومة المصرية قبلته على التفسير الذى ذهبت اليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصرى وافق عليه ، بل على العكس من ذلك كان نصيبه من مجلس الشيوخ الاعتراض والانكار ، وكان نصيبه من مجلس النواب بعد تفسير الحكومة البريطانية أن قرر الثقة بالوزارة التى قطعت المفاوضات ولم تقبله .

فكيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزما لمصر !!!

هـ — ولا يجوز أن يقال أخيرا ان المسألة التى اختلف على تفسيرها فى المشروع هى مسألة السودان ، فتحال على محكمة العدل الدولية لتفصل فى هذا الخلاف على التفسير . فان محكمة العدل الدولية لا يحال عليها للتفسير الا معاهدات ملزمة ، حتى يكون للتفسير نتيجة عملية . والا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم ! واذا فرضنا ان محكمة العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع ، فما هى الفائدة العملية من ذلك ؟ ان المحكمة اذا فسرت المشروع على الوجه الذى يقول به المستر بفن ، فان الحكومة المصرية سوف لا تقبله . واذا فسرته على الوجه الذى يقول به صدقى باشا ، فان الحكومة البريطانية سوف لا تقبله . فهو مرفوض فى الحالتين . ولا فائدة اذن من احالته على محكمة العدل الدولية .

بعد كل هذا الايضاح لم يعد هناك أى شك فى أن مشروع صدقى — بفن لا يلزم مصر ، لا فى مسألة السودان ولا فى تأجيل الجلاء ولا فى المحالفة ، سواء فسرته محكمة العدل الدولية أو بقى من غير تفسير . على أن الحكومة البريطانية نفسها لم تتمسك بهذا المشروع ، وانما تمسكت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو كان هناك وجه للتمسك به لآثرت ذلك على التمسك بهذه المعاهدة العتيقة البالية .

(٤) يبقى أخيرا احتمال فى أن يحتج بالمفاوضات على أساس غير الأسس التى قدمناها . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق بأن مجلس الأمن عليه أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيقال اذا كان مجلس الأمن لا يدعو مصر الى الرجوع للمفاوضة مع بريطانيا ، لأنه قد ثبت أن طريق المفاوضة عقيم ، ولا يأخذ مصر بمشروع صدقى — بفن لأن هذا المشروع غير ملزم ، الا انه يجب عليه أن يراعى ما اتخذته مصر وبريطانيا من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما . والاجراءات السابقة هنا هى اجراءات المفاوضة .

ويجب ، قبل ان يطبق هذا النص على قضيتنا ، أن نفسره على الوجه الصحيح . فان المادة السادسة والثلاثين من الميثاق التى تشتمل على هذا النص — وهو نص أضيف فى سان فرنسيسكو ولم يكن موجودا فى مقترحات دومبارتون أوكس — تعرض لحالة ما اذا كان النزاع الذى ينظره مجلس الأمن لم يزل فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية . فأجيز لمجلس الأمن ، بالرغم من ان النزاع لا يزال فى هذه المرحلة ، أن ينظر فيه دون أن ينتظر الى الوقت الذى يصبح فيه النزاع

غير قابل لتسوية ودية • وفى هذه الحالة ليس له أن يوصى بحل موضوعى للنزاع ، بل يقتصر على التوصية بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية • فهو يشير بطريقة للوصول الى تسوية النزاع ، ولا يشير بالتسوية ذاتها • وعلى ذلك يجوز له أن يشير على أطراف النزاع بالمفاوضة ، او بالتحكيم ، أو بالالتجاء الى محكمة العدل الدولية (وهذا واجب بصفة عامة فى المنازعات القانونية) ، أو بغير ذلك من طرق التسوية الودية • ولكن لما كان المفروض أن النزاع لا يزال فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية ، فانه من الجائز ان تكون أطراف النزاع قد اتخذت اجراءات لحله قبل أن يتولى مجلس الأمن نظره • فيكون المتنازعون مثلا قد بدأوا المفاوضة لتسوية النزاع • أو يكونون قد اتفقوا على التحكيم • فالواجب على مجلس الأمن فى هذه الحالة أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من هذه الاجراءات السابقة لحل النزاع القائم بينهم • فيوصى مثلا بالاستمرار فى المفاوضة او بالمضى فى اجراءات التحكيم •

ويتبين من ذلك أن النص الذى نحن بصدده لا يطبق الا على نزاع لا يزال قابلا للتسوية بالطرق الودية • أما اذا كان نزاعا أخفق المتنازعون فى حله بهذه الطرق — وهذه هى حالة النزاع القائم بين مصر وبريطانيا كما سبق القول — فان المادة ٣٧ من الميثاق هى التى تطبق لا المادة ٣٦ • ولا محل فى هذه الحالة لأن يوصى مجلس الأمن بمراعاة ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة ، لأن المفروض أن هذه الاجراءات قد أخفقت ، وأن النزاع لم يعد قابلا للحل عن طريقها • ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصى مصر بالرجوع الى المفاوضات ، بدعوى أنه يراعى الاجراءات السابقة ، ما دامت هذه المفاوضات قد أخفقت بعد أن سير فيها الى النهاية •

هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ٣٦ • فهو نص لا يطبق فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، والنص الذى ينطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ • فقد أخفقت الدولتان فى حل النزاع الذى قام بينهما عن طريق المفاوضة ، فوجب على كل منهما أن تعرض النزاع على مجلس الأمن • وقد عرضته مصر فعلا ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما اذا كان يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع (أى يوصى بحل موضوعى للنزاع) ، أو يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٦ (أى يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية) • ولا يدخل فى الاجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع الى المفاوضة ، فقد قدمنا أن المفاوضات أخفقت بعد أن سارت فيها مصر الى آخر الطريق • فلا معنى للرجوع اليها بعد ذلك • والذى يقطع فى صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ عندما أشارت الى المادة ٣٦ لم تقصد أن تشير الا الى الفقرة الاولى منها ، وهى النص الوحيد الذى كان موجودا فى مقترحات دومبارتن أوكس • فهى لا تشير الى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة فى هذه المقترحات كما قدمنا • وبذلك يستقيم التفسير ، ويمتنع أن يكون واضع الميثاق قد أراد أن يجعل مجلس الأمن يوصى المتنازعين بالرجوع الى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع ، فان هذا عبث لا يجوز •

واذا قلنا — جدلا — بل يجوز ، ويؤول النص على أن المراد بالرجوع الى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع هو ألا يرجع اليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع اليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عساه أن يوصى به من حل موضوعى للنزاع . اذا قلنا ذلك كان المطلوب اذن من مجلس الأمن ، فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، أن يستأنس بما وصلنا اليه فى المفاوضات الاخيرة . فهل وصلنا فى هذه المفاوضات الى شىء يصح الاستئناس به ؟ ان المسائل التى اتفق عليها فى مشروع صدقى — بفن لا تصلح أساسا لحل النزاع . فان الجانب المصرى اذا كان قد رضى بالمحالفة وبتأجيل الجلاء فلأنه اعتقد أن الجانب البريطانى قد اعترف له بالوحدة الدائمة لوادى النيل . فما الذى يأخذ مجلس الأمن من هذا وما الذى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها ببعض أوثق الارتباط ! ان مجلس الأمن لا يستطيع أن يوصى مصر بقبول المحالفة اذا هو لم يوص بريطانيا فى الوقت ذاته أن تعترف بالوحدة الدائمة لوادى النيل . ومجلس الأمن لا يستطيع أن يوفق بين الاخلاص الواجب للحليف على حليفه وبين هذه السياسة العدوانية التي تتبعها بريطانيا فى السودان وهى تحاول فصله عن مصر . فليس من المستساغ أن يسلب الحليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يبقى الحلف بينهما قائما ، ما لم يكن حلفا يفرضه القوى على الضعيف ليكون سلطانا مبسوطا وسيطرة مفروضة .

وبعد فان مشروع صدقى — بفن — كما يفهمه الجانب البريطانى — يجعل مصر تشترى حقها الطبيعى فى الجلاء بمحالفة تعقدها مع انجلترا وبضياع السودان . فهل هذا مشروع يسوغ الاسترشاد به فى حل النزاع القائم بين البلدين ! واذا كانت انجلترا تأبى أن تعترف لمصر بوحدتها ، وهى بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء الا مؤجلا ، وتتقاضى المحالفة ثمنا لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه المحالفة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عنها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادى النيل .

\+
\+ \+

والآن ننتقل الى الأسانيد التى ترتكن اليها مصر أمام مجلس الأمن فى مطالبتها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وها نحن نبيّن ذلك فيما يلى :—

أ . الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لسائر أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها جلاء تاما ناجزا وهى تعتمد فى ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الاول : الأحكام العامة فى الميثاق

ورد فى الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذى يبيّن مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة التامة فى السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسي في هذا المعنى هو الذي ورد في المادة الثانية من الميثاق . فقد تكفلت هذه المادة ببيان المبادئ السبعة التي تعمل الهيئة في تحقيق مقاصدها وفقا لها . والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة في السيادة وهذا نصه : "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها " .

وهناك نصوص أخرى في الميثاق تتضافر على تأييد هذا النص الأساسي . بعضها يقضي للشعوب وللأمم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء في المادة الاولى التي تبين مقاصد الهيئة : " مقاصد الأمم المتحدة ما يأتي .... "انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ... وجاء في الديباجة ما يأتي : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا ... وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية " .

وبعض النصوص يحرّم استخدام القوة . فقد جاء في المادة الثانية ما يأتي : يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة او أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو أي وجه آخر يتفق ومقاصد (الأمم المتحدة) " . وجاء في الديباجة ما يأتي : " .... وأن تكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة " .

+
+ +

فالنصوص اذن متواترة متضافرة على تأكيد المساواة في السيادة ما بين الأعضاء .

ومقتضى المساواة في السيادة ألا تسيطر دولة مهما كانت كبيرة على دولة أخرى مهما كانت صغيرة . ويخل بالمساواة في السيادة ان ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى الا اذا رضيت ، على أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا . فلا يكفي الرضاء ابتداء اذا زال بعد ذلك وانعدم . فلو أن دولة رضيت بدخول قوات أجنبية في أرضها ثم بدا لها أن تعدل عن هذا الرضاء وطلبت جلاء هذه القوات فالجلاء واجب في هذه الحالة والا كان بقاء القوات الاجنبية في أرضها بالرغم من أنها طلبت جلاءها ضربا من ضروب السيطرة فرضته عليها الدولة صاحبة القوات المرابطة ، وفي هذا انتقاص من سيادتها واخلاء ظاهر بمبدأ المساواة في السيادة يحرّمه الميثاق .

وهذا التفسير الصحيح لمبدأ المساواة في السيادة أكده المستر بفن في القضية اليونانية عندما رفعت حكومة الاتحاد السوفيتي أمر بقاء الجيوش البريطانية في اليونان أمام مجلس الأمن وطالبت بجلائها . فدفع المستر بفن هذا الطلب بأن الجيوش البريطانية موجودة في اليونان بدعوة من الحكومة اليونانية ، وفي أي وقت تطلب هذه الحكومة جلاء الجيوش البريطانية فان هذه الجيوش تجلو ولا تفرض بقاءها على اليونان . وهذا ما قاله بالحرف الواحد منقولا عن المحضر

الرسمى للجلسة : "Surely an allied country, bound by an alliance and a guarantee, such as Britain is with Greece, is entitled to have troops in a country if invited by that country's government. If the Greek Government decide they do not want us, we are not going to impose ourselves upon them."

وتعليل ذلك ان الأصل هو أنه لا يجوز أن ترابط جيوش دولة فى أرض دولة أخرى وقت السلم لأن هذا مظهر من مظاهر السيطرة التى تخل بالمساواة . فاذا أذنت دولة لدولة أخرى فى أن ترابط قواتها فى أراضيها ، حمل هذا الاذن على أنه عمل من أعمال التسامح acte de tolérance لا على أنه عمل من أعمال الالتزام والا كان الالتزام فيه سيطرة مفروضة من دولة على أخرى ، فانتقاص من سيادة هذه الدولة ، فاخلال بالمساواة فى السيادة ، فانتهاك لحرمة الميثاق . ولا يجوز لدولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة أن تنتقص ولو برضاها من سيادتها مع بقائها عضوا فى هذه الهيئة . اذن يجب أن يحمل الاذن على أنه عمل من أعمال التسامح . ولا تعدو الحال اذن أن تكون القوات مرابطة لمصلحة الدولة التى ترابط القوات فى أراضيها أو لمصلحة الدولة صاحبة هذه القوات المرابطة ، أو لمصلحة الدولتين معا . وفى كل هذه الأحوال تكون الدولة التى ترابط القوات فى أراضيها لها حق التقدير المطلق فى تحديد الوقت الذى تجلو فيه هذه القوات ، ذلك لأن وجود القوات اذا كان لمصلحتها فهى التى تقيس هذه المصلحة وتقدر مقتضياتها ، وان كان لمصلحة الدولة صاحبة القوات المرابطة أو لمصلحة الدولتين معا فالأمر لا يزيد كما قدمنا على أنه عمل من أعمال التسامح يجوز الرجوع فيه والعدول عنه فى أى وقت .

ويخلص من ذلك أن الدولة التى ترابط قوات أجنبية فى أرضها برضاها لها الحق المطلق فى أن تطلب جلاء هذه القوات فى أى وقت تريد . ويجب فى هذه الحالة — كما يقول المستر بفن — أن تجلو هذه القوات وأن لا تفرض بقاءها على الدولة التى ترابط فى أرضها .

وتطبيقا لهذا المبدأ ، يكون وجود القوات البريطانية فى مصر ، ومصر تنادى كل يوم بوجوب جلائها فورا ، عملا غير مشروع ، ومخلا بمبدأ المساواة فى السيادة ما بين مصر وانجلترا ، ومتعارضا مع أحكام الميثاق . ويكون من الواجب أن تجلو الجيوش البريطانية عن مصر فى الحال ، اذا أرادت انجلترا ان تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثانى : نظام الدفاع الجماعى الذى قام عليه الميثاق

على أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى وقت السلم لا يخل فحسب بمبدأ المساواة فى السيادة ، بل هو أيضا يخل بنظام من النظم الأساسية التى قام عليها الميثاق ، وهو نظام الدفاع الجماعى . وحسبنا أن نقرر فى هذا الصدد أن ميثاق الأمم المتحدة أحل لأول مرة فى التاريخ نظام الدفاع الجماعى محل نظام الدفاع الفردى . فهيئة الأمم المتحدة تتولى هى — دون غيرها — حفظ السلم والأمن الدولي ، يتولاه من فروعها بالذات مجلس الأمن بصفة رئيسية ، وتوضع قوات عسكرية تحت تصرفه لهذا الغرض . وهذا هو لب الميثاق .

ويستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز لدولة ان تلجأ الى القوة ، حتى لو كان ذلك لاقتضاء حق لها ، بل يجب عليها أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية طبقا لأحكام الميثاق .

(٢) لا يجوز لدولة من باب أولى أن تقوم بأى عمل من أعمال الاعتداء .

(٣) هيئة الأمم المتحدة وحدها ـ دون غيرها ـ هى التى تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه اذا وقع ، وهى التى تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولى . ومجلس الأمن هو الذى عهد اليه بالتبعات الرئيسية فى ذلك .

(٤) على أنه يجوز استثناء أن تدفع الدولة الاعتداء عن نفسها طبقا للمادة ٥١ من الميثاق . وتضع هذه المادة شروطا أربعة لهذا الدفاع الفردى :

أ ـ أن يكون دفاعا عن اعتداء مسلح وقع فعلا على الدولة .

ب ـ أن تبلغ مجلس الأمن فورا تدابير هذا الدفاع .

جـ ـ أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه .

د ـ أن ينتهى الدفاع الفردى بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير .

(٥) قد يكون الدفاع الفردى عن طريق الجماعات ولا يتصور ذلك الا فى حالة التنظيمات الاقليمية . وتقوم هذه التنظيمات عادة على محالفات دفاعية ما بين الدول الاعضاء . ومن المهمات الأساسية لهذه التنظيمات الاقليمية ما يأتى :

أ ـ تدبير الحل السلمى للمنازعات الاقليمية .

ب ـ القيام بدفاع فردى ـ عن طريق الجماعة ـ ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمى الى التنظيم الاقليمى ، وذلك بنفس الشروط الواجب توافرها فى كل دفاع فردى .

ويستخلص من كل ما تقدم أن الدفاع الجماعى قد حلّ محلّ الدفاع الفردى ، وأن الدفاع الفردى أصبح محرّما الا فى حدود ضيقة .

ويترتب على ذلك أن كل تدبير دفاعى لا يكون جائزا الا اذا كان صادرا عن نظام الدفاع الجماعى لأنه هو وحده النظام المشروع . أما التدبيرات الدفاعية التى تصدر عن نظام الدفاع الفردى فهى غير جائزة الا فى الحدود الضيقة التى يجوز فيها الدفاع الفردى .

ولا شك فى أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى هو تدبير دفاعى صادر عن نظام الدفاع الفردى ، فلا يجوز الا حيث يجوز الدفاع الفردى وبالشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلا . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء ـ أى فى وقت السلم ـ أمر لا يصدر عن نظام الدفاع الجماعى الذى هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام الدفاع الفردى فى الحدود التى أبيح فيها استثناء ـ فهو اذن غير مشروع طبقا لأحكام الميثاق .

وهذا هو السبب فى أن الميثاق لم ينص الا على حالة واحدة يجوز فيها لدولة أن يكون لها نقطة عسكرية فى بلد وقت السلم ، هى حالة بلد وضعت تحت الوصاية . فنصت المادة ٨٢ على

أنه " يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " ، فالبلد تحت الوصاية وحدها هى التى يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية • أما الدولة كاملة السيادة ، التى هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلا فى وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، الا برضاها على أن يكون هذا الرضاء عملا من أعمال التسامح كما سبق القول •

ثم ان وجود نقطة عسكرية ليس أمرا يتعارض مع نظام الدفاع الجماعى فحسب ، بل هو أيضا أمر يتمشى مع نظام توازن القوى ومناطق النفوذ • ذلك ان وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى يخل بالمساواة بين الدولة الأولى وبين سائر الدول التى ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيعتبر هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسعى فى أن تبسط نفوذها على حساب نفوذهم ، فيسعون هم الآخرون الى الحصول على نقطة عسكرية فى أراضى أخرى حتى تتوازن قواهم ، فنعود اذن الى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وهى السياسة العتيقة البالية التى قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة •

+
+ +

الوجه الثالث : السوابق

وجلاء القوات الأجنبية عن الأرض التى ترابط فيها أمر أيدته سوابق مجلس الأمن وأكدته المبادئ التى استرشد بها • واعتبرته الدول الاعضاء فى هيئة الأمم المتحدة واجبا عليها لا يجوز التفكير فى الاخلال به ، ولا التردد فى التزامه • هكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التى كانت ترابط فى أرض الدولة السورية وفى أرض الدولة اللبنانية • وهكذا فعلت الولايات المتحدة الامريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلنده • وهكذا فعلت دولة الاتحاد السوفيتى عندما أخلت الأراضى الايرانية من جيوشها • ثم ان هذا هو المبدأ الذى ساد كل المناقشات فى مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية اليونانية والقضية الأندونيسية • وقد تساءل ممثل الحكومة السوفيتية المسيو فيشنسكى — فى مناسبة القضية اليونانية — عن الأسباب التى تبرر وجود قوات دولة فى أرض دولة أخرى من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، وقال انه سؤال على أعظم جانب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال ان الوفد السوفيتى ، متمشيا فى ذلك مع رأى حكومته ، يرى أن هذه الاسباب لا تخرج عن اثنين :

أ — مساعدة احدى الدول المتحالفة على اخراج جيوش معادية •

ب — حماية مواصلات القوات المتحالفة التى تحتل أراضى دولة كانت معادية •

وهذا يفسر وجود القوات البريطانية والامريكية فى فرنسا وبلجيكا وهولانده لأنها لازمة لحماية الجيوش البريطانية والامريكية التى تحتل المانيا الآن • كما يفسر وجود القوات السوفيتية فى بولنده لحماية القوات السوفيتية التى فى المانيا ، ووجود القوات البريطانية فى ايطاليا لحماية القوات البريطانية فى النمسا • وأضاف ممثل بريطانيا — المستر بفن — سببا ثالثا هو أن يكون وجود هذه القوات بناء على طلب الحكومة التى ترابط القوات فى أرضها • وقد قصد — كما سبق القول — أن

يكون رضاء هذه الحكومة باقيا مستمرا • ذكر ذلك بوضوح فى غير مكان ، فقال فى احدى المناسبات " ان بريطانيا لا تريد البقاء فى اليونان ، والحكومة اليونانية هى التى تلح عليها أن تبقى " وهذا ما قرره فعلا مندوب اليونان المسيو أغنيدس فى نفس الجلسة اذ قال " ان الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليونانى لا يرى أن وجود القوات البريطانية واقع رغم ارادته ، بل ان الحكومة اليونانية هى التى استدعت هذه القوات بناء على اتفاق تم فى ايطاليا بين جميع الأحزاب اليونانية ومنها حزب اليسار " • وقال المستر بفن فى مناسبة أخرى " والآن اذا ما قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها الى القوات البريطانية فانها لا تبقى فى أرضها رغم ارادتها " وقد سبقت الاشارة الى ذلك •

هذه اذن هى الأسباب الثلاثة التى تبرر وجود قوات دولة فى أرض دولة أخرى من الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، ذكرت على سبيل الحصر ، وبعد مناقشات طويلة ، أثناء عرض القضية اليونانية على هذا المجلس •

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب يجوز اعتباره قائما فى القضية التى نعرضها على مجلس الأمن ، فالجيوش البريطانية مرابطة فى مصر اليوم ، لا لاخراج جيوش معادية • فقد خرجت منذ مدة طويلة جيوش المحور من الأراضى المصرية الى غير رجعة ، ولا لحماية مواصلات القوات البريطانية التى تحتل أراضى دولة كانت معادية ، فان هذا السبب غير قائم فى قضيتنا • ولا يجوز القول ان الجيوش البريطانية موجودة فى الأراضى المصرية برضاء من مصر ، فان مصر حكومة وشعبا تطلب وتلح فى الطلب أن تجلو هذه القوات فى الحال •

+
+ +

الوجه الرابع : قرار الجمعية العامة

وهناك أخيرا قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذى صدر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهو يقضى بما يأتى :

"The General Assembly, regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament, recommends the Security Council to accelerate, as much as possible, the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the government to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, <u>and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistant with the Charter and not contradicting international agreements.</u>

وأول ما يلفت النظر فى هذا القرار أنه يربط بحق بين نظام الدفاع الجماعى الذى يقوم عليه الميثاق ووجوب سحب القوات الأجنبية من الأراضى التى ترابط فيها ، لأن وجود هذه القوات يتعارض ـ كما قدمنا ـ مع نظام الدفاع الجماعى •

ولنذكر هنا فى ايجاز كيف صدر هذا القرار الهام من الجمعية العامة ، وما أدلى به ممثل مصر من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .

فى الدورة العادية الماضية للجمعية العامة (سنة ١٩٤٦) انتهز وفد مصر ظرفا مواتيا عندما أخذت اللجنة السياسية فى بحث موضوع خفض السلاح واقامة رقابة دولية على التسليح ، وكان الوفد الفرنسى قد تقدم فى هذا الموضوع اقتراحا هذا نصه :

"The General Assembly, linking closely the problem of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to make available to it the armed forces referred to in article 43 of the Charter. It recommends governments to commence the gradual and balanced withdrawal of their forces stationing outside their own territories and demobilization of their own forces."

فقدم وفد مصر اقتراحا بتعديل يضيف الى الاقتراح الفرنسى الفقرة التالية :

"However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay."

وحوّل التعديل الى لجنة فرعية مهمتها بحث الاقتراحات التى تقدمتها الوفود المختلفة فى موضوع خفض السلاح وتنسيقها بقدر المستطاع . فاقترح المندوب الهندى ادماج الاقتراحين الفرنسى والمصرى فى عبارة جديدة هذا نصها :

"The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the placing at its disposal of the armed forces mentioned in articles 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent."

فقبل وفد مصر هذا الادماج اللفظى اذ رآه لا يغيّر شيئا فى المعنى الذى أراده . واتصل بالوفد الأمريكى يتحسس رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرّا على أن يضيف الى التعديل فى شكله المدمج المتقدم ذكره العبارة الآتية : "...expressed in treaties or agreements or any other agreements."

وقد قصد الوفد الأمريكى بهذه الاضافة أن يكون القرار — عند تطبيقه على الحالات السابقة على صدوره — غير ملزم للدول التى لها قوات عسكرية فى أراضى دول أخرى بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أن تسحب هذه القوات .

ولما كان اقتراح الوفد الأمريكى على هذا الوجه يتضمن اقرارا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فتصبح هذه المعاهدة سببا مشروعا لبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، فقد قرر وفد مصر أن هذا يضرّ بالقضية المصرية . وأصرّ على أن يضاف الى التعديل الأمريكى عبارة تميّز بين المعاهدات التى تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير جائزة .

فقبل الوفد الأمريكى وجهة نظر وفد مصر ، ورضى أن يكون التعديل الذى يتقدم به على الوجه الآتى :

"...expressed in treaties or agreements or any other arrangements, consistent with the Charter."

وعندما أخذت اللجنة الفرعية فى بحث الموضوع ، تقدم الوفد الأمريكى بالتعديل المتفق عليه فناقشته اللجنة ، واقترح الوفد السوفيتى اضافة تزيده تحديدا . وانتهت اللجنة من مناقشتها باقرار التعديل المصرى مضافا اليه التعديل الأمريكى والتعديل السوفيتى على الوجه الآتى :

"...withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements."

وأقرت اللجنة الأصلية التعديل على النحو المتقدم ، ثم أقرته بعد ذلك الجمعية العامة فى هيئتها الكاملة ، وكان ذلك باجماع الآراء .

+
+ +

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يبرز ما ينطوى عليه هذا التعديل من مسائل هامة تتصل اتصالا وثيقا بالقضية المصرية ، فألقى خطابين فى الجمعية العامة ، أحدهما عند نظر الاقتراح الروسى الخاص بالقوات العسكرية المرابطة فى الخارج ، والثانى عند نظر التعديل المصرى بالذات . وننقل هنا بعض فقرات من هذين الخطابين مما يصلح أن يكون تفسيرا معتمدا للتعديل المصرى .

وهذه هى بعض فقرات من الخطاب الأول :

"Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armées impliquent une politique de défense par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des forces armées sur le territoire d'autres Etats implique une politique de défense par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de défense à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de défense par action unilatérale impliquant le système suranné de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et a déjà conduit effectivement dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous en avons déjà subi deux dans les trente années qui viennent de s'écouler. L'esprit de la Charte favorise la politique de défense à travers les Nations Unies, et condamne la politique de défense au moyen de l'action unilatérale. Même lorsque la Charte aborde dans son article 51 la possibilité de défense par action unilatérale, qu'elle soit individuelle ou collective, cette mesure est considérée comme ayant un caractère exceptionnel et provisoire, et comme devant toujours être exécutée sous le contrôle du Conseil de Sécurité. En d'autres mots, la Charte met un terme au système suranné et qui a fait faillite de la défense unilatérale, et inauguré une ère nouvelle, celle de la défense coopérative et universelle."

Tout Etat membre jouit de sa pleine souveraineté. C'est la base même de notre Organisation. On trouve cette base définie dans

la Charte de la façon la plus claire et la plus explicite. L'article 2 dit en effet que l'organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies selon la Charte elle-même est d'ailleurs de développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'égalité souveraine est par conséquent une règle d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut, même par un acte volontaire, abolir ou diminuer son égalité souveraine sans encourir par cela même la déchéance de son droit à être membre de notre Organisation. Or, il va sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une diminution de sa souveraineté. C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est doublé d'un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce principe que le paragraphe 7 de la résolution en cours d'examen recommande le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas dans lequel les troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'Etat intéressé avec son consentement librement et publiquement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être limitativement interprêtée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire duquel les troupes étrangères sont stationnées. Ce consentement peut revêtir la forme d'un traité, d'un accord ou de tout autre arrangement. Mais quelle que soit la forme qu'il prenne, il ne doit pas être entaché d'un vice de violence ou de pression. Il doit être libre, spontané et public. Le consentement arraché par la force, par l'intimidation, par la contrainte, par la menace des forces armées n'est point valable. Là où la force apparaît, le libre consentement disparaît. Cette condition du libre consentement n'est pas la seule. Il est une autre condition à remplir pour que le stationnement des troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre se justifie. Il faut que le consentement sous quelque forme qu'il se présente, qu'il soit exprimé dans un traité, un accord ou tout autre arrangement, soit compatible avec la lettre et l'esprit de la Charte. Bien que nécessaire, le libre consentement n'est pas suffisant. Le consentement doit en outre ne point déroger aux principes fondamentaux établis impérativement par la Charte. Or, nous venons de voir qu'un de ces principes impératifs est celui de l'égalité souveraine de l'Etat membre. En vertu de ce principe nous avons déjà fait constater que l'Etat membre ne peut, même par un traité librement négocié, renoncer à un attribut essentiel de sa souveraineté. Je m'arrête quelque peu sur ce point. Lorsque des troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre, même avec le consentement de celui-ci, il n'est pas possible de déclarer de prime abord si ce stationnement est compatible avec le principe de l'égalité souveraine de cet Etat ou lui est contraire. Tout dépend du but et du caractère de la présence de ces troupes. Si le stationnement a lieu pour une durée prolongée et dans un but de domination, il y a atteinte à l'indépendance et à la souveraineté de l'Etat. Si, au contraire, le stationnement n'implique aucune idée de domination et a pour but uniquement de s'acquitter d'une tâche légitime et conforme aux fins et principes assignés par la Charte aux Nations Unies, un tel état de chose ne se heurte point au principe de l'égalité souveraine de l'Etat. La présence de troupes étrangères est alors

compatible avec la Charte. Tel est le critère auquel on doit s'arrêter pour déterminer si un accord ou traité portant sur le stationnement de troupes étrangères est compatible ou non avec la lettre et l'esprit de la Charte. C'est un critère tiré de la nature des choses, des textes de la Charte, et des principes fondamentaux du droit international."

+
+ +

ولا شك أن قرار الجمعية العامة هو قرار عام يطلق ، لا يقتصر تطبيقه على ما يجد من الأحوال بعد صدوره ، بل يتناول أيضا الأحوال السابقة على ذلك • وقد فهمته مصر وبريطانيا معا على هذا الوجه ، وأراداه كذلك • وهذا واضح كل الوضوح من الظروف التى تقدم فيها التعديل المصرى وما تلاه من التعديلات الأخرى ، كما بيّنا فيما تقدم • فهو اذن قرار ينطبق على مصر كل الانطباق ، بل هو قرار صنع من أجل مصر • ولما كان القرار يوصى بسحب القوات الأجنبية دون ابطاء من الأراضى التى ترابط بها فى دولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت هناك قوات بريطانية ترابط فى أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون ابطاء اذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة •

وقد ذكر القرار استثناء واحدا من هذه القاعدة هو أن يكون هناك رضاء صادر عن حرية واختيار وفى صورة علنية ، تشتمله معاهدات أو اتفاقات تكون متفقة مع الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية •

ولا يصح أن يقال ان معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدتها مصر مع انجلترا فى الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، ويكون من شأنها أن تبرر بقاء القوات البريطانية فى مصر • فأن هذه المعاهدة ينقصها كل الشروط التى نص عليها القرار ، فهى لم تعقد عن حرية واختيار ، ثم هى على كل حال غير قائمة لتغيّر الظروف التى عقدت فيها ، وهى بعد لا تتفق مع الميثاق كما سبق أن بيّنا ، وتناقض فى الوقت ذاته اتفاقية دولية هامة هى اتفاقية قناة السويس •

وقد آن لنا أن نتناول هذه المعاهدة ببيان حاسم من جميع هذه الوجوه •

+
+ +

ب . معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قلنا ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن يحتج بها تبريرا لبقاء الجنود البريطانية فى مصر . فهى معاهدة غير قائمة . ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها ، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها .

فأول سبب يؤدى الى عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أنها منذ البداية لم تعقد عن حرية واختيار ، وقرار الجمعية العامة صريح فى أن المعاهدة التى تبرر بقاء القوات الأجنبية يجب أن تقوم على رضاء حر مختار .

والسبب الثانى هو أن المعاهدة منذ أبرمت وهى تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة فى سنة ١٨٨٨ . وهنا أيضا قرار الجمعية العامة صريح فى وجوب أن تكون المعاهدة غير مناقضة لاتفاقات دولية .

والسبب الثالث هو أن المعاهدة قد تغيّرت ظروفها ، فهى قد عقدت لمواجهة الحرب العالمية الثانية ، فتكون قد استنفدت أغراضها بانقضاء هذه الحرب ، ولم يعد هناك مبرر لبقائها .

والسبب الرابع هو أن المعاهدة ، بقيام ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبحت تتعارض مع أحكام هذا الميثاق . وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق اذا أريد بها أن تكون سببا مشروعا لمرابطة قوات عسكرية أجنبية فى أرض دولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة .

وسنرى أن هذه الأسباب الأربعة من الوضوح بحيث تسوغ لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أن يعلن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦

+
+ +

(١)
معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار

أكرهت مصر على قبول أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المبهظة التى بيّناها فيما سبق ليس فقط تحت ضغط احتلال أراضيها بالقوات البريطانية بل الى ذلك تحت تأثير تهديد مباشر خطير سبق المفاوضات التى أفضت الى عقد هذه المعاهدة . وقد سبق أن سقنا لبيان هذا التهديد وثيقتين رسميتين تبادلهما رئيس الوزارة المصرية والمندوب السامى البريطانى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ تكفى تلاوتهما دون ما تعليق لكى يبدو التهديد — متى جرّد عن اللغة الدبلوماسية التى صيغ فيها والمجاملات المعتادة التى صحبته — سافرا غير مستور . ونعيد هنا بعض الفقرات من تلك الوثائق :

يقول رئيس الوزارة " قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا يسع الشعب المصري وحكومته ومندوبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرّة " .

فيرد المندوب السامى " أخبركم بناء على تعليمات حكومتى أنها ترى أنها بينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى فانها ترى أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين " .

اللهم اذا لم يكن هذا هو التهديد المباشر فكيف يكون التهديد ؟

وما حكم معاهدة ديباجتها هذا التهديد وأطرافها من تعلمون ؟

أول أطرافها بريطانيا التى بعد أن احتلت مصر احتلالا غير مشروع منذ أواخر القرن الماضى لأغراض أنانية بحت وخلقت لنفسها مركزا مغتصبا فيها وظلت تحتلها وتتدخل فى شئونها تؤيدها قواتها وأساطيلها أحست حيال خطر الحرب الداهم بأنها فى حاجة الى مزيد من السلطان فى هذا البلد المغلوب على أمره لتجعل منه قاعدة عسكرية منظمة تحتل أراضيه ومطاراته وموانيه وطرق مواصلاته ولا سبيل لها الى تنظيم ذلك الا بمعاهدة تفرضها على هذا البلد تجعل تشريعاته فى خدمتها وتحت امرتها . وهى فى نفس الوقت لا تنحرف عن سياستها التقليدية القائمة على التوسع فيستطيلون هنا بل تريد أن اتضفى على مركزها المغتصب ثوبا مشروعا يجعل من مصر تابعة لها فى سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا الى أجل موقوت بل الى أبد الآبدين .

وترى لها الى ذلك أن تلوح لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها فى حرب سابقة وأنها مستطيعة أن تعيد الكرة فى تلك الحرب المقبلة فلتركن مصر الى سبيل العقل ولترضخ للقوة ولتتحمل تلك الالتزامات ولتقبل هذا الوضع الجديد خير لها وأبقى ، وطرفها الثانى مصر التى تعلم أن مركز بريطانيا فى أراضيها انما هو مركز غير مشروع يمس باستقلالها ويخدش كرامتها والتى ما زالت تنوء بحمل الاحتلال لم تستطع الفكاك عنه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تنصفها ، تدرك أن بريطانيا جادة فى طلب المزيد من سلطانها تأهبا للحرب الداهمة . وتستمع الى التهديد قريب التحقيق فتجد نفسها حيال شرين : اما أن تطلق لنفسها حريتها فى طلب حقوقها كاملة غير منقوصة فتفشل المفاوضات فيضيق بها صدر بريطانيا فتفرض عليها الحماية ، واما أن تطأطئ رأسها للعاصفة مؤقتا فتنقذ من سيادتها ما يمكن انقاذه وتنتزع من فك الأسد ما تطيق انتزاعه ، ثم هى توقن بأن معاهدة تقضى بتلك الأحكام التى تفرضها عليها بريطانيا انما هى معاهدة باطلة لاخلالها بأحكام اتفاقية دولية هى اتفاقية قناة السويس ، وتقرر أن بريطانيا انما تريد أن تفرض عليها تلك الالتزامات المبهظة خدمة لضرورة عاجلة ثم ما تلبث أن تنقضى تلك الالتزامات بزوال تلك الضرورة وتؤمن بأن الأوضاع الدولية ما تلبث بعد جلاء تلك الأحداث الداهمة وصفاء الجو أن تقوم على أسس جديدة تنحو بالسياسة الدولية منحى قويما وأن بريطانيا كما هو مفروض فيها ومطلوب منها سوف تأخذ نفسها بالعهد الجديد .

مصر حيال كل ذلك تقبل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع المعاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وضعا دائما لها . ألم يكتب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر الى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى

اذا قلت انه ليس ثمّ مصرى كائنا ما كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال " .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرض هذه القيود الأبدية عليها لولا هذا التهديد المباشر تسنده القوات البريطانية المرابطة فى مصر ولولا علمها أن هذه المعاهدة مصيرها الى الزوال بانتهاء الحرب التى كانت هى الدافع المباشر لعقدها ، ويقينها أن تلك الحرب سوف تطالعنا نهايتها بفجر عهد جديد وقيام هيئة دولية تستطيع أن تلجأ اليها تطلب منها انصافها ، تلك الهيئة التى ظلت تفتقدها فى الماضى .

واذا قيل ان هذا التهديد لا يحول دون نفاذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد ولأن الاكراه ليس وجها للطعن فى المعاهدات الدولية ، كان ردنا على ذلك أننا فى عهد ميثاق الأمم المتحدة وأن الاكراه اذا لم يكن معتبرا عيبا يعيب رضا الدول وفقا لأحكام القانون الدولى فى ظل العهد القديم فلأن الحرب كانت وسيلة مشروعة لفض المنازعات ، فكان من الجائز للمنتصر أن يفرض شروطه على المقهور فى معاهدات الصلح ولا يقبل من هذا الأخير أن يحتج بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الاكراه . أما الآن فى عهد ميثاق الأمم المتحدة فان الحرب قد استبعدت من وسائل فض المنازعات ، وأقيمت علاقات الدول على أساس مبدأ المساواة فى السيادة ، ومنعت الدول من استخدام القوة على أى وجه لا يتفق وأحكام الميثاق وتلك أسباب تتضافر كلها لمنع اكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قبول التزام ما . أليس وزير الخارجية البريطانية نفسه هو القائل بمناسبة وجود القوات السوفيتية فى ايران :

" The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion, whilst the Soviet Government was still occupying a part of Iran.

" It was inadmissible to negociate, attempt to negiciate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

ثم هو الذى يقول فى نفس المناسبة :

" We are powerful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do represent power, and power does count in negociations.

" Yet, Iran, that small power has to negociate, with an army of I cannot tell how many thousands, on her territory at this moment. But it does seem to me for them to have to negociate alone with, shall I say, the watchfulness, the sense of justice and the holding of the balance of this new United Nations Organisations at their disposal, would be most unfortunate and would be misunderstood:

" Indeed, I personally take the view, if I was in this position and it was my Government, with the power, military and economic, that we represent that was in conflict or dispute or disagreement with any small power, I should welcome that small power having at its elbow the assistance of a Council of this character."

ولا ريب أن المبادئ التى نادى بها الميثاق تجعل أمرا غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكـز دولية على أساس رضا يعيبه الضغط أو الاكراه ، وأن يعترف بهذه الأوضاع أو المراكز بحق البقاء فى ظل الميثاق . بل ان الذى يتفق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكز الممتازة التى تحصل عليها دولة عظمى برضا دولة صغرى انتزعته منها بالقوة أو الضغط أو التهديد سافرا كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا فى شأنها معيبا .

ويجب أن يعتبر الرضا معيبا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المنتزع بطريق الاكراه ما زال له مظهر ممتد مجاف لمبادئ الميثاق .

والجمعية العامة عندما اشترطت أن يكون رضا الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى أراضيها رضاء حرا لم تفرق بين رضاء صدر قبل الميثاق أو بعده .

\+
\+ +

(٢) معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس فى عام ١٨٨٨ وتتلخص أحكامها فى حكمين رئيسيين :

الاول ــ تقرير حيدة القناة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لاحدى الدول المحاربة .

الثانى ــ اعتبار مصر وحدها (وتركيا صاحبة السيادة الاسمية وقتئذ) صاحبة الحق فى اتخـاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية والدفاع عن سلامة القناة وحيدتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يعطله ولا يحول دون استعماله الأحكام الواردة فى الاتفاقية لتنظيم حريـة المرور فى القناة كما لا تحول تلك الأحكام دون اتخاذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها .

أما الحكم الأول فأساسه اعتبار القناة طريقا عالميا للمواصلات ، وأما الحكم الثانى فأساسـه أن مصر هى الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فى المادة الثامنة منها تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيـا فى وضع قوات لها بجانب القناة لتشترك مع مصر فى الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما تقضى به تلك المعاهدة من اعتبار القناة طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للأمبراطورية البريطانية .

وهذا الاعتبار اذا قالت به بريطانيا يجوز أن تقول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولاندا والبرتغال ممن تمتد أملاكها فى أفريقيا أو آسيا . اذ القناة طريق أساسى للمواصلات بين الأجـزاء المختلفة لأملاكها جميعا . واعتبار القناة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعتبارات جميعا ويستظهر هذا المعنى بالنسبة لهذه الدول كافة اذا قصد به أن تكون القناة طريقا أساسيـــا لمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقا أساسيا لمواصلاتها وترتيب أثر خطير على هذا التخصيص هو تقرير حقها فى ابقاء قوات لها على ضفـاف القناة للدفاع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام الاتفاقية متناف مع مبدأ الحيدة والمساواة الذى تقضى به . وهذا التعارض لا يعنى الا بطلان معاهـدة سنة ١٩٣٦ وهى معاهدة ثنائية لاخلالها بأحكام اتفاقية دولية معقودة بين عدة دول

اذ لا تملك دولتان بحضر ارادتهما الاخلال بالأحكام التى اتفقت عليهما مجموعة من الدول لانشاء وضع دولى مثل الوضع الذى أنشأته اتفاقية قناة السويس . واذا كانت بريطانيا قد أبدت بعض التحفظات على الاتفاقية المذكورة فهى قد عادت بعد ذلك الى الاقرار بنفاذ أحكامها أكثر من مرة .

فعلت ذلك فى الاتفاق الودى الذى تم بينها وبين فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، اذ أعلنت فى المادة السادسة من هذا الاتفاق انضمامها الى أحكام اتفاقية القناة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وقبولها تنفيذ هذه الأحكام (ولم تستثن الا النص القاضى باجتماع ممثلى الدول فى القاهرة للسهر على تنفيذ المعاهدة) .

وفعلت ذلك أيضا فى سنة ١٩٣٨ — أى بعد ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ — فى التصريح الذى وقعته مع ايطاليا فى روما فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ ، وقد أعلنت الدولتان فيه ما يأتى : " ان حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الايطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة فى الاتفاقية التى أمضيت فى الاستانة يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بها ، وهى الاتفاقية التى تضمن فى جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس " . وقد أبلغ كل من السفير البريطانى فى روما والحكومة الايطالية نص هذا التصريح فى يوم توقيعه الى وزير مصر المفوض فى روما بصفته ممثلا لدولة المملكة صاحبة السيادة على القناة . وقد رد عليهما وزير مصر المفوض فى نفس اليوم بما يأتى : " أتشرف باخطار سعادتكم بوصول المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم التى بلغتمونى سعادتكم بها التصريح الخاص بقناة السويس الذى وقع اليوم منكم ومن سعادة ..... ولى الشرف بابلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية باعتبارها حكومة الدولة المالكة للقناة تثبت نية حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية وتشترك معهما فيها " .

ولا شك فى أن وجود نقطة عسكرية فى منطقة القناة يعتبر خرقا لحياد هذه القناة المضمون باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا هو ما يقوله اللورد ملنر نفسه فى تقريره المعروف ، فقد ورد فى هذا التقرير ما يأتى : " ان وجود جنود بريطانية فى منطقة القناة المحايد يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، اذ حياد القناة مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القناة اخلالا دائما يعد خرقا لذلك الحياد " .

ولا شك أيضا فى أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة يجعل لبريطانيا امتيازا على جميع الدول بالنسبة الى هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ ونصها ما يأتى : " تقرر الدول الموقعة أنه تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة فى القناة ، وهو المبدأ الذى يعتبر احدى دعائم هذا الاتفاق ، أنه لا يجوز لاحداها أن تحاول الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية ولا على مزايا بالنسبة الى القناة فى الاتفاقات الدولية التى يجوز عقدها فى المستقبل . هذا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا باعتبارها صاحبة السيادة " .

كذلك النص فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على اشتراك بريطانيا وحدها ـ دون غيرها من الدول ـ مع مصر فى الدفاع عن حيدة قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها ـ يتعارض مع المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطلب فى ذلك معونة الا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذاك) . وهذا هو نص المادة ٩ : " تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سلطاتها المستفادة من الفرمانات ومن الشروط الواردة فى هذا الاتفاق الاجراءات اللازمة لاحترام تنفيذ هذا الاتفاق . واذا لم يتوفر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معونة حكومة الدولة العلية ... " .

يخلص اذن من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان القناة اقليم مصرى وهو طريق عالمى للمواصلات ، اذ تضيف معاهدة سنة ١٩٣٦ معنى جديدا غير موجود فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو ان القناة طريق للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . واتفاقية سنة ١٨٨٨ تقصد بجعل القناة طريقا عالميا للمواصلات ان يستغرق هذا العموم كل تخصيص للقناة فى أن تكون طريقا لدولة بالذات .

(٢) بينما تجعل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق الدفاع عن حرية المرور فى القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المعونة فى ذلك الا من تركيا وقت ان كانت لها السيادة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا ـ وحدها دون غيرها من الدول ـ شريكة لمصر فى هذا الحق . والواجب ان يكون الحق فى الدفاع عن القناة ـ فيما لو عجزت مصر عن ذلك ـ لجميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنع اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان تعطى أية دولة امتيازا بالنسبة الى القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتيازا ذا خطر كبير هو أن ترابط بقواتها العسكرية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حياد القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تخرق هذا الحياد لمصلحة بريطانيا عن طريق قواتها العسكرية المرابطة فى هذه المنطقة .

+
+ +

ومن العجيب ان بريطانيا لا ترى أن فى وجود قواتها العسكرية فى منطقة القناة اخلالا باستقلال مصر ، بل هى تزعم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تجعل لقواتها العسكرية هذا الحق لا تنطوى على اخلال بالمساواة فى السيادة بينها وبين مصر . وبريطانيا هى نفسها التى ترى ان وجود قاعدة عسكرية للروسيا فى الدردنيل فيه اخلال باستقلال تركيا لا تجوز الموافقة عليه . وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك اكثر من مرة . وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت على لسان المستر بفن فى مؤتمر العمال فى مارجيت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ ، اذ قال (نقلا عن البرقيات الواردة فى الصحف : انظر الاهرام عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) ما يأتى : " ان بريطانيا

لا تزال تريد ان تعيد الدول التى وقعت اتفاقية مونتريه النظر فى المعاهدة الخاصة بالدردنيل . ولكنها - أى بريطانيا - لا تستطيع بحال ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة فى المضايق . ان روسيا تريد الحصول على قاعدة فى تلك المضايق ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبا لا يستهان به من استقلالها . ولهذا نرى لزاما علينا ان نرفض طلب روسيا " .

(٣) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغيّر الظروف التى عقدت فيها

لا حاجة بنا ان نفيض فى تقرير القاعدة الدولية المعروفة من ان تغيّر الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات . وهذا هو مقتضى الشرط المعروف فى القانون الدولى بشرط بقاء الشئ على حاله clause rebus sic stantibus . فكل معاهدة تعتبر منطوية على شرط ضمنى هو بقاء الشئ على حاله ، فاذا تغيّرت الظروف التى عقدت فى ظلها المعاهدة ، او انقضت الاسباب التى أدت الى ابرامها فان ذلك يستتبع حتما انقضاء المعاهدة .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنطوى على شرط ضمنى ببقاء الشئ على حاله فحسب ، بل هى تنطوى على شرط صريح بذلك . جاء ذكره فى عدة مواضع نكتفى بالاشارة الى أهمها :

(١) قصد بالمعاهدة ان تساير الظروف العالمية العامة ، فنصت المادة العاشرة على انه ليس فى احكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به ان يمس بأى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التى قد تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين او عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ . ومعنى ذلك ان المحالفة التى فرضتها المعاهدة وان كانت ابدية ، الا انها فى نظر واضعيها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى .

(٢) رأينا ان المادة العاشرة من المعاهدة تنص على ان احكامها لا تمس احكام عهد عصبة الامم . والمادة ١٩ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الحق فى توجيه نظر الطرفين فى معاهدة الى وجوب اعادة النظر فيها اذا اصبحت لا تتلاءم مع ما استجد من الظروف . ومعنى ذلك ان مصر عندما وقعت على معاهدة سنة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاضعة لاعادة النظر وفقا لاحكام المادة ١٩ من عهد العصبة .

(٣) تقضى المادة ١٦ من المعاهدة فى صراحة تامة باعادة النظر فيها بعد مدة معينة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن القول بوجه عام ان واضعى معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا اخضاعها للظروف الدولية التى كانت سائدة وقت ابرامها ، كما فعلوا فى نظام الحلف والدفاع وفى نظام الامتيازات الاجنبية . وقصدوا كذلك اخضاعها للظروف التى ستسود فى المستقبل وقد نصوا صراحة على ذلك فى المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير علينا بعد ذلك ان نثبت ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد تغيّرت ظروفها . ويكفى أن نشير الى الحقائق الآتية :

(١) ان الاماكن التى حددت فيها النقطة العسكرية ، والشروط التى فرضت على مصر ، والطرق والسكك الحديدية التى ورد ذكرها فى المعاهدة ، وغير ذلك من الملابسات ، كل هذا قاطع فى ان المقصود من المحالفة هو التحصن ضد الحرب التى كان العالم يتوقعها وقت ابرام المعاهدة ، وهى الحرب التى نشبت فعلا بين الحلفاء ودول المحور ، وانتهت باندحار دول المحور اندحارا نهائيا • فتكون المعاهدة بذلك قد استنفدت أغراضها • ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنت بشرط فاسخ هو هذه الحرب العالمية الثانية ، وقد انقضت الحرب ، فتحقق الشرط ، فانفسخت المعاهدة •

(٢) ان الحرب العالمية الاخيرة قد استحدثت من الجديد فى الفن الحربى وفى الاسلحة الحربية ما جعل الاحتياطات العسكرية التى اتخذت فى سنة ١٩٣٦ لا غناء فيها • ولا شك ان هذا يقضى على الامبراطورية البريطانية بمراجعة خططها الاستراتيجية ، وواضح انها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للجلاء عن مصر •

(٣) ان نظام الدفاع الفردى الذى قامت عليه معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعى كما سبق القول • فاصبح من غير المفهوم التمسك بهذه المعاهدة بعد أن تغيّر الاساس الذى تقوم عليه هذا التغير الجوهرى •

على ان انجلترا نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة فى الرد الذى استجابت فيه بفتح باب المفاوضة ، وفى تسليمها فى المفاوضات التى جرت بعد ذلك بالغاء هذه المعاهدة جملة واحدة •

وتسعى انجلترا مع ذلك ان تحل معاهدة جديدة محل المعاهدة التى انقضت بتغيّر الظروف ، وفاتها ان الميثاق قد اغناها عن ذلك ، فمصر بحكم انها عضو فى هيئة الامم المتحدة ، قد قبلت التبعات التى تقع على عاتقها بمقتضى المادتين ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق •

وهى تعلن أنها على أتم استعداد للاتفاق مع مجلس الامن على أن تضع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولى ، وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق •

وتعلن فوق ذلك انها على كامل الاستعداد ، وفقا للمادة ١٠٦ ، للتشاور مع الدول الخمسة ومع اعضاء الامم المتحدة الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولى ، وذلك الى ان يصبح الاتفاق الذى تعقده مع هذا المجلس معمولا به على الوجه الذى يرى معه انه اصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته •

+
+ +

(٤)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع احكام الميثاق

سبق ان استعرضنا احكام معاهدة سنة ١٩٣٦ • ورأينا أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتفظ بها انجلترا فى منطقة القنال وقت السلم ، وعلى تحالف دائم ابدى يقوم بين مصر وبريطانيا •

وكلا الأمرين يتعارض تعارضا صريحا مع أحكام الميثاق .

+
+ +

أما النقطة العسكرية التى تحتفظ بها انجلترا وقت السلم ، فقد بيّنا فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعارض مع وجودها . ورأينا أن هذه الأحكام تميّز ما بين وقت الحرب ووقت السلم . ففى وقت الحرب لا تجوز مرابطة جنود أجنبية فى أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة الا تطبيقا للمادة ٥١ وبعد استيفاء شروطها كما قدمنا . وتكون المعاهدة التى ترابط بمقتضاها هذه القوات ضربا من ضروب التنظيمات الاقليمية التى نص عليها الميثاق .

وفى وقت السلم لا يجوز أن ترابط جنود أجنبية فى أرض الا لبلد تحت الوصاية . وذلك طبقا للمادة ٨٢ من الميثاق ، وهى تنص على أنه " يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " . أما البلد الذى لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استراتيجية ، ولا أن ترابط فى أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن فى هذا فرض سيطرة عليه ، وفى فرض السيطرة عليه اخلال بمبدأ المساواة فى السيادة . ويؤكد هذا الحكم المادة ٧٨ من الميثاق ، وهى تنص على أنه " لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة الامم المتحدة " ، اذ يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة فى السيادة " .

ومما يقطع فى ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت فى سان فرنسيسكو باقتراح يرمى الى انشاء مناطق استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع اقرار مبدأ مرابطة القوات الأجنبية فى أراضى دولة لا تكون تحت الوصاية ، ولكنها سحبت اقتراحها أمام المعارضة الشديدة التى وجهت اليه ، فلم يتقرر مبدأ انشاء المناطق الاستراتيجية الا فى البلاد الموضوعة تحت الوصاية كما قدمنا . وفى مناسبة مناقشة القواعد العسكرية التى سينشئها مجلس الأمن اقترح مندوب أورجواى التعديل الآتى : " يتلقى البلد الذى ستنشأ فيه قواعد كبيرة للعمليات الحربية أو البحرية أو الجوية ولا يستطيع تمويلها وحده معونة اقتصادية وفنية اذا طلب ذلك ، على أن تظل تلك القواعد تحت امرة ذلك البلد ، وعلى أن يديرها رجال من رعايا البلد المذكور دون غيرهم " . وقد قدمت أخيرا لجنة أركان الحرب لمجلس الأمن أول تقرير لها الى المجلس ، ويتبين من هذا التقرير أن الدول الكبرى ليست متفقة فيما بينها هل يجوز للقوات التابعة لمجلس الأمن أن ترابط فى نقط عسكرية داخل أراضى الدول الاعضاء ، أو لا يجوز لها الا حق المرور باتفاقات خاصة وفى الوقت المناسب ؟ وهذا يدل على التشدد فى السماح لقوات عسكرية أن ترابط فى غير بلدها ، حتى لو كانت هذه القوات هى القوة التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجد الا استثناء واحد يجوز فيه أن ترابط قوات أجنبية فى أرض دولة من الاعضاء ، هو أن يقع ذلك برضاء هذه الدولة رضاء باقيا مستمرا . وقد رأينا فيما تقدم أن هذا الجواز مبنى على أن الرضاء الباقى المستمر انما هو رخصة يجوز فى أى وقت الرجوع فيها ، فينتفى احتمال السيطرة . ولا يكفى الرضاء ابتداء ، بل يجب أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا ، لأن الرضاء اذا انقطع وبقيت الجنود الأجنبية مرابطة بالرغم من انقطاع الرضاء ، كان فى هذا معنى السيطرة .

ويترتب على ذلك أن المعاهدة التى تجعل الحق لقوات دولة من الأعضاء أن ترابط فى أرض دولة أخرى من الأعضاء فى وقت السلم تكون متعارضة مع أحكام الميثاق ، لأن المعاهدة تتضمن معنى الالزام ، والالزام يتنافى مع الرخصة •

ويستخلص من ذلك أن قيام قوات أجنبية فى أرض دولة من الأعضاء غير جائز ، سواء أفرضته القوة ، أم أدى الواقع الى ارتضائه ، أم نشأ عن تنفيذ : معاهدة • فتكون معاهدة سنة ١٩٣٦ متعارضة اذن مع أحكام الميثاق فيما يخص النقطة العسكرية •

+
+ +

وهى متعارضة أيضا مع أحكام الميثاق فيما يخص المحالفة الأبدية • وقد قدمنا أن المحالفة الأبدية لا تقوم الا بين أجزاء الدولة الواحدة أو بين التابع والمتبوع • ولما كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى الا أن تكون تابعة لها • والتبعية اخلال بمبدأ المساواة فى السيادة •

ويكفى للتثبت من ذلك الرجوع الى أحكام التحالف فى معاهدة سنة ١٩٣٦ • فهى تفرض على مصر واجبات ثقيلة فى حالة الحرب ، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضى المصرية • فالمساعدة التى تقدمها مصر لانجلترا فى وقت الحرب ليست مساعدة الند للند ، بل هى مساعدة تقدمها مصر لانجلترا فى حماية مصر نفسها • فهل يكون تحالفا حقا أن تتعهد دولة بأن تحمى دولة أخرى ، فتتعهد الدولة الأخرى أن تساعد الدولة الأولى فى قيامها بهذه الحماية ! أليس هذا تعاقدا يقع فى الأصل وبالذات على حماية الدولة الأخرى ، حتى لو كان فى هذه الحماية حماية للدولة الأولى ؟ ثم يكون هذا التعاقد الى الأبد ! أليست هذه صورة مستورة أو مكشوفة من صور الحماية ! وهى حماية لا تقتصر على وقت الحرب ، بل تمتد الى وقت السلم اذ تتعهد مصر ألا تتخذ فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة • وهذا معناه أن جميع علاقات مصر الخارجية تخضع لاشراف انجلترا ورقابتها ! ويكون هذا أيضا الى الأبد ! ومما يلفت النظر أنه بالرغم من أن المادة الرابعة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تقضى بأن هذه المعاهدة تلغى جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة ، فان فرنسا لا تزال تتمسك باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك فى احدى المناسبات !

لا شك اذن فى أن هذا التحالف الأبدى بما يجرّه من واجبات فى وقت الحرب وفى وقت السلم معا يتضمن معنى من معانى التبعية • والتبعية تتنافى مع المساواة • والمساواة واجبة بمقتضى أحكام الميثاق • فالتحالف الأبدى يتعارض مع هذه الأحكام •

+
+ +

ثبت اذن أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق • وقرار الجمعية العامة صريح فى أن المعاهدة التى تتعارض مع أحكام الميثاق لا تصلح سببا مشروعا لبقاء قوات أجنبية فى أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة •

وليس يعنينا بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع الى المادة ١٠٣ من الميثاق . وتنص هذه المادة على أنه " اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على الميثاق " . وقد قيل فى صدد هذه المادة انها أضيق مجالا من نظيرتها فى عهد عصبة الأمم . فقد كانت المادة ٢٠ من هذا العهد تقضى بالغاء المعاهدات التى تتعارض معه . أما الميثاق فيكتفى بترجيح الالتزامات الناشئة عنه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى . فهو لا يلغى بطريق مباشر المعاهدات التى تتعارض مع أحكامه ، ولا يعرض لذلك الا بطريق غير مباشر فى ثنايا المادة ١٤ حيث أجيز للجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف أيا كان منشأه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فان فيها الغناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تفسر به هذه المادة هو أنه متى وقع تنافر بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها الى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوى أن يكون التعارض راجعا الى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق فى ظروف معينة . والتزامات مصر الواجبة بالميثاق تتعارض مع التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ذلك ان التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعى ، تشترك فيه مصر مع سائر الدول ، لا مع انجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردى ، تنفرد به مصر وانجلترا وحدهما ، دون سائر الدول ، فتلتزم مصر أن تبذل لانجلترا المعونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم ، دون أن تكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع الى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب اذن تعطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ الى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفاع فردى مع انجلترا وحدها الا فى حدود المادة ٥١ من الميثاق . ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم .

على أننا اذا أردنا أن نخرج من هذا المجال الضيق الذى تدور فيه المادة ١٠٣ من الميثاق الى المجال الواسع الذى يسمح مباشرة باعادة النظر فى المعاهدات التى لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضى ، لوجدنا سندا لذلك فى المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضى بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم ، بما فى ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التى تبيح اعادة النظر فى المعاهدات .

فمصر اذن قد تعاقدت مع انجلترا فى سنة ١٩٣٦ على أساس عهد عصبة الأمم ، أى على أساس وجوب اعادة النظر فى المعاهدة متى أصبحت غير صالحة للتطبيق .

فلمصر اذن أن تستند الى المادة ١٠٣ من الميثاق والى المادة ١٩ من العهد . ولكنها تستند فوق هذا وذاك الى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخطا بنا خطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشروعا لبقاء القوات الأجنبية فى أرض دولة من الأعضاء أية معاهدة تكون متعارضة مع الميثاق .

+
+ +

(٥)

هذه هى الأسباب التى من أجلها تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة . فهى لا تصلح اذن أن تكون مبررا لبقاء الجيوش البريطانية فى مصر .

والأسباب التى بسطناها فيما تقدم هى من الوضوح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن الى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة تفرض على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا ، واحتلالا عسكريا لمدة عشرين سنة على الأقل — كيف يتردد فى أن يقول ان هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وأن هذا التعارض ظاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، فليس فى حاجة الى بحث قانونى خاص أو الى أى عناء فى استظهاره .

ان المستر بفن نفسه كثيرا ما وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة عتيقة تنقصها الروح العصرية ، وبأنها تقرر الاحتلال . وقد أوردنا أقوالا له فى ذلك . وها هو فى الشهر الماضى (٢٩ مايو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول فى مؤتمر حزب العمال الذى انعقد فى مارجيت ، فيصرح بما يأتى نقلا عن البرقيات المنشورة فى الصحف (الأهرام ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) : " ولما خف الخطر وولينا الحكم ، لم نرض قط بالنزول عن مركزنا ، والذى أبدينا استعدادنا لقبوله هو استبدال معاهدة بين ندين بالمعاهدة القائمة على أساس الاحتلال وهو أساس عتيق " .

وبريطانيا نفسها اعترفت بوجوب الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووافقت مصر على ذلك ، فكانت أول مادة فى مشروع صدقى — بفن هى التى تنص على هذا الالغاء .

+
+ +

لذلك تحرص مصر على أن تبين أن النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ليس نزاعا قانونيا مما يدخل فى نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من الميثاق ، وأن الخلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما اذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة . ان الخلاف أكبر من ذلك خطرا ، فان بريطانيا سلمت لمصر بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلا خلاف اذن فى أن هذه المعاهدة ، مهما كان الأمر فى صحتها أو فى بطلانها ، واجبة الالغاء . وانما الخلاف هو فيما يأتى : ما الذى يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد الغائها ؟ انجلترا تقول معاهدة تحالف أخرى تتعاقد عليها مع مصر . ومصر تقول بل يجب أولا أن ترد الى مصر سيادتها ، وأن يعترف

لها بحقوقها الطبيعية فى استقلالها وفى وحدتها ، ثم ينظر بعد ذلك فى أمر التحالف. فالنزاع اذن بين مصر وانجلترا يتعلق بسيادة مصر واستقلالها ووحدتها لا بمجرد خلاف على مسألة قانونية .

+
+ +

وبعد فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتى : " على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة . "

ونحن نقرر أن هذا النص لا يجيز لمجلس الأمن أن يوصى مصر وانجلترا أن يعرضا نزاعهما على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول هو أننا لسنا بصدد منازعة قانونية محضة ، بل ان العنصر الغالب فى نزاع مصر مع انجلترا هو ، كما قدمنا ، العنصر السياسى ، اذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة .

والسبب الثانى هو أن النص - وهو اذا طبق على النزاع فلا يطبق الا من طريق الاحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هى المنطبقة كما قدمنا - لا يلزم مجلس الأمن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل . بل كل ما يقوله النص هو أن مجلس الأمن يراعى ذلك بصفة عامة .

ومراعاة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضى أن يميّز بين منازعات قانونية يوصى بعرضها على محكمة العدل ، وأخرى يحتفظ بها ليوصى هو نفسه بتسوية لها . وأفضل معيار للتمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المنازعات التى لا تحتاج الى بحث خاص أو الى عناء للكشف عن وجه الحقيقة فيها يستبقيها المجلس ليقوم بتسويتها بنفسه ، لا حاجة لعرضها على محكمة العدل ما دام الأمر فيها ظاهرا بيّن الوضوح . وقد قدمنا أن هذه هى حالتنا .

والسبب الثالث هو أن النص يشترط فى التوصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة . واذا رجعنا الى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية وجدناه يقضى فى المادة ٣٦ بجواز أن تقرّ الدولة الولاية الاجبارية للمحكمة ، بمحض اقرار منها ، فى جميع المنازعات القانونية المتعلقة بمسائل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقبولها الولاية الاجبارية للمحكمة القديمة - وهذا يسرى مفعوله على المحكمة الجديدة - فى المسائل المعينة المشار اليها فى المادة ٣٦ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية علقت قبولها هذا على تحفظات يعنينا أن نستظهر منها التحفظ الثالث ، وهو يقضى بأن يستبعد من ولاية المحكمة الخلاف المتعلق بحقوق سيادة مصر أو بمسائل تدخل طبقا للقانون الدولى فى صميم ولايتها . ولا شك فى أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل التى تتعلق بسيادتها واستقلالها ووحدتها موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة فى العالم ترضى بذلك . وقد قدمنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هو تحكيم فى سيادة مصر واستقلالها ووحدتها . وهذا ممتنع ليس فحسب بمقتضى التحفظ الذى تقدمت به مصر ، بل أيضا بمقتضى القواعد الدولية المستقرة فى هذا الشأن . ويترتب على ذلك أن النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . ولما كان مجلس الأمن لا يوصى بعرض نزاع على محكمة العدل الا وفقا لأحكام نظامها الأساسى ، فهو اذن لا يستطيع أن يوصى بعرض النزاع القائم ما بين مصر وانجلترا على هذه المحكمة .

السودان

القسم الأول

وحـــدة وادى النيـــل

=======

عناصـــر الوحـــدة

=============

"If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its resemblance to a palm-tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympathetic connection between Egypt and the southern provinces. The water - the life of the Delta - is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree, to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious; but Egypt does not benefit alone. The advantages of the connection are mutual; for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt , Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upper air? Here, then , is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided; to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled; to collect energies which, concentrated, may promote a common interest; to join together what could not improve apart - these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise."

ان الذى قال هذا عن وحدة وادى النيل ليس مصريا كما قد يظن • لقد جرى هذا التشبيه الدقيق الرائع على قلم رجل من الانجليز • لا بل على قلم قداب من أقطاب الاستعمار البريطانى ، هو المستر تشرشل رئيس حزب المحافظين ، وأكبر غلاة المستعمرين • وقد ختم بهذه العبارات الرائعة كتابه المعروف "The River War. 1902 pp. 363-364 " وله تشبيه آخر لا يقل فى الروعة عن هذا التشبيه اذ يقول : " ان السودان كقطاس ، مصر أنبوبته التى يستنشق منها الهواء • فاذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " •

وليس من شك فى أن السودان يضمه الى مصر عناصر وحدة وثيقة • وهى عناصر متنوعة ، لعلنا نستطيع جمعها اذا قسمناها الى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية •

+
+ +

١ــ العناصـــر الطبيعيـة

هى عناصر جغرافية واتنوجرافية واستراتيجية •

(١) العناصر الجغرافية

" والواقع ان شمال الوادى مدين بوجوده وخصوبته للجنوب • فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل اليه من الجنوب تلك العناصر التى كونت أراضيه • فتربة مصر تربة منقولـــة

لم تتكون محليا ، والمعادن التى تتركب منها انما يمكن أن ترد الى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة ٠٠٠٠٠ ولا تزال هذه المصادر - التى خلقت تربة مصر - تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ، ويعوضها مما فقدته من الخصوبة " ٠

" والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تدخل كثير من المظاهر الطبيعية فى الشمال والجنوب ٠ فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات انما هى حالة تدرج طبيعى لا يحسّ الانسان فيه بانتقال فجائى بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها ٠٠٠٠٠ ويمكننا أن نقرر ٠٠٠ أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن الا أن تكون حدودا صورية أو اتفاقات ادارية ٠ اذ ان الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعى فجائى يمكن أن نبرر به هذا التحديد ٠ وانما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ٠ سيما أن هذه الحدود القائمة انما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وتترك الجزء الآخر منها فى حدود السودان " ٠

+
+ +

(٢) العناصر الاتنوجرافية

" نحن اذن فى حوض النيل أمام تدرج بطىء لمسناه فى المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها ٠ وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التى تسكن وادى النيل ، وتتوزع بين أقاليمه فى الشمال والجنوب ٠ وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة ٠ اذ من المستحيل أن نرى تغيّرا فجائيا فى أحدها ونحن ننتقل من منطقة الى منطقة أخرى مجاورة ٠ وعلى هذا فان الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية ٠٠٠٠٠ ويقسمون السودان على أساسه الى سودان شمالى قوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغى ألا نغالى فى أهميته العلمية ، وأن ننظر اليه كمحاولة من تلك المحاولات التى تقرب بها صور الأشياء الى أذهان العامة أو صغار التلاميذ " ٠

والتاريخ الاتنوجرافى لسكان وادى النيل يدل على أن هناك عنصرين غالبين تعاقبا على الوادى ، هما العنصر الحامى ثم العنصر العربى ٠

أما العنصر الحامى فقد تحرك فى موجات مختلفة متعددة ٠ ووصلت الحركات الشمالية منه الى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى ٠ كذلك طبع العنصر الحامى سكان النوبة بطابعهم الجنسى ٠ ووصلت الموجات الحامية الى السودان نفسه ولكنها اختلطت هناك بالأثر الزنجى ٠ ولما كان هذا الأثر لا يحول دون وصوله الى جهات السودان حواجز طبيعية ، فانه أصبح أبرز وأظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل ٠ على أن العنصر الحامى ظل هو المتغلب فى سكان السودان حتى سكان الجنوب ٠ ومن الخطأ أن ندخل جنوب السودان فى النطاق الزنجى ، ويبرز هذه الحقيقة الاستاذ سليجمان أكبر ثقة انجليزى فى النواحى الاتنولوجية

للسودان ، اذ يقول فى مقال له عن "المشكلة الحامية فى السودان المصرى الانجليزى " (مجلة المعهد الملكى للعلوم الانتروبولوجية مجلد ٣٣) : " فاذا التفتنا الى القبائل شبه الزنجيــة التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فان الجماعات النيلوتية ـ وهى التى تسكن أعالى النيل ـ أول ما يستحق الاعتبار • فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين الشلوك ـ أشــد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال ـ وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى الدنكا والنوير فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضا • وان صلتهــم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجثمانية وفى حضارتهم لمما قد يبيّن أن نفس العناصر ـ وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما ـ قد تغلغلت فى القبائل الثلاث كلها " • لذلك لم يكن غريبا أن يطلــق الكتاب على سكان الجزء الجنوبى من السودان اسم "أشباه الزنوج " حتى لا يخلطون بينهــم وبين الزنوج الحقيقيين • وهذه أيضا تسمية غير موفقة لأن فيها معنى تغليب العنصر الزنجى ، مع أن العنصر الحامى هو المتغلب • ولذلك كان الأولى أن تسمى بأنصاف الحاميين أســوة بجماعات تقرب فى صفاتها من صفات سكان جنوب السودان ، كسكان الهضبة الاستوائية ، وقــد أطلق عليها هذا الاسم • أما الجزء الشرقى من وادى النيل بين العطبرة والبحر الأحمر ، فان الأثر الحامى فيه قوى جدا • فهناك تسكن جماعات البجاه ، وهم يمثلون الصفات التى عرفت فــى مصر منذ عهود ما قبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبابدة ويسكنون صحــراء مصر الشرقية ، والبشاريون وتقسمهم الحدود الادارية بين مصر والسودان ، والهادندره وينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل الى طوكر ، وبنوعامر ويسكنون جنوب منطقة الهادندره ممتدين الى الارتريه بل والى الحبشة نفسها •

ثم يأتى بعد العنصر الحامى العنصر العربى يربط سكان وادى النيل برباط وثيق ، بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية • على أن وصول المؤثرات السامية الى حوض النيل أقدم بكثير من ظهــور الاسلام • فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون الى أفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبهار • وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ، ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة • ولا شك فى أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهليهم • كذلك عبر عدد كبير من الحميريين ، فى القرنين السابقين للعصر المسيحى وفى القرن الأول لظهور المسيحية ، مضيق باب المندب ، فاستقروا فى الحبشة ، وتحرك عدد كبير منهم الى بلاد النوبة • ثم جاء العرب المسلمون • علــى أن دخولهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا فى أول الأمر ، اذ حال دونهم مملكــة النوبة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنها تسربوا الى السودان • والثابت أن عملية التعريب التى حدثت فى السودان قد تمت بطرق سلمية ، وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها فى غالب الأحيان • وهذه مسألة يذكرها ماكمايكل فى كتابه " A History of the Arabs in the Sudan " فاختلط العنصر العربى الجديد بالعنصر الحامى القديم ، واندمجا حتى انصهرا ، ولم ينعــزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا "الحاجز اللونى " "Colour-bar " الذى زعم

وجوده الفارسيون فى نشرتهم عن السودان • وهذا ما كتبه الاستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانتروبولوجية بأكسفورد : " اننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) الى أقسام جنسية نوعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يقرب من العناصر النقية • وكثير ممن يسمون عربا متأثرون قطعا بالزنوج ، كما هو الحال فى قبائل البقارة والشعوب الاسلامية فى دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال فى الشلوك • لهذا وجب أن ننظر الى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة • ان العادة لم تجرعلى أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبى على أنهم زنوج ، بل يشار اليهم على أنهم متأثرون بالزنوج " • ومما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا فى طريق الانصهار الجنسى ، وكان فى الامكان أن يتكون لهم جميعا طابع جنسى مشترك لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير فى طريقها الطبيعى على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب •

ويتبين مما تقدم أن سكان وادى النيل — حتى من كان منهم فى جنوب السودان — يشتركون جميعا فى خصائص عنصرين أساسيين تعاقبا على الوادى ، العنصر الحامى والعنصر العربى • أما خصائص العنصر الزنجى فأثرها يكاد يكون مقصورا على جنوب السودان ، ثم هى ليست بالأثر المتغلب فى هذه المنطقة ، فان قبائل الشلوك والنوير والدنكة قبائل حامية أصلا تأثرت بالعنصر الزنجى الذى أتى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه • فليس فى السودان اذن ، لا فى شماله ولا فى جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها " منطقة زنجية " ، بل السودان كله من شماله الى جنوبه بلاد حامية عربية • وتتغلب الخصائص العربية على الخصائص الحامية كلما تحركنا فى وادى النيل من الجنوب الى الشمال • ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العنصرين الحامى والعربى على سكان وادى النيل أن السكان ينقسمون الى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما عن الآخر • بل واضح مما تقدمناه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين العنصرين خلطا تاما ، وأدمجت أحدهما فى الآخر ، فانصهرا فى جنس واحد ، له خصائص حامية وخصائص عربية ، غير أن الخصائص العربية تتغلب على الخصائص الحامية كلما تحركنا من الجنوب الى الشمال •

+
+ +

(٣) العناصر الاستراتيجية

ان وضع السودان الجغرافى بالنسبة الى مصر ، والتصاقه بها فى الجنوب التصاقا تاما ، وربط نهر النيل لهما برباط يتحكم فى حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية من الناحيتين الايجابية والسلبية •

فمن الناحية الايجابية تحتاج مصر الى الاستفادة من المساحات الشاسعة فى السودان ، قبل الحرب وفى أثنائها ، اتقاء للأسلحة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قواتها أو أوضاع سكانها المكتظين فى مدنها • ومن هنا كانت الوحدة بينهما ضرورية جدا • والى جانب

ذلك يمكن اعتبار السودان بمثابة الباب الخلفي لمصر اذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها أو مع قوات حلفائها ، الى الانسحاب الى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .

ومن الناحية السلبية يمكن القول أن قوات عسكرية معادية في السودان سواء كانت هذه القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية ـ تهدد مصر بأشد الأخطار . هذا الى أن القوة التي تحكم السودان تتحكم في مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هذا الضغط الاستراتيجي . ولا يمكن لمصر استراتيجيا أن تطمئن الى أي ضمان .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العالم في الوقت الحاضر ينفصل الى كتلتين يفصل بينهما حاجز فولاذي على طول الحدود الكائنة بين أراضي الاتحاد السوفيتي وما يتبعه من دول ، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى . وقد أصبح هذا الحاجز بمثابة الخط الاستراتيجي العام ، ويقع في ثلاث مناطق : أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى .

وقد أوجدت الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذي كان مستعملا قبل حفر قناة السويس . ولكنها لاحظت أن هذا الطريق الطويل معرض للأخطار من جراء الغواصات والغارات الجوية والألغام ، فأنشأت خط مواصلات أرضي في أفريقيا باسم (African Lines of Communications) (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدئ من ميناء ماتادي في الكونغو البلجيكية ويسير بالسكة الحديدية الى ميناء ليوبولدفيل على نهر الكونغو . ومن هذه الميناء تستمر السكة الحديدية الى أكتي " Aketi " وبوليس "Paulis" ثم يصير الخط طريقا بريا الى جوبا على نهر النيل في مديرية خط الاستواء في السودان . ومن جوبا الى الجبلين بطريق النيل ، ثم الى وادي حلفا بالسكة الحديدية السودانية ، ثم بنهر النيل ثانيا الى الشلال ، وبالسكة الحديدية المصرية الى القاهرة . وأنشأت فرعا من هذا الطريق الى كينيا في شرق أفريقيا . وتفكر الآن في انشاء ثلاثة طرق أخرى في أفريقيا : من الكاب الى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا الى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا الى نيجيريا .

وقد تتعارض الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية . ولكن نقطة التوفيق بينهما هي مستعمرة كينيا البريطانية في شرق أفريقيا ، فهي أقرب قاعدة مستوفاة للشروط الضرورية للنجاح في حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافي في رأس الممتلكات البريطانية ذات المساحات الشاسعة في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هذه الممتلكات قادرة على الثبات لأطول مدى ضد حرب من النوع الجديد . هذا الى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، عائقا أمام العدوان المحتمل وانبعاثه من شرق الخط الاستراتيجي العام . فمصلحة انجلترا اذن في أن تكون مصر قوية حتى تكون معونتها فعّالة .

٢) العناصر الاجتماعية

هي عناصر تاريخية وثقافية .

(أ) العناصر التاريخية :

Addison:
يقول اديسون "Archeological Survey of the Sudan p. 21" "ارتبط تاريخ السودان دائما بتاريخ مصر ، ارتباطا قويا كان أو ضعيفا " . ويقول ريسفر "Reisner :Sudan Notes and Records 1918, vol I, p. 4" " ولما كانت مصر تتصل بوسط أفريقيا عن طريق أثيوبيا (تسمية المؤرخين القدماء للسودان من الشلال الى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الاقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه الا على ضوء تاريخ مصر ، جارة أثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال " . ويقول بدج Budge : The Egyptian Sudan. 1907,I p 526 "والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر " .

فالصلات التاريخية ما بين شمال الوادي وجنوبه لم تنقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين كانوا يسكنون شمال الوادي ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكد تقوم الدولة المصرية القديمة في أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة . فحمل مينا على شمال النوبة ليخمد الثورة فيها وليؤمن حدودها ، وكانت أقاليمه في ذلك الوقت تمتد من وراء الشلال حتى اقليم ادفو . وأخضع "زوسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة ومد حدود مصر الى الجنوب . وبقيت الروابط قائمة بين شقي الوادي فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر . وتشير الكتابات الدينية المنقوشة في صخور الأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر اذ جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة في الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد هو "خوف حور" ، قام بأربع رحلات الى قلب أفريقيا ، وبلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو اقليم سنار على النيل الأزرق . واندمج جنوب الوادي بشماله اندماجا تاما ، حتى أن التقاليد قد استقرت أن يختار رجل من رجال الدولة القادرين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، فيدير شئون أقاليمه من ادفو الى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادي .

ولما اضمحلت الدولة القديمة ، أهمل شأن الجنوب ، فأغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالي . ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها أنمحات وكانت أمه من نساء النوبة ، فاتجه الى الجنوب يعيد اليه استقراره . وأتم ابنه عمله فبعث بحملات الى بلاد النوبة ودنقلة ليؤمن حدودها . واستقرت الأمور ثم اضطربت . فخرج فرعون ، وهو حينئذ سنوسرت الثالث الذي يعد بحق صاحب السودان ، وضرب العصاة ، ونظم الادارة ، ودعم الحصون وترك فيها ألواحا تذكارية دوّن عليها جهوده ، وأوصى خلفاءه من بعده بالمحافظة على حدود الوادي . وهنا يقول برستد "Breasted; History of Egypt 1946, p. 446" "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا لم يمح " .

ثم يجتاح مصر الهكسوس • فاذا ما أجلاهم عنها أحمس، نراه يرجع الى الجنوب فيرد على الوادى وحدته • وبقى خلفاؤه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة يحافظون على كيان وحدة الوادى • ومنذ عهد أمنوفيس الأول يعود "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون فى ادارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان"، وقد جعل عرشه فى "نباتا" على شاطئ النيل • ونزح كثير من الأسر المصرية الى السودان، كما نزحت أسر سودانية الى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة • وأصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر •

ولما ضعفت الأمبراطورية انقسمت مصر امارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليبية • فالتجأ كهنة آمون الى السودان، وأقام كبيرهم فى "نباتا" ملكا جديدا، وأتيح لخلفائه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادى زمنا، ثم رجعوا الى الجنوب •

وبقى الجنوب منفصلا عن الشمال فى عهد البطالسة، اذ ان هؤلاء قد انصرفوا الى تكوين أمبراطورية بحرية حول شواطئ البحر الأبيض لما بينهم وبين الاغريق من الصلات الوثيقة، وكان طبيعيا ألا يفكروا فى اعادة الامبراطورية الفرعونية التى قامت على توحيد الوادى خشية ايقاظ الشعور القومى فى نفوس المصريين • ولكنهم عقدوا أواصر الصداقة مع الجنوب، وعنوا بالتجارة معه عن طريق البحر الأحمر، استكمالا لأمبراطوريتهم البحرية • وكان هذا الانفصال من الأسباب التى دعت الى وقوع الشمال تحت سيطرة الأجنبي والى انحطاط حضارة الجنوب • على أن مملكة الجنوب حافظت على استقلالها، وسيطرت على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة، وامتد نشاطها الحربى الى كسلا والبحر الأحمر وكردفان وانقسمت ثم عادت موحدة، وتعاقب عليها الانقسام والتوحيد، حتى غشيتها عوامل الضعف، وآلت السلطة الحقيقية فى البلاد الى زعماء القبائل • ولكنها فى كل ذلك استبقت الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شقى الوادى ولاستمساك الجنوب بالديانة المصرية •

وبقى انفصال الجنوب عن الشمال قائما فى عهد الرومان • ولكن الشمال بقى دائما الطريق الذى تسلكه الحضارة نحو الجنوب • وقد وفد على السودان وثنية مصر، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد •

ثم ظهر الاسلام • وفتح العرب مصر • واستقرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت فى السكان • وفى عهد المماليك آثرت قبائل عربية كثيرة أن تبتعد عن سلطان المماليك المركز فى الشمال، فهاجرت الى الجنوب • ووقفت الدولة المسيحية فى النوبة فى أول الأمر حائلا دون انتشار العرب، ثم ما لبثت أن تفككت • واستقرت قبائل عربية كثيرة فى بلاد النوبة، وتسربت منها الى أقاصى السودان • واشتدت حركة التعريب، بعد أن سرت دماء أهل الشمال فى دماء أهل الجنوب، وأصبحت العشائر والبطون فى السودان متفرعة عن العشائر والبطون فى مصر • "فاذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التى وصلت الى السودان رأسا عبر البحر الأحمر — سواء أكان ذلك قبل الاسلام، أم فى زمن التوسع الاسلامى، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشايدة) الى حيث ينزلون الآن فى الشمال الشرقى للسودان — فان "تعريب" السودان

فى الواقع انما تم عن طريق مصر . اذ لا يسجل التاريخ فى أى عهد من عهوده وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة الى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال الى الجنوب . وهذه الحقيقة فى ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان فى تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط فى الأصول الجنسية القديمة " .

وما من شك فى أن الأثر العربى امتد الى جنوب السودان فى أرض النيلوتيين . "كما أنه ليس من شك فى أن عملية "التعريب" لهذا الاقليم الذى لم يعرّب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم فى الجنوب شئ مما تم فى الشمال ، لولا حالة الفوضى التى انتشرت فى السودان قبل الفتح المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التى تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية الى الجنوب . ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجرى على طبيعتها فى السودان ، لوصلت القبائل والجماعات العربية الى قلب أقليم النيلوتيين ، ولضاقت الهوة الجنسية والثقافية التى تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان فى هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال " .

ولما كان دخول الاسلام فى السودان لم يتم عن طريق الفتح المنظم ، فانه لم يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان . فتفرقت القبائل العربية فى أنحاء السودان ، وتوزعت امارات وسلطنات متعددة ، كمملكة سنار وقد انقسمت الى عدة ممالك ومشيخات ، وكسلطنة دارفور وقد انقسمت الى عدة سلطنات وامتدت فشملت كردفان . وقامت المنافسات المحلية بين هذه القبائل ، واشتدت المشاحنات والمطامع الشخصية . وكان هذا سببا فى تأخير تقدم السودان وتعطيل استغلاله . فكانت البلاد تتطلع الى حاكم قوى يلمّ شتاتها ، وقد وجدته فى محمد على ، على ما سنرى .

+
+ +

(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التى بسطناها فيما تقدم صحبتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد ما بين شقى الوادى . وهى روابط قديمة قدم الروابط التاريخية .

فشمال السودان ارتبطت حضارته قديما – كما ارتبط تاريخه – بحضارة مصر وتاريخها . واستطاعت مصر فى عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلى ، وأن تصبغ أثيوبيا بصبغة الحضارة المصرية . وقامت الدولة الأثيوبية على حضارة مصرية خالصة . وأصبح ملوك أثيوبيا فى عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، وتميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية من مصر الى السودان . ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصيبت حضارة الجنوب بانحلال تدريجى .

وقد عاد تأثير حضارة مصر فى السودان أيام البطالسة والرومان . وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز فى الحضارة السودانية . وعن مصر دخلت المسيحية الى السودان والحبشة .

وتم تنصير بلاد النوبة كلها . ولكن العهد المسيحي لم يخلف في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، الا ان النوبة المسيحية وقفت أمام المسلمين قرونا طويلة ثم كانت الغلبة للمسلمين كما رأينا .

ولما تدفقت القبائل العربية الى السودان ، حملت معها ثقافتها وحضارتها . وقد أصبحت هذه الحضارة العربية الاسلامية هى حضارة الغالبية الكبرى من سكان السودان ، في اللغة وفي الدين وفي مظاهر الحياة الروحية والمادية . وأمكن أن يقال بحق "انه على الرغم من أن شمال السودان واقع فى أفريقيا ، فان فى الامكان أن ننظر اليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا . فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبة من دم أسيوى ، يتكلمون لسانا أسيويا ، ويدينون بعقيدة سامية . وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة فى مصر وسوريه والعراق " .

ولم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بل امتد هذا الأثر الى الجنوب وذلك منذ أقدم العصور . وفى هذا يقول الاستاذ سليجمان ، وهو حجة عالمى فى اتنوجرافية شعوب حوض النيل : " عندما ندرس الشواهد الاتنولوجية ، فلن يكون فى امكاننا الا أن ننتهى الى أن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت الى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها " . ويقول أيضا : " ان من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من أفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل الى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، والى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكنغو " .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الاسلامية فى السودان ، جاوزت الشمال الى الجنوب . وقد حمل التجار معهم دين الشمال ولغتهم وحضارتهم الى سكان أعالى النيل . وقد كتب السر هارى جونسون

" لقد كان الاستعمار الاسلامى لأفريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة ـ فيما وراء الصحراء ومصر العليا ـ الى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ .... لقد نشر العرب فى ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة ـ هى اللغة العربية ـ .... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية فى دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية " . ولولا السياسة الانجليزية التى ترمى الى فصل جنوب السودان عن شماله ، لاستمرت حركة التعريب على نشاطها فى جنوب السودان ، ولوحدت الثقافة السودانية توحيدا تاما .

ويخلص مما قدمناه أن السودان قطر عربى كمصر وكسائر الأقطار العربية ، حضارته عربية ، ولغته عربية ، ودينه الاسلام .

\+ \+ \+

٣ ـ العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من الروابط الاقتصادية فى قيام الوحدة ما بين مصر والسودان • فأن الطبيعة جعلت من القطرين وحدة اقتصادية ،كل قطر منهما يكمل الآخر • وليست مصر أكثر حاجة الى السودان من السودان الى مصر • والوحدة من الناحية الاقتصادية تفيد السودان بقدر ما تفيد مصر • ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذه الوحدة •

وسيظهر ذلك بوضوح اذا عالجنا الموضوع من نواحيه الثلاث : ١) الناحية الزراعية ٢) الناحية الصناعية والتجارية ٣) المصالح المشتركة فى ماء النيل •

•
• •

١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قطر شاسع المساحة (وتبلغ مساحته ضعفى مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من الفقر • ونهضته الزراعية مرهونة بتعاونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون لن تقوم له قائمة • ولا يوجد قطر فى العالم يصلح للتعاون مع السودان خيرا من مصر • فضرورة مصر للسودان لاتقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمنا • والتعاون مابين القطرين فى الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ،لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمعزل عن مصر • فتقطعت سبل التعاون الا فى القليل التافه •

وخير دليل على ذلك أنه لايوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطران يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعية ، وذلك فى الأيدى العاملة ، وفى رأس المال ، وفى المهارة الفنية ، وفى تباين الظروف المناخية والاحوال النباتية •

أما عن الأيدى العاملة فالسودان ،على سعة مساحته ، سكانه قليلون (نحو سبعة من الملايين) • وهذا العدد القليل من السكان الجزء الأكبر منه رعاة لا زراع • فهو فى أشد الحاجة ، لتقدم الزراعة فيه ، الى أضعاف سكانه الحاليين ،على أن يكونوا قد مارسوا الزراعة ومرنوا عليها ــ هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وجلهم يمارس الزراعة • فاذا نظمت الهجرة تنظيما اقتصاديا دقيقا تدفع الزائد فى مصر من السكان الى السودان حيث تشتد الحاجة اليه • ولا يقال أن باب الهجرة الى السودان مفتوح للمصريين ، فان مجرد اباحة الهجرة لايكفى ، فضلا عما يقوم من العوائق الادارية دونها ، وأكثره عوائق متعمدة • على أن هجرة عشرات الالاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج الى تنظيم دقيق ، لتيسير وسائل النقل ، واعداد المساكن ، وامداد المهاجرين برؤوس الأموال فى المدة الأولى • ولايتم ذلك الا فى جو من التفاهم ولا يتحقق الا فى ظل الوحدة •

أما عن رأس المال ، فالسودان فقير جدا كما قدمنا • ولا غنى له عن رأس المال الخارجي لاستغلال موارده ، فأن اقامة المنشآت والمشروعات المتصلة بالري والمواصلات واعداد الارض للزراعة ، كل هذا يحتاج الى نفقات كبيرة — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك • ففي مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستغلالها يعود بفائدة كبيرة على أصحابها في قطر بكر كالسودان • وسيكون السودان في ظل الوحدة مقدما على غيره من الجهات من ناحية التعمير •

أما عن المهارة الفنية ، فتجارب السودانيين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، والفلاح المصري عريق في الزراعة ، ولا شك في أن هجرته الى السودان تخلق فيه بيئة زراعية ناجحة ، وكثير من الاقطار العربية يود لو هاجر اليه الفلاح المصري ، والسودان في ظل الوحدة أولى من غيره من الاقطار العربية بهذه الهجرة •

بقي تباين الظروف المناخية والاحوال النباتية وهذا واضح من القاء النظرة الاولى على حوض النيل • فهو ممتد في الشمال من خط عرض ٤° الى خط عرض ٣١° • وفي هذا الامتداد الواسع تنوع كبير في الغلات والحاصلات والنظم الاقتصادية والمستوى الانتاجي • وكل هذا يجعل من اقاليم وادي النيل ، في ظل الوحدة ، اقاليم يكمل بعضها بعضا في الانتاج الزراعي • ويكفي أن نشير هنا الى الثروة الحيوانية ، فهي في مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج • أما السودان ففيه أقاليم شبه صحراوية في شماله تربى فيها الابل ، وفيه مراع خصبة في منطقته الوسطى ، وتكثر قطعان الماشية في الجنوب • وهذه الثروة الحيوانية الضخمة لو أحسن القيام عليها لأغنت السودان ومصر في وقت واحد : السودان يجد في مصر سوقا رائجة لثروته الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من قطر هو، في ظل الوحدة ، أقرب اليها من أي قطر آخر •

•

• •

٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة الانتاج الصناعي والتبادل التجاري ما بين القطرين تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا • والسياسة الانجليزية تخضع الاقتصاد السوداني لمطالب الصناعة البريطانية — ومن هنا جاء التوسع في زراعة القطن — وتتخذ من السودان سوقا لبضائعها ولبضائع الدول الاجنبية الاخرى دون بضائع مصر • ومن هنا زاحم الدقيق الاسترالي الدقيق المصري ، والاحذية اليابانية الاحذية المصرية ، والصابون الفرنسي الصابون المصري ، وكذلك الحال في معظم الصادرات من الانتاج

المصرى الى السودان . وفى هذا اضرار لا بالمصالح المصرية فحسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا . فان مصر من ناحيتها أخذت هى أيضا تستغنى عما كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هى السوق الوحيدة لهذه الحاصلات ، وفى هذا خسارة كبيرة على السودان . فالتعاون التجارى والصناعى مابين مصر والسودان ضرورى ، ولا يتحقق ذلك الا فى ظل الوحدة ، ولن يتحقق مادامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لا من الناحية السياسية وحدها بل أيضا من الناحية الاقتصادية . فهى تعمل على عرقلة مهمة الخبير الاقتصادى المصرى . ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية بالسكك الحديدية المصرية . ولا تجارى التغيير الذى حدث فى التعريفة الجمركية المصرية فى سنة ١٩٣٠ معتمدة فى ذلك على حرفية المادة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى تقضى فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانى البحر الأحمر بألا تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر فى ذلك الوقت بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . وقد نشأ عن التطبيق الحرفى لهذا النص بعد التعريفة الجمركية المصرية الصادرة فى سنة ١٩٣٠ تفاوت كبير فى الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، "وبقيت الرسوم فى السودان على الواردات الاجنبية مخفضة الى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ، ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك .. كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الاجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا " .

فلا مناص من الوحدة بين القطرين حتى تسير الامور فى مجراها الطبيعى لمصلحة سكان الوادى جميعا ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الاصناف مايحتاج اليه السودان ، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما تحتاج اليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .

*

* *

٣) المصالح المشتركة فى مياه النيل :

فرغت مصر تقريبا من تنظيم مياه النيل داخل أراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان . والمشروعات التى يجب التفكير فيها هى خزان جديد بين العطبره ووادى حلفا ، وخزان على بحيرة البرت وخزان على بحيرة طانا ، وقناة فى منطقة السدود . ومشروعات الرى هذه مشروعات ضخمة تحتاج لنفقة عشرات الملايين من الجنيهات . وهى ضرورية لمصر ، وتسبب الرواج للسودان . ولا تستطيع مصر أن تطمئن الى أى مشروع تقيمه فى السودان اذا تحكمت فى هذه البلاد دولة أجنبية تجعل مصر تحت رحمتها . والكتاب الانجليز أنفسهم يقولون ذلك .

فقد جاء فى كتاب السير سيدنى بيل The Binding of the Nile and the new Soudan
(ص١١٧) ما يأتى : لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه فى مصر الا اذا سيطر كذلك
على وادى النيل .... أن وجود منابع النيل الابيض فى أرض بريطانية بحتة ، ووجود
العلم البريطانى فى السودان نفسه يرفرف الى جانب العلم المصرى ، مما يعطى لمركز
بريطانيا فى مصر مظهرا أكثر دواما " .

" No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile..... The fact that the sources of the White Nile are in purely British territory and that in the Sudan itself the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the British position in Egypt."

ومصر تخشى انجلترا على النيل حتى قبل اقامة هذه المشروعات . ولا تقوم
مخاوفها على مجرد الظنون . وتكفى الاشارة الى حوادث سنة ١٩٢٤ ، فأن الحكومة
الانجليزية بالرغم من تصريحاتها المتعددة فى شأن ضمان حقوق مصر فى ماء النيل
استغلت حادثة فردية لتتحلل من جميع القيود ، ولتطلق يدها فى التوسع فى استغلال
أرض الجزيرة كما تريد . واذا كانت لم تنفذ هذا الانذار فلأن الرأى العام قد ثار
ضدها ، ولأن مصر استكانت أمام هذا التهديد وضعفت . ولكن اذا جد لانجلترا
حاجة حقيقية لاتصل اليها الا من هذا الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك .

وهناك اجماع على وجوب سيطرة يد واحدة قوية على نهر النيل . وغنى عن البيان
أن هذه اليد لايجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير ولیم جارستن (Garstin) وكيل وزارة الاشغال
فى تقريره عن أعالى النيل سنة ١٩٠٤ :

" The control of the flow of this river must remain always and obsolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter, and there can be no two opinions, that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works."

وقد بين فى ختام تقريره الاسباب الفنية التى يستند اليها فيما ذكره ، فقال :

" ..... in all projects connected with Nile Regulation; the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan; as to be well-nigh inseparable. Both countries must derive their water supply from the same sources, and the agricultural prosperity of both is mainly dependent upon the river. It is, therefore; impossible to consider any important scheme, projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other."

وينوه اللورد كرومر فى تقريرين متعاقبين بمايذكره السير وليم جارستن من آراء
فنية حاسمة . فيقول فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

" It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from Cairo should be absolute."

ويقول في تقريره التالي سنـــة ١٩٠٥ :

"It was always sufficiently obvious that the power which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be, not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan."

وهذا هو السير وليم ويلكوكس يبيّن كيف أن أقفال فتحة بحيرة فكتوريا التي ينبع عند هـــا النيل يحرم مصر من ريها الصيفي من عشر سنين الى خمس عشرة سنة ، وهي المدة التي يمكـــن فيها أن يدوم هذا الأقفال دون صعوبة :

"The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 20 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependent on the equatorial lakes over whose outlets...." (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p.10).

ويتبيّن مما قدمناه أن هناك أمرين جوهريين تجب أطالة النظر فيهما :

(١) قد خلق النيل من واديه وحدة طبيعية . فاذا تمت هذه الوحدة امتنع التضارب في المصالح ، وأمكن تنظيم شئون النيل لمصلحة الجميع . وهذا هو السير سدني بيل في كتابه الذى سبقـــت الاشارة اليه يقول ذلك :-

"But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange...., When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was though desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there shoul have to be negotiations between district governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan; in time, it will play its part in Uganda". (The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275 - 276).

(٢) ان السياسة الانجليزية تسعى سعيا حثيثا في وضع يدها على هذا النيل ، متذرعـــة في ذلك بأحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، فتقيم انجلترا من نفسها قيما على هذه المصالح المتضاربة ، وتبقى في وادى النيل بدعوى حماية مصالح أهله . وهي لو تركـــت أهله وشأنهم ، لأتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا في حاجة الى قوامة انجلترا عليهم . وها هي انجلترا الآن في قبضتها منابع النيل في أوجندا ، وتريد أن تثبت قدميها في السودان ، وتسعى أن يكون لها مركز ممتاز في الحبشة ، وبذلك تمسك في أيديها الخيوط التي تربط بها مصر ، وتجعلها في قبضة يدها .

وبالأمس القريب ، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزي ــ وقد تخصص في شئـــون السودان مذ كان هناك ــ محاضرة في جمعية Royal Empire Society بلندن ، تقـدم فيها بحل لمشكلة السودان . فقال ببقاء انجلترا فيه حتى تدافع عن المصالح المصرية في ميـاه النيل ! فاذا بلغ السودان أشده ، وكان على انجلترا أن تخرج منه ، فانها تعود اليه مرة أخرى على رأس لجنة دولية .... وذلك دائما لحماية مصالح مصر في مياه النيل !!! وننقل ما قاله هذا الرجل الاستعماري ، وهو السير هارولد ماكمايكل في هذا الصدد :

"One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on, unless some strong important authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly...... The bald fact of the matter is that we, with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions are the only people who have the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf... If she (Egypt) were wise, she would pray as one man for the indefinite continuance of our control of the Nile Valley from Lake Albert and the borders of Abyssinia....... the day must come......when we cease to control the Sudan, whether it chooses independence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters?... a Nile Valley Authority, with headquarters at or near Khartoum, should be set under the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not...... reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt denies its separate rights, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, as I see it, could be vested with full powers to allocate the Nile Waters....... some executive agency of the Nile Valley Authority will still have to be in a position to carry out on the spot the decisions taken.......Together with firmest infinite tiet, patience and understanding of local conditions, personalities, languages and customs, will be called for; and - why make any bones about it? there is no other party than ourselves who will be in a position to apply them along the great international waterways of the Nile from the parent Lakes to the frontier of Egypt."

لقد فضح المحاضر السر ، ونمّ على ما تبيّته انجلترا بعد الاستقلال المزعوم للسودان . ستتقدم انجلترا اذ ذاك لتكون على رأس لجنة دولية ، مقرها الخرطوم أو قريبا منها ، لتشرف على حســن توزيع المياه ، وبذلك تبقى في السودان حتى بعد اعلان استقلاله !

وهل لنا أن نترجم في لفظة بسيطة مفهومة ما يقوله السير هارولد ماكمايكل لكل من مصـــر والسودان ، بشأن قصة الأشراف على توزيع مياه النيل . انه يقول لهما : "أنتما أخوان شقيقـان تستطيعان التوفيق بين مصالحكما ، وأن تعيشا جنبا الى جنب في سلام ووئام . ولكني أريد أن أسيطر عليكما معا . وخير وسيلة لذلك هو أن أخلق بينكما الشقاق والفتنة ، حتى تختلفا . فاذا ما اختلفتما كانت لكما مصالح متعارضة . فأتقدم أنا لأكون بينكما حكما . وأعدكما أن أكون الحكم العادل غير المتحيز ، يعطي لكل حقه ... أليس هذا أ كبر معروف ـ أسديه لكل منكما علـــى السواء ! أليس هذا هو خير ضمان لمصالحكما المتعارضة !!!"

القسم الثانـــي

كيف حققت مصر وحدة وادى النيـــــل

بهذه العناصر التى بسطناها فيما تقدم ، تهيأت وحدة وادى النيل ، ولم يبـق الا تحقيقها • وكان هذا العمل الجليل من نصيب محمد على وحفيده اسماعيل •

ونبحث الآن : (١) كيف تمت هذه الوحدة فى التاريخ ، • (٢) نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان (٣) مآثر الحكم المصرى فى السودان •

•

• •

١ ــ كيف تمت وحدة وادى النيل فى التاريـخ

كل الاسباب متوافرة لتحقيق هذه الوحدة ، وكل الظروف مهيأة لاتمامها • وقـد استتب الأمر لمحمد على فى مصر • فكان طبيعيا أن يمد نظره الى السودان •

وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا فاتحة ولا غازيـــة ، فان السودان قطر عربى اسلامى ، لايجوز أن يكون محلا للفتح أو للغزو من بلد عربـى اسلامى آخر • وانما دخلت الجيوش المصرية السودان للتوحيد ما بين شطرى شعـب واحد ، يعيشان معا على ضفاف النيل • ولايجاد قوة مركزية تلم شتات قبائل السودان ، وقد كانت متفرقة على ماتقدمنا • وقد أراد محمد على أن يقضى على أسباب الفوضى فـى السودان ، كما قضى عليها فى مصر • وأن يوجد حكومة قوية فى السودان ، كما أوجدها فى مصر • وأن يوحد مابين القطرين ، وهذه عناصر الوحدة التى ذكرناها قائمة لاتحتاج الا الى يد قوية تصبها فى القالب الذى يتلاءم مع الظروف والمناسبات • والقرن التاسع عشر هو قرن التوحيد مابين العناصر المتفرقة للقوميات ، توحدت فيه القومية الألمانيـة والقومية الايطالية والقوميات السلافية • فما بال مصر والسودان لايتوحدان فى قوميـة واحدة وبينهما كل هذه الأواصر والروابط ؟ أن كل شئ ينادى بوجوب التوحيـد ، والانضواء تحت لواء الاسلام ، وفى ظل الخلافة • وهذه جيوش محمد على تدخـــل السودان يتقدمها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على الطاعة ، ويدعونهـم لمبايعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب السيادة على مصر ، فلم يلبث بعد أن تم التوحيد أن أصبح صاحب السيادة على مصر والسودان •

وأرسل محمد على البعوث لكشف منابع النيل • أرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك ، وقد وصلت الى غوندوكرو ، فمهدت الطريق للسير صمويـل بيكر الذى سيأتى بعدها فى عهد اسماعيل • وشمل سلطانه مديريات بربر ودنقلـه والخرطوم وسنار وفازوغلى وكسلا وكردفان ودارفور • وحصل على امتياز من السلطـــان

باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى ، وقد كان هذان البلدان من أملاك الدولة العلية قبل دخول محمد على السودان .

وقام محمد على ، فى سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين ، بزيارة ربوع السودان وتعهد مرافقه ، وقد أعلن هناك على ملأ من العالم المتحضر ابطال تجارة الرقيق .

وقد استتب الامن فى ربوع السودان . وتجمعت القبائل المتفرقة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد على من الحكام من نشر العدل ، وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفى مقدمة هؤلاء جميعا الحكمدار خورشد باشا ، ولى أمور السودان اثنتى عشرة سنة ، كانت ولايته فيها خيرا وبركة على السودانيين . فلما هم بالرجوع الى مصر ، وصف أحد الكتاب رحيله بعبارات بسيطة فى لفظها ، ولكنها كبيرة الدلالة والمعنى ، فقال : " وتجهز بكل ما لديه ، ونزل بالمراكب ، فصعب ذلك على الاهالى جميعا ، وصاروا عند وداعه يتباكون بالدموع ، حتى قيل ان الشيخ عبد القادر (وهو من خير رجال السودان) هجر نفسه من الاكل والشرب يومين حزنا على فراقه " . وعين حكمدارا أحمد باشا ابو ودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بالعبارات الآتية : " وضبط الحكومة أشد الضبط ، من غير اهمال ولا تفريط ، وأبطل كل ماكان من تعدى العساكر على الفلاحين ، من تسخيرهم فى الاشغال وتسخير بهايمهم ، فانزجروا جميعا ، ورفعوا أيديهم كلية خوفا من سطوته ، وبذلك ارتاحت الأهالى ، وزادت العمارة ، وكثر الخير ، وخصبت الأراضى ، ورخصت الأسعار ، حتى صار أردب الذرة بخمسة قروش . وصارت أيامه أحسن من أيام سلفه ، وان كان أيام سلفه أيضا حسنة فى نفسها " .

وعنى سعيد باشا — بعد محمد على — بشئون السودان . وقام برحلة اليه . وأمر باجراء كثير من الاصلاحات فيه . وخفض ضرائب الاطيان . وكرر الامر بمنع الاتجار فى الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوباط للضرب على أيدى النخاسين .

وفى عهد اسماعيل امتدت حدود الامبراطورية المصرية الى أعالى النيل . وأرسل اسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة لتضم " الى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى افريقية الوسطى " ، ولكى " تفتح الطريق للملاحة الى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الاصلية للنيل فى المناطق الاستوائية " ، ولتنشئ من غندوكرو سلسلة من المحطات العسكرية ، وبذلك " تضم كل البلاد التى تمر بها الى الامبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها اذ ذاك من منابع النيل الى البحر الابيض المتوسط " . وقد تم فعلا ارتياد منابع النيل ، ورفعت الراية المصرية على الاقاليم الاستوائية . ودخلت اينورو واوغنده تحت حماية اسماعيل ، واعتنق ملك اوغنده الاسلام . وعين الكولونيل غوردون حاكما على الاقاليم الاستوائية خلفا للسير صمويل بيكر . وقد أصبحت منطقة البحيرات — البير وابراهيم وفيكتوريا — تحت السيادة المصرية . وضمت زيلع وبربره وهرر وساحل الصومال الى الامبراطورية المصرية .

وهكذا توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء • وانتظمت وادى النيل جميعه ، فسايرت النيل من أعلاه الى أدناه ، ومن منبعه الى مصبه •

وتم بناء وطن واحد لتلك الامة العربية الاسلامية التى تعيش على ضفاف النيل • وقام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية • وكان لابد فى اقامته من القضاء على العصبيات والامارات الصغيرة المبعثرة فى كل مكان ، وأن يحل محلها كما قدمنا حكومة مركزية قوية تكون جزءا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، فى نشر العدل ، واقرار الامن ، والسير فى طريق الاصلاح •

وننقل هنا ما كتبه الاستاذ محمد شفيق غربال بك فى بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر :

" قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته ، نامية فى هواء الوادى وتحت شمسه ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام • وهى بعد جديدة ، فما هذا الوطن الا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ، ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الامن والسلام والطمأنينة ، وكفالة الحقوق •

وقد بدأ البناء عندما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو انشاء مركز قوة جديدة داخل اطار العالم العثمانى • فرسم لها ارض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الابيض والاحمر • هذه هى أرض الوطن الاصلية أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لاجل بناء الوطن الجديد •

وفى سبيل اقامة البناء كان لابد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والامارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الامراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد •••••

ان محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح فى بلاد اسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود • ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا • فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين • بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجيش والدين والمنافع فى رابطة الوحدة القومية • ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من امارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا • وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الاحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الاوربى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الاطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الاكبر وبحياة الانسانية الحاضرة •

وبعد عهد محمد على أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميها ادراكا تاما فواصل اتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية فى مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانته وتيسير ادارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة مابين الوادى والبحر الاحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم فى حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة اراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعى الاستعمارية الاوروبية ، وقد سبقها اسماعيل. فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضحى بالمال والرجال • وتجد فى موضوع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله • وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان أو للاهمال أو للنقض والتشويه ولكنها باقية اذ هى مستمدة من طبيعة الاشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد على واسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وأن تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر الارجاء الاخرى لتثبت البناء عندما بلغته موجة الزحف الاستعمارى الاوروبى قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الاجنبى فى شئون الوادى وأهله " سحابة صيف عن قريب ستنقشع " •

•
• •

٢ ــ نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان

كانت الوحدة التى قامت بين مصر والسودان اندماجا تاما ، كل قطر منهما فى القطر الآخر • فلم يكن السودان مستعمرة لمصر تحكمه حكم المستعمرات • ولم يكن السودان منفصلا عن مصر تبسط عليه حمايتها • بل كان السودان جزءا لا ينفصل عن مصر ، يحكم حكمها ، ويدار ادارتها • وذلك من جميع النواحى : الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، أى الناحية الدولية والنواحى الادارية والدستورية والقضائية •

أ ــ أما اندماجه من الناحية الدولية فهذا ما تؤكده فرمانات التولية التى كانت تصدر من الباب العالى لولاة مصر ، تثبتهم بها على حكم مصر والسودان معا • وأول فرمان نذكره فى هذا الصدد هو الفرمان السلطانى الصادر لمحمد على فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ " وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث " (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٧٢) • ويتضح من نصوص هذا الفرمان أن محمد على كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والاخرى غير وراثية • فمصر والسودان كانا اذ ذاك قطرين متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تجمعهما سيادة واحدة هى سيادة الباب العالى ، وولاية واحدة هى ولاية محمد على •

ثم أن السودان اندمج فى مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديو اسماعيل الى أكبر أولاده وهكذا . يقطع فى ذلك الفرمان الصادر لاسماعيل باشا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه مايأتى : " .... قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع اليهما من الاراضى وكامل ملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع الى أكبر أولادك ... الخ ". (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٧٩) .

وفى الوقت الذى اندمج فيه السودان فى مصر حرمت الفرمانات على الخديويين أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الاراضى التى تولوا عليها ، أو يعقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية والا وقعت باطلة . يدل على ذلك الفرمان الصادر للخديو اسماعيل فى سنة ١٨٦٧ (٤ ص ٦٨١) وقد جاء فيه مايأتى : " على أنه مرخص لخديو مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الاجانب والترنسيت وادارة البوستة ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . واذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن ... " . وجاء فى الفرمان الصادر للخديو توفيق فى سنة ١٢٩٦ هجرية (٤ ص ٦٨٩) ما يأتى : "وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لايجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية الى الغير مطلقا " . وأكد الفرمان الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السيّدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الاقليم .

ب — أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الادارية فتدل عليه الاوامر العالية التى كانت تصدر لحكمدارى السودان . ومنها يرى أن ادارة البلاد السودانية كانت ادارة مركزية مندمجة فى الادارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكتل كلها فى وحدة ادارية يتولاها حاكم عام يرجع فى الشئون المختلفة الى الجهات المركزية فى القاهرة ، شأنه فى ذلك شأن حاكم اى اقليم آخر فى مصر . كما كان من شئون المال والميزانية رجع فيه الى وزارة المالية ، وماكان من شئون الامن رجع فيه الى وزارة الداخلية ، وما كان من شئون القضاء رجع فيه الى وزارة الحقانية ، وما كان من شئون الجيش والدفاع رجع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا . يقطع فى ذلك الامر العالى الصادر لحكمدار السودان فى سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه مايأتى : " ... وعلى ذلك فأول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفاة من كافة ايرادات ومصروفات الحكمدارية .. فينبغى ان ترسلوا صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا ،

وأن تقدموا الى النظارة المشار اليها فى كل ثلاثة شهور حساب ايرادات ومصروفات الحكمدارية بالبيان الكافى وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة مايتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الامر فيه هو الى نظارة المالية ، فجميع ما يقتضيه الحال من المخابرات والاستئذانات فى هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار اليها (ثانيا) الادارة الملكية يلزم تنظيمها واجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من المخابرات ، وما يتراءى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الاهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالادارة الملكية والاحوال الداخلية ، وما من شأنه استحصال أوامرنا من جميع ما ذكر من هذه الانواع ، فينبغى أن تكون المخابرة فيه مع نظارة الداخلية ... وأما ما يتعلق بالامور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونه مع قواعده المتبعة والحالّة ، انما ما يختص بهذا القسم من المخابرات أو ماترون لزوم اجرائه من الاصلاحات يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية ... (ثالثا) القسم العسكرى ... وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستئذانات هو خاص بنظارة الجهادية ... (قاموس الادارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ ــ ١٠٩) .

جـ ــ أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الدستورية فيظهر بجلاء من الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ " مجلس النواب " فى سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور . وهاتان الوثيقتان تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه وعددهم سبعة عشر نائبا الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الاقاليم المصرية الاخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى أوائل عهد الخديو اسماعيل مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٩ ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ . وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ بيان بالاقاليم المصرية وعدد نواب كل اقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته الى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك بلد واحد من الناحية الدستورية . وكان عدد نواب السودان ستة عشر نائبا .

د ــ أما اندماج السودان فى مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التى كانت تقام فى مصر كانت تمتد الى السودان . فكانت مصر والسودان بلدا واحدا من ناحية النظم القضائية . ويبلغ من ذلك أن أول لائحة لتنظيم المحاكم الأهلية ــ وكانت قد صدرت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العرابية ــ نصت على انشاء محاكم ابتدائية فى جميع البلاد ، بما فى ذلك السودان الذى اعتبر مندمجا فى هذا النظام القضائى . ولما أخمدت الثورة العرابية ودخل الانجليز مصر ، كانت الثورة العرابية قد اشتعلت فى السودان ، فلم يكن متيسرا أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لتنظيم المحاكم الاهلية فى سنة ١٨٨٣ خلوا من السودان ؛

٣ – مآثر الحكم المصرى فى السودان

كان للحكم المصرى مآثر على السودان لا تنكر . فقد أداره محمد على ادارة قوية حازمة على غرار ادارته فى مصر . ونترك أحد المؤرخين السودانيين الاستاذ شبيكه – وهو مؤرخ محايد يستخلص الوقائع من مصادرها كما يجدها – يصف ادارة محمد علـى للسودان فيقول :

" ومن محاسن ادارته أنه أزال الفوارق التى كانت قائمة بين الممالك الصغيرة فى السودان والغارات والحروب التى ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وأمن المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والادارة الموحدة التى أعطاها محمد على للسودان قللت نوعا ما من العصبية القبلية وهذا التحاجز وانفصالية الديار التى كانت متحكمة فى عهود الفونج وان لم تقض عليهما تماما . فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيمن على البلاد بأجمعها ، لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى يتأثر بالمدنية القائمة آنذاك . وقد هرع السائحون له لمعرفته وتقصى أحواله . وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الرى وزيادة الانتاج الحيوانى بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقى الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجيدة " . (كتابه فى تاريخ السودان ص٥٣) .

ثم يقول الاستاذ شبيكه بعد ذلك : " ولكن لهذه المزايا مقابل من المساوئ ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . فجشع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم أشاع الرشوة والاختلاس، وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به . والضرائب التى مهما خففت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودانى ولم يألف مايماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها ، وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئاتها " . (ص٥٤) .

والاستاذ فيما قدمه من هذه المساوئ معنى برواية الوقائع أكثر من عنايته بتحليلها . والا فأن هذه المساوئ لا ينفرد بها حكم محمد على ، ولا يختص بهـا السودان . بل هى عامة منتشرة لا فى السودان وحده ، ولا فى مصر معه ، بل فـى جميع البلاد ، حتى فى البلاد الاوروبية المتحضرة . فهى طابع الحكم بصفة عامة فـى النصف الاول من القرن التاسع عشر . وننقل ما يقوله الاستاذ محمد شفيق غربال بهذا فى هذا المعنى :

" وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقدمهـا . وانا نود لو اتسع افق المؤرخ (من أى أمة كان) ،عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد علـى ، اتساع آفاق وادى النيل نود ألا ينحصر الامر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتهـا ،

نود الا ننسى أن ادارة محمد على لشئون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين • كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة فى عهد محمد على وعهدنا الحاضر الا يقتضى الانصاف ان تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٢٠ فى مختلف أنحاء العالم اذ ذاك ومقارنة حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى ذلك الوقت وأمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول الروسيا والمجر والمانيا ، بل وفى غرب أوروبا أيضا ، وفى مدن انجلترا ، وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم الاسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق فى الوقت نفسه فى الجمهوريات والمستعمرات الامريكية والسكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الاوروبية فى أفريقيه وفى آسيا وفى الاقيانوسية • فليرتق نظرنا اذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء " •

ومن مآثر الحكم المصرى فى السودان على الاجنبى أن فتح له أبواب السودان واسعة • واشتدت حركة دخول الاجنبى ، بنوع خاص فى عهد عباس الأول • ففى هذا العهد — ونترك هنا أيضا الاستاذ شبيكه يتكلم — "توالى دخول الرهبان والمبشرين فى السودان ، وانشئت القنصليات بالخرطوم • وكانت أولها القنصلية النمساوية • وقد طلب لطيف باشا (حكمدار السودان) من مصر أبعاث مترجم يكون واسطة للمخاطبات بين الحكومة والقناصل ، ورد الجناب العالى صريحا بأن المكاتبات تحرر باللغة العربية كما فى مصر آنذاك • وشاهدت حكمدارية لطيف باشا أيضا نشاطا من جانب التجار الاوروبيين فى أنحاء السودان ، وخاصة بعد انشاء القنصليات • وزادت الحركة التجارية فى البحر الابيض زيادة ملحوظة • ولما رأى الحكمدار تكالب الاوروبيين على التجارة فى السودان وأرباحها المضاعفة ، شكا أمرهم الى الجناب العالى ، واتهمهم بشراء الرقيق ، وانهم يحملون الاسلحة ويحملها من يؤجرونهم وبذلك يظهرون بمظهر الحكومة • ويقترح أن يمنع هؤلاء من التجار ، وتحتكر الحكومة السن ، ويشتريها التجار فيما بعد بالمزاد •• تقدم القناصل فى الخرطوم شكاوى شديدة اللهجة ضد لطيف باشا معتمدين على وجوب حرية التجارة وبما للاجانب خاصة من امتيازات فى الممتلكات العثمانية ••• ومن غرائب المفارقات أن يقوى نفوذ الاجانب فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم ، بخلاف سياسة جده معهم • فتجارتهم توسعت ، وقنصلياتهم أنشئت ، ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده • وفوق ذلك فقد اشتد ضغطهم عليه ، حتى أنه أصدر قرارا فى نفس الشهر الذى وصلته فيه العرائض باستدعاء لطيف باشا وتعيين رستم باشا مكانه " (ص ٥٥ — ص ٥٧) •

ونذكر هنا شيئا عن الجهود والأموال المصرية التى بذلت فى تحسين حال السودان من النواحى المعنوية والثقافية والاقتصادية والعمرانية • فقد جاء فى مذكرة

شريف باشا الى السير افلن بارنج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : "ان لمصر فضل تعريف العالم المتمدين بهذه المناطق التى تمتد الى البحيرات . واليها وحدها كذلك يعود الفضل فى اقامة مصارف ومتاجر أوروبية فى السودان ، وفى تمكين البعوث العلمية من ارتياده ، والارساليات الدينية من الاقامة فيه . ويصعب كذلك على المنصف أن ينكسر جهود مصر الموفقة فى القضاء على الاتجار بالرقيق . "

وعنيت الحكومة المصرية منذ دخول السودان بتأسيس المدن ، فأسست الخرطوم فى سنة ١٨٢٢ ، وأقام المصريون فيها المبانى والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية وكذلك الثكنات والمستشفى وأصبحت بعد أعوام قلائل مركزا للتجارة بين جميع أنحاء السودان ، وأنشأت كذلك مدينة كسلا ومدينة فاماكا على النيل الأزرق .

وأولت الحكومة المصرية الزراعة فى السودان عنايتها ، واستخدمت الآلات لتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن ، كما أنشىء معملان لحلج القطن وأسواق لبيع محصوله .

ولم تقصر فى نشر التعليم فى السودان ، فأسست عدة مدارس به لتعليم أهاليه والمتوطنين به ، وسارت هذه الحركة قدما فى عهد اسماعيل ، وفى عهد توفيق (١٨٧٩) أنشئت مدرسة طبية .

ومما يذكر لمصر فى السودان جهودها فى تحسين المواصلات بانشاء الطرق والخطوط الحديدية .

وبدىء بانشاء السكك الحديدية فى سنة ١٨٧٣ مابين وادى حلفا والمتمة ، وتوقف العمل مؤقتا بسبب رفض الرقابة الاجنبية الترخيص بالمال .

وفى سنة ١٨٩٦ عند اعادة فتح السودان تقرر مد خطوط حديدية فى جميع المناطق التى كان يتقدم فيها الجنود ويحتلونها ، وكان لجنود مصر فضل العمل فى انشاء هذه الخطوط التى ماكان ليقدر لها ان تتم لولا الاموال والجهود المصرية .

وأدخلت مصر فى السودان نظام البريد الحديث فأنشئت ادارة فى الخرطوم ومكاتب فى الجهات الاخرى ، كما أنشأت خطوطا تلغرافية بلغ طولها لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات .

وبعد استرداد السودان قامت مصر باعمال الانشاء والتعمير ، فشيدت فى الخرطوم سراى الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الثكنات والابنية .

وقد ءاد على السودان بسبب الادارة المصرية ميزتان كبيرتان :

الأولى ـ استتباب الامن فى السودان وقيام ادارة منظمة مما سهل قدوم الاوروبيين وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التى سادت السودان وقت الادارة المصرية عبّر عنها السير صمويل بيكر بقوله "أن السائح الاوروبى فى سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يجوب هذه الارجاء الشاسعة بنفس الاطمئنان الذى يشعر به المتنزهون فى هايد بارك عند غروب الشمس" .

الثانية ـ تيسير اعداد بعثات الكشف عن منابع النيل . فمنذ انشاء الخرطوم ، أصبحت هذه المدينة مركزا لاعداد هذه البعثات وتمويلها .

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا وحدة وادي النيل

هذه الوحدة التى تكاملت ، وهذه الامبراطورية المصرية الضخمة التى وسعت الوادى من شماله الى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذى تعلقت به مطامع بريطانيا . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أن الوقت الذى مكن القدر فيه لبريطانيا من دخول مصر ثم من اخلاء السودان هو الوقت الذى كان الاستعمار الاوروبى فيه لأفريقيه قد وصل الى الأوج من نشاطه ، وبلغ التنافس فيه بين الدول المستعمرة ـ وعلى رأسها بريطانيا ـ الحد الذى تذرع عنده كل دولة منها بكل وسيلة للتغلب على الدول الاخرى فى حلبة هذا التنافس . وانتهى الامر بهذه الدول أن اقتسمت فيما بينها المناطق الافريقية ، وتلقفت كل دولة منها ما استطاعت أن تلتقفه . ورأت بريطانيا ـ وهى سيدة الدول المستعمرة ـ أن تطالب فى قسمة الشرق من أفريقيه بنصيبين : نصيبها ونصيب مصر . فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى فى نصيبها ، ولم تر وسيلة لادعاء السودان الا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صارح السير هارولد ماكمايكل من حاضرهم فى المحاضرة التى سبقت الاشارة اليها بشىء من ذلك ، فقال :

"A further point was European expansion in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890; by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched with equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them, and point out that their action constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic). It was only after a period of very acute tension that the French withdraw and renounced their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power); equity and policy forbade annexation by ourselves; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land."

فبريطانيا اذن تطالب بالسودان نصيبا لمصر . ولكن هذا يقتصر على ما بينها وبين الدول . أما فيما بينها وبين مصر نفسها فالأمر يختلف ، وينبغى أن يكون السودان من نصيبها هى لا من نصيب مصر . بقى أن تجد الوسيلة الى تحقيق هذا الغرض ، والسودان كما رأيناه فيما تقدم جزء من مصر لا ينفصل . وما لبث القدر أن هيأ لها هذه الوسيلة . فهذه ثورة المهدى قد شبت فى السودان . فعليها أن تنتهزها للاستيلاء على السودان كما انتهزت ثورة عرابى للاستيلاء على مصر . وهما ثورتان متعاصرتان ، انتفعت بهما بريطانيا أكبر الانتفاع . وافادة بريطانيا منهما هذه الافادة الكبيرة أصدق دليل على ما يقال عادة من أن بريطانيا ، اذا كانت لا تخلق الفرص ، فأنها تحسن استغلالها .

وقد رأت بريطانيا ثورة المهدى وسيلة للاستيلاء على السودان كما قدمنا ، ولكن على أن تكون خطوة أولى من خطوات متدرجة تنتهى فى آخرها الى الغاية المرجوة . وهذه الخطوات هى :-

(أولا) أن تستفحل ثورة المهدى ، فلا يبذل جهد جدى فى اخمادها . فتفرض بريطانيا على مصر اخلاء السودان .

(ثانيا) أن تعود مصر الى السودان ، ولكن على أن تكون بريطانيا الى جانبها شريكة لها فى ادارة السودان .

(ثالثا) أن تعمل بريطانيا على الانفراد بشؤون السودان ، وتتدرج فى ذلك تدرجا ينتهى الى الاستئثار بادارته ، واقصاء مصر عنه فلا يبقى لها فيه الا حقها القديم فى السيادة .

(رابعا) أن تحاول بريطانيا هدم هذا الحق أيضا ، فتنفصم بذلك آخر عروة تربط السودان بمصر ، وتتهيأ بذلك لها الاسباب فى فصل السودان عن مصر فصلا نهائيا حتى تتمكن من ادخاله فى حظيرة الامبراطورية البريطانية .

هذه الخطوات الاربع نتعقبها فيما يأتى :-

*

* *

١ - ثورة المهدى واخلاء السودان

يظن الكثيرون أن ثورة المهدى كانت ثورة السودان ضد الحكم المصرى ، وأن الغرض الذى كانت هذه الثورة ترمى اليه هو انفصال السودان عن مصر . ولكن وقائع التاريخ الثابتة تدل على غير ذلك . فأن الثورة قامت على أسباب اقتصادية وأسباب دينية . وتتلخص الاولى فى أن تحريم الحكومة المصرية للرق واحتكارها لتجارة العاج جردا طبقة قوية فى السودان من موارد رزقها ، فانضمت الى الثورة ، بل حرضت عليها . وتتلخص الاسباب الدينية فى أن المهدى قام ، باسم الدين الاسلامى ، ضد حكم الكفار (الاجانب) وضد الاستبداد التركى . أما المصريون فكان يعطف عليهم ، بل كان يعطف على الثورة

العرابية بالذات لوجوه الشبه بينها وبين ثورته . وكانت الحضارة المصرية محببة الى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التى تأصلت فيها هذه الحضارة قعدت عن الثورة ، ولم تستجب لها .

ومهما يكن من أمر ، فأن المهدى لم يكن يفكر مطلقا فى وطن سودانى مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته ــ وهو المهدى المنتظر ــ هى أن يرد على العالم الاسلامى وحدته . وقد كتب فى ذلك الى السلطان عبد الحميد والى الخديو توفيق والى غيرهما من ملوك الاسلام وامرائه . ثم أتبع القول العمل ، وتأهب ــ بعد أن استقر له الحكم فى السودان ــ لغزو مصر . وشرع خليفته التعايشى فعلا فى غزوها . فهو لم يكن اذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر الى السودان : خطوة أولى فى طريقه الى توحيد العالم الاسلامى .

وننظر الآن كيف نشبت الثورة .

*
* *

قام المهدى كما قدمنا برسالة دينية ، وجمع الناس حوله .

وينبغى أن نرجع خطوة الى الوراء لنرى عاملا بريطانيا مؤثرا من العوامل التى قادت الى الثورة ، وهى الطريقة التى نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق فى السودان . فقد كانت ــ بايعاز من بريطانيا ــ عنيفة حاسمة ، لم تراع فيها الظروف والملابسات . وقد استخدم الخديو اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على الاقاليم الجنوبية وجعل من أول واجباته مقاومة الاتجار بالرقيق ، فحمل على هذا الاتجار حملة شعواء ، جاوزت الحدود المعقولة ، وأثار الناس على الحكومة ، وكان قاسيا عنيفا فى حكمه وفى اخضاعه القبائل للحكم المصرى ، حتى أشرب القلوب بغض هذا الحكم . وكأنه كان متعمدا ذلك ، حتى يهيىء أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذه الا بقوله ، فقد كتب ، فى وقت كانت المسألة الشرقية تناقش فيه بعد توقيع معاهدة برلين ، يقول :

" Je ne puis que méditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui conféeant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'oeuvre commensée. <u>En lutte contre la commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique</u> : Malcolm devint Pacha au service du Khédive pour abolir la trafic sur la Mer Rouge. Mc Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos compatriotes autrefois..... A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussés en avant et sommes obligés, par la force des circonstances d'étendre nos frontières même contrairement à nos desirs."
(Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39 - 40).

وولي غوردون الأمر من بعد السير صمويل بيكر ، فسار سيرته . ولما عين حاكما عاما للسودان ، بقى في حملته على تجارة الرقيق دون حساب للعواقب . وهو نفسه الذي يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur; j'ai perdu un homme pour avoir mutilé un garcon, et ne demanderai nullement la permission de la faire. Peu importe que le Khédive approuve ou non."

وقد ترك غوردون البلاد بسوء سياسته وضعف تدبيره على حافة الثورة . وهذا ما يقوله أحد معاونيه — شاييه لونج (Chaillé-Long) — في هذا الصدد :

" Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospéérité; il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection."

فبريطانيا اذن ورجالها من عمال الخديو اسماعيل كانت لهم يد في اشعال الثورة المهدية ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

ومهما يكن من أمر ، فأن الادارة المصرية للسودان نجم عنها الخير والاصلاح لهذه البلاد . ولم تتغير الامور الا عندما حل محل هذه الادارة المصرية المحضة ادارة بريطانية كانت تعمل باسم مصر ولكن ضد مصلحتها . وننقل عن الدكتور محمد صبري مايقوله في ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes a attribuer à l'administration égyptienne; à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soudan. Or, il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne <u>européanisée</u> de Gordon qui a "préparé" la révolte (1877- 1879).

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lorsque le Prince de Galle vint en Egypte et recommanda au Khédive Ismail l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale. La mission de Baker dure trois années (1870-1873); à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Gordon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrétionnaires absolus. Entre temps; en 1878 à la suite de la convention des Somals de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker; Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan; surtout dans les deux dernières années du règne d'Ismail, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer (Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Giegler, les Casati; les Lupton etc. ont permi à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan; de discréditer le Gouvernement Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

"De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire à l'époque où l'administration était encore purement égyptienne, En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur évacuation par l'Egypte (1844-1885). L'oeuvre de cette administration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernorat de Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raouf pacha de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismail non seulement refusa l'européanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inéluctables mais sépara même le gouvernorat de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand la révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais partout, dans les centres de civilisation où l'oeuvre égyptienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coudées franches, a encouragé la révolte à prendre des proportions désastreuses et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881-1898)."

ويد أخرى لبريطانيا — وهي في هذه المرة مقطوع في سوء نيتها — كانت سببا مباشرا في نجاح الثورة المهدية • فان الانجليز عندما دخلوا مصر في سنة ١٨٨٢ ، كانت الثورة المهدية لم تستفحل الى الحد الذى يتعذر معه اخمادها • وبالرغم من انحلال الجيش المصرى تحت الضغط الانجليزى باعتبار أنه كان جيشا ثائرا تحت قيادة عرابى ، فان مصر وجدت الرجل الكفء المحنك القادر على اخماد ثورة المهدى فى شخص القائد العظيم عبد القادر حلمى باشا ، وقد أرسل حاكما عاما للسودان فى بدء الثورة المهدية • وقد أخذ هذا البطل المصرى يعمل على اخماد الثورة ، ونجح نجاحا كبيرا فى ذلك ، وكان اسمه يلقى الرعب فى قلوب رجال الثورة ، حتى أن المهدى كان يدعو الناس عقب كل صلاة أن يستغيثوا من بأس هذا الرجل العظيم وينادوا "اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر " •• فلم يكن الانجليز يستشعرون أن عبد القادر حلمى قادر على إخماد الثورة حتى أوعزوا الى الخديوى توفيق فاستدعاه من السودان دون أن يتم عمله • ومنعوا كذلك ايفاد الزبير الى السودان ، وهو من كبار رجاله القادرين على منافسة المهدى والحد من سلطانه لو تركه الانجليز يرجع الى بلده • فبريطانيا لم تكتف بالامتناع عن اتخاذ أى تدبير جدى لاخماد الثورة وهى التى كانت فى يدها مقاليد الأمور وقت ذاك فى مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعملت على عرقلة كل المساعى التى بذلتها مصر للحد من انتشار الثورة • وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصرى من فلول العرابيين الى السودان ، قادتهم الى الكارثة ، بل الى هذه المجزرة البشرية التى فنوا فيها جميعا وذلك بسبب سوء تدبير قائدهم البريطانى وضعف قيادته ، ونقص كفايته •• ثم أرسلت بعد ذلك غوردون لاخلاء السودان ، بعد أن فرضت هذا الاخلاء على مصر فرضا • فكانت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تباطأت حملة الانقاذ — تحت قيادة ولسلى — فى السير لانقاذه •

ولننظر الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر اخلاء السودان •

وهذه هى ثالثة الأثافى • فان بريطانيا بعد أن مهدت للثورة المهدية بسوء ادارة رجالها أو بايعاز منها لهم ، وبعد أن امتنعت عن اتخاذ أى تدبير جدى لاخماد الثورة بل بعد أن عرقلت كل مسعى يبذل فى هذا السبيل ، بعد هذا وذاك فرضت على مصر اخلاء السودان، وطلبت من كل وزير مصرى لا يطيع هذا الأمر أن يستقيل • وكان شريف باشا قبل ذلك قد بيّن للممثل البريطانى ـ السير ادلفن بارنج ـ فى مذكرة هى آية فى سداد المنطق وبلاغة الحجة الأسباب التى تدعو مصر الى عدم اخلاء السودان • وننقل هنا نص هذه المذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité éventuelle d'un abandon du Soudan par l'Egypte c'est le texte du Firman du 7 août 1879 qui interdit formellement au Khédive toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Egypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences:

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisinant Souakin. Il s'agirait donc de livrer à l'insurrection tout le Soudan oriental, les moudiriehs de Berber et Dongola aussi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à définir comme frontière sud de l'Egypte. Le faux prophète se verrait donc consacré comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Egypte aussi bien qui sont encore indécises, telles que le Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre des adhérents du rebelle.

L'Egypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous côtés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Egypte produit sur eux ne sauraient rester indifférentes aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser:-

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Ababdehs et une grande partie des Bicharìehs demeurées fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Esneh et Keneh même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Egypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au-dessus de ses moyens.

L'occupation du Soudan, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la fois au maintien de la tranquillité au Soudan et à la protection de l'Egypte propre.

./.

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Egypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Egypte propre.

Le Gouvernement de S.A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Egypte.

D'ailleurs au point de vue de la civilisation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Soudan, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Egypte que les contrées jusqu'aux lacs appartiennent aujourd'hui au monde connu. C'est grâce à elle, également que des maisons de commerce européennes ont pu se fonder au Soudan, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que des missions chrétiennes ont pu s'y établir.

Il serait en outre difficile de nier que l'Egypte a enrayé dans les limites du possible, le Traité des Esclaves et que le faux prophète a trouvé ses principaux adhérents parmi ceux qui ont vu leur honteux trafic entravé par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son oeuvre dans le Soudan, rétablir son autorité et partant protéger l'Egypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une force armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir, tout d'abord, le chemin entre Souakin et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan. Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d'être rassuré du côté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Egypte lui a fournis en Crimée, en Crête, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection que gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est particulièrement désireux que tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne, soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Egypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

signé: (CHERIF)

فلما أصرّ الممثل البريطانى على وجوب اخلاء السودان ، وواجه الحكومة المصرية بالبرقية الشهيرة المرسلة اليه من اللورد جرانفيل فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقد أتينا على نصها فيما تقدم (أنظر ص ١٠ – ص ١١) ، لم يسع وطنية شريف باشا الا أن يستقيل ، والا أن يسجل استقالته المشرفة فى العبارات الآتية ، وننقلها مترجمة الى اللغة الانجليزية :

"The British Government presses for the evacuation of the Sudan but we have no right to agree to such a step being taken, as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions og the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the Constitution."

ورفض رياض باشا الوزارة على أساس اخلاء السودان ، وقبلها نوبار باشا ، وتمت على يده هذه المأساة الفاجعة .

+
+ +

ويعنينا أن نبيّن هنا بعد كل ما تقدم أن مصر لم تتخلّ عن السودان ، بل انتصرت على اخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والموظفين لحقن دمائهم . ولم يكن في نيتها وقت أن أمرت بهذا الاخلاء أن تترك السودان . فهي اذا كانت قد أخلته فانها لم تتخلّ عنه . يدل على ذلك ما يأتي :

١ـ المنشور الذي أذاعه الخديو على أهالي السودان يخبرهم فيه أنه عهد الى غوردون بتأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام .

٢ـ سلطة الخديو المقيدة ، فانه كان طبقا للفرمانات لا يستطيع التنازل عن السودان ولا تركه ، وقد احتج الباب العالي فعلا على هذا الاخلاء . فالخديو حتى لو كان أراد التخلي عن السودان ، فانه كان لا يملك ذلك . والمعاهدة التي وقعها السير درامون ولف مع الباب العالي في الاستانة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلي عن السودان ، بل هي على العكس من ذلك قد نصت على تهدئة السودان بالوسائل السلمية ، وعلى أن تعهدات الخديو الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحتها لهم الفرمانات السلطانية .

٣ـ على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان الا المناطق الداخلية ، وبقيت المواني تحت الادارة المصرية ، وما أخلته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها اذ فرض عليها فرضا ، وقد رأينا كيف استقال شريف باشا لهذا السبب .

٤ـ اعتراف الحكومة البريطانية طول المدة التي بقي فيها السودان خاليا من الجيوش المصرية بحقوق مصر ، فقد عقدت اتفاقا مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ ، ومع ايطاليا في سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغو الحرّة في سنة ١٨٩٤ ، وأجازت في هذه الاتفاقات أن تحتل الدول بعض مناطق السودان ، ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذه الاقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معلقة الى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق المذكورة . ومما يؤيد ذلك أيضا حادثة فاشوده المعروفة ، فقد احتل الفرنسيون فاشوده تحت قيادة الكابتن مارشان ، فذهب اليه كتشنر ، وبعد محادثة لم يرفض مارشان أن يترك فاشوده الا بعد أن رفع كتشنر عليها العلم المصري وحده ، وهذا اعتراف صريح من انجلترا بأن السودان كان وظل أرضا مصرية .

يتبين اذن من كل هذا أن السودان منذ اخلائه الى أن استرد لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءا من مصر ، ولم يتغير وضعه القانوني بعد ثورة المهدى والاخلاء عما كان قبل ذلك .

+
+ +

٢) استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التى أقامها المهدى وخلفه فيها عبد الله التعايشى ، بقادرة على أن تمسك زمام أتباعها من الدراويش . ولم يعقب الحكم المصرى فى السودان حكم يدانيه فى الصلاحية . بل كان حكما يمتاز بالنهب والسلب والاعتداء على الأرواح والأموال . وننقل هنا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة ، سودانى ومصرى وبريطانى .

قال الأستاذ أبو شبيكه فى كتابه الذى سبقت الاشارة اليه (ص ٢٥٧) . " ومع ما أنشىء من محاكم وما عين من قضاة يحكمون بالشريعة المحمدية ، فان حوادث النهب والسلب والتعدى على الأنفس والأموال ترد الى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعبث بعض الأعراب الأجلاف فسادا ، وهم لا يتصفون بفضيلة ما غير ايمانهم بالمهدية ، وبيع أرواحهم فى سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويتهددهم ويتوعدهم بشديد العقاب ، ويأمرهم بمعاملة الناس بالحسنى والرفق ، ولكن أنى لهم بتبدل نفوسهم وعقلياتهم ، وقد شبوا على الفوضى والظلم ، وما كان للخليفة أن يجردهم من أسلحتهم وأن يستغنى عن خدماتهم ، فهم حماة الدولة ضد أعدائها فى الخارج ، وهم بطانته وأعوانه على منافسيه فى الداخل . فالضرورة تقضى بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وجاروا ووسموا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب فى نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد " .

وقال الاستاذ محمد شفيق غربال بك فى كتابه وحدة وادى النيل ص ٨٧ . " فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة اصلاح الى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغى لها . فكانت حركة تحطيم وتخريب . وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى ، فى سبيل الهدم لا فى البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة ، والشياخات المتنافرة ، وجماعات تجار الرقيق ، وكل هى مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، فى أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقى فكان الانحلال والبوار والخراب . وقد ذكر كرومر فى تقريره عن مصر والسودان فى سنة ١٨٩٨ ـ أى على أثر اخماد الحركة المهدية ـ " ان الاقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم ـ وهو موطن الجعليين ـ قد فقد فى العهد المهدى كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة

وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أي في العهد البغيض السابق للثورة المهدية). وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسي . أي أن الدراويش قد أتوا تقريبا على جميع الذكور البالغين " . وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٫٠٠٠ جنيه — وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل " .

وقال المستر تشرشل في كتابه :

"Of the military dominations: (The River War p.p.69-70)which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic follies. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruply thirteen years later in the battle of Omdorman. Like a subsidiary volcano, it was flung up by one conclusion, blazed during the period of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

اذن لم يكن الحكم المصري هو الذي جلب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون في ظله أوفر حظا منهم في ظل حكم الدراويش .

\+
\+ +

على أن حكم الدراويش لم يطل . ومنذ أخلت الجيوش المصرية السودان ، ومطامع الدول الاستعمارية تتطلع اليه من كل مكان . وقد رأينا بريطانيا تعقد مع هذه الدول — ألمانيا وايطاليا وبلجيكا — اتفاقات تبيح لهم احتلالا وقتيا لبعض مناطق السودان الى أن يسترد . ثم نشطت فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الاستوائية شرقا الى النيل الأبيض ، فهددت السودان بالاستعمار . فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يوجه جيش مصري باسم خديو مصر لاسترداد السودان . وحادثة فاشوده التي سبقت الاشارة اليها تدل على أن الجيش المصري لو تأخر قليلا في استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا في اختراق أفريقيا من الغرب الى الشرق ، ولكانوا وطدوا أقدامهم على ضفاف النيل في أواسط السودان . وقبل الفرنسيين ،

كان الايطاليون يهددون السودان • والممثل البريطاني في مصر ـ السير افلن بارنج ـ يرقب حركاتهم في خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم في الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن الانجليز هم المسئولون عن ضياع السودان • وها هو يرسل برقية الى لندن في هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ننقلها بالنص لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of Kassala. . . .

In your Lord's telegram No. 105 of the 13th instant it is remarked that "the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been, occupied by any civilzed or quasi-civilzed power. Dejure, although not de facto, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominsons. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan; indeed so far as Massowa and Suakin are concerned, the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for Massowa, and the injustice will be considerably increased of the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to reoccupy some day...

The Italians evidently want to obtain possession of Kassala... it is more than probable that they will, after a short while, endeavour to extend westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at Khartoum or at some point near Khartoum.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a civilzed power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.

Ever since the Sudan was evacuated, Sir Samuel Baker and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper with the Nile, on which the whole well-being and agricultural life of Egypt depend. These views, at the time they were put forward, were unnecessarily alarmist. The savage tribes who now rule in the Sudan do not possess the resources or the engineering skill to do any real harm to Egypt. But the case would be very different were a civilized European Power established in the Nile Valley, Such a Power would, as Sir Colin Moncrieff very truly says: "have Egypt in its grip." They could so reduce the water supply as to ruin the country.

An Egyptian question of this cabbre cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geaographical situation, dominate Egypt...

In the eyes of Europe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan....

(BARING)

(Ref: Archives Anglaises. F.O. 78. No. 4243)

\+ + +

عمدت مصر اذن الى استرداد السودان . وفى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كتشنر سردار الجيش المصرى أمرا بالزحف على السودان ، باسم خديو مصر كما قدمنا .) وقد تم ذلك بالاستيلاء على دنقله فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ . واحتلت أم درمان فى سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان بالأموال والجيوش المصرية وكانت مساهمة انجلترا ضئيلة فيه ، فقد بلغت تكاليف حملات استرداد السودان ٢٫٣٥٤٫٣٥٤ جنيها وهى تشمل المصروفات العسكرية ومصاريف انشاء السكك الحديدية ومد التلغرافات والسفن النهرية المسلحة ، وقد تحملتها الخزانة المصرية ما عدا مبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الخزانة البريطانية (مؤلف ماكمايكل ص ٦٣) .

وكذلك لعبت الجيوش المصرية الدور الأول فى استرداد السودان ، فقد كان عدد القوات المصرية التى اشتركت فى معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ يبلغ ١٦٫٦٨٢ وعدد القوات الانجليزية لا يتجاوز ٨٧٠ رجلا .

وقام الجنود المصريون بعمليات مد الخطوط الحديدية والتلغرافات والتليفونات والالتحام فى معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العطبرة ، وبلغ عدد القوات المصرية نحو ١٨٫٠٠٠ والقوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفى معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ بلغ عدد القوات المصرية ٢٢٫٠٠٠ والقوات البريطانية حوالى ٤٠٠٠ جندى .

\+
\+ +

دخلت انجلترا مع مصر السودان ، شريكة لها فى الادارة . واستقرت الجيوش الانجليزية فى الخرطوم كما استقرت فى القاهرة من قبل . وبذلك خطت انجلترا الخطوة الثانية فى سبيل تحقيق مطامعها الاستعمارية .

وعقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، الأولى فى ١٩ يناير والثانية فى ١٠ يوليه . والأولى هى الاتفاقية الأساسية وهى التى يشار اليها عندما تذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فيما يلى . أما الثانية فقد كان الغرض منها تعميم النظام الادارى الذى وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مدينة سواكن ، وكانت هذه المدينة قد استثنيت فى الاتفاقية الأولى .

أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما الذى كان الانجليز يحاولونه بعقدها ، فندع اللورد كرومر — الواضع لهذه الاتفاقية — يتكلم عن ذلك . فقد قال فى كتابه (مصر الحديثة ؛ الفصل الثالث والعشرون) فى هذا الصدد ما يأتى :

"The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt. Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum, to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at AOmdurman I made a speech to the assembled Sheikhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the

public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said: "You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no desire that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salisbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm McIlwraith, the Judicial Adviser of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorized to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and myself on January 19, 1899. I proceed to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England, in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest. This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the indisputable facts of the situation. It was also in accordance, if not with international law - which can obviously never be codified save in respect to certain special issues - at all events, with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, laid down in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development" of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shadow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereign rights. All that then remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the British and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state; on the other hand, the southern frontier was left undefined. It was provided that both the British and Egyptian flags should be used throughout the Sudan; that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed "the Governor-General of the Sudan", who was to be appointed by a Khedivial Decree on the recommendation of the British Government; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law; that the jurisdiction of the Mixed Tribunal should "not extend or be recognized for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan"; and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحلل فيما بعد هذه الاتفاقية من الناحية القانونية • ويكفى أن نذكر الآن أن الانجليز وضعوا أقدامهم فى السودان بفضل هذه الاتفاقية • وسنراهم يتدرجون فى تثبيت حكمهم والانفراد بادارة السودان واقصاء مصرعنها شيئا فشيئا تحقيقا لأغراضهم الاستعمارية كما قدمنا •

+
+ +

٣) استئثار بريطانيا بادارة السودان واقصاء مصرعنه

نستعرض أولا كيف استأثرت بريطانيا بالسودان وأقصت مصرعنه مع أن مصر بقيت تعمل على انماء السودان • ثم ننظر بعد ذلك فى الادارة البريطانية فى السودان وما تنطوى عليه هذه الادارة من مساوئ •

+
+ +

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التحيف لحقوق مصر • ومع أن هذه الاتفاقية لا تقيم وزنا كبيرا لهذه الحقوق ، فان انجلترا لم تلبث أن انتقصت من حقوق مصر التى تقررها الاتفاقية نفسها • بل انه لم يمض على توقيع الاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت انجلترا ، دون أن تشرك معها مصر ، الى توقيع اتفاق مع الحبشة خاص بحدود السودان وذلك فى سنة ١٩٠٢ • ثم أخذت انجلترا تزيد فى اعتداءاتها على حقوق مصر يوما بعد يوم • وتعاقبت أعمال الاعتداء حتى تفاقمت فى أحداث سنة ١٩٢٤ •

ومنذ سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التى يصدرها الحاكم العام لا تصدر الا بموافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية •

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون اخطارها فى بعض الأحوال •

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحماية على مصر • وامتدت الحماية الى السودان تبعا لمصر • وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتبارا من هذا التاريخ ، وذلك فى معاهدة لوزان المبرمة فى سنة ١٩٢٢ • وقد جاء فى المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتى : " يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى مصر والسودان محدثا لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ " •

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا الغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان فى وقت واحد ، ولكن انجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ فى السودان •

وفى سنة ١٩٢٣ أجبرت انجلترا حكومة مصر أن تحذف من الدستور المصرى لقب " ملك مصر والسودان " حتى تفصم العلاقة بين البلدين •

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامى رئيس الحكومة المصرية "عقب مقتل السردار" بلاغا طلب فيه أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان

ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة • ولما رفضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الانجليزية قسرا وقهرا • ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة فى سنة ١٩٢٩ •

ومع كل ذلك فان مصر لم تضن بالمال فى سبيل انماء السودان : ولا حاجة الى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد على فى سبيل نشر الحضارة فى السودان بانشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم • ونقصر البحث هنا على النفقات التى تحملتها مصر منذ سنة ١٨٩٨ •

وقد تنوعت هذه النفقات • ونحن نذكر منها : (١) اعانة مصر للسودان : قامت الحكومة المصرية منذ استرداد السودان بسد عجز ميزانيته ، بل ومساعدته على تكوين مال احتياطى • وقد بلغ مجموع هذه الاعانات من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩١٢ (حيث وقفت الاعانة للزيادة المطردة فى ايرادات السودان) مبلغا يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان فى هذه الخمس عشرة سنة •

(٢) قدمت الحكومة المصرية للسودان قروضا لا تتضمن تحديد أجل للوفاء للقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان • وقد قدرت هذه القروض من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات •

(٣) عقب اخراج الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ ، أعلنت الحكومة المصرية أنها لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان • وخصصت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ ½ مليون جنيه كل سنة للاشتراك فى نفقات الدفاع عن السودان • وبقيت مصر تدفع هذه الاعانة حتى عادت وحدات الجيش المصرى الى السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فوقفت دفعها فى سنة ١٩٤٠ • وقد بلغ مجموع ما دفعته مصر لنفقات الدفاع مبلغ ½ ١٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٩ •

فيبلغ ما دفعته مصر للسودان من اعانة للادارة واعانة للدفاع وقروض ½ ٢١ مليون جنيه — كل هذا والانجليز يستأثرون بالسودان ، فلهم الغنم وعلى مصر الغرم •

\+ \+ \+

بقى أن نقول كلمة فى الادارة الحالية فى السودان • والقول بأن هناك "حكما ثنائيا" بعيد كل البعد عن الواقع ، فليس هناك الا " حكم أحادى " هو الحكم البريطانى ، انفردت بريطانيا به تحت ستار ما تسميه "بحكومة السودان " • وحكومة السودان هذه حكومة أوتوقراطية — على غرار حكومات المستعمرات — يقوم على رأسها حاكم عام جمع فى أيديه كل السلطات ، وهو بريطانى • ويعاونه فى الحكم سكرتاريون ومديرون يتولون المناصب الكبرى المركزية ، وهؤلاء أيضا جميعهم بريطانيون • ويتولى ادارة الأقاليم حكام يساعدهم نواب ومفتشون ، وكل هؤلاء أيضا بريطانيون دون استثناء •

فحكومة السودان اذن هى حكومة بريطانية ، لا حظ للمصريين ولا للسودانيين فيها • وهى تستقل بحمل أوزار هذا الحكم • ولقد كانت سيئات الحكم البريطانى فى مصر تتناول حياتها المعنوية ، اذ أضعف الانجليز جيشها ، وألغوا نظمها النيابية ، وأخروا التعليم فيها • أما سيئات الحكم البريطانى فى السودان ، فتتناول الحياة المعنوية والحياة المادية فى وقت واحد • ويتبين ذلك مما يلى :

أ ــ تأخر التعليم

لم تحاول انجلترا نشر الثقافة والتعليم فى السودان ورفع مستوى الشعب ، بل كان دستور سياستها التعليمية ما جاء فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، يدل على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٣٦ على ٣ ٪ من ميزانية النفقات على أنها زيدت بعد ذلك الى ٥ ٪ ولكن هذا المبلغ لا يصرف برمته فى التعليم بسبب زيادة مصروفات الادارة ، ولئن كان الانجليز يدعون ان نسبة نفقات التعليم هى ١٠ ٪ من الميزانية الا ان فى ذلك مغالطة لأنهم يضيفون الى هذه النفقات المبالغ التى تصرفها المدارس المحلية • وعدد الأطفال الذين يجدون لهم أماكن فى التعليم الأولي لا يتجاوز ١ ٪ من مجموعهم • والمدارس العالية فى السودان التى فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طلبتها عن ١٩٥ طالبا منهم فى مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسين ، وفى مدرسة الطب البيطرى ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة ، وفى مدرسة الحقوق يبلغ عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح فى سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته الى سنة ١٩٤٧ ثم تقفل المدرسة سنة وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعا لحاجة الحكومة •

بل ان الادارة الانجليزية فى السودان تضع عقبات فى سبيل قدوم الطلبة السودانيين لاكمال دراستهم فى مصر ، وقد حدث أن حصل بعض الشبان السودانيين على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة فى بلادهم •

ب ــ تأخر النظم النيابية

منذ سنة ١٨٩٩ الى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العرفية قائمة فى السودان ولا يقبل عقلا أن يستمر هذا النظام فى حالتى السلم والحرب •

فالحاكم العام يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا نظام يتنافى مع الديموقراطية • وفى سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة المحلية تحت ضغط الرأى العام • ولكن الجمهور المثقف فى السودان طالب بانشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين ، فأصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ، ولكنه لقى معارضة عنيفة اذ قصر اختصاصه على شمال السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص تافها ضئيلا •

ويظهر لنا من هذا مبلغ ما وصل اليه التحكم فى شئون السودان فى الوقت الحاضر بعكس ما كان عليه وقت أن كان متحدا فى مصر ، فبموجب قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٨٢ كان للسودان أن يرسل نوابه الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الاقاليم الاخرى •

جـ ــ تأخر الحالة الاقتصادية

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلما غرم للسودان وكلما غنم لانجلترا ، فالشركات الاستعمارية الانجليزية تستغل موارد السودان ، فهناك شركات زراعية لاستغلال بعض الاراضى وشركات تجارية لاحتكار الاسواق •

فمن الشركات الزراعية شركة الجزيرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة اكبر مشروع استعمارى فى السودان • وهى شركة بريطانية فى نشأتها ورأسمالها وحملة أسهمها وفى ادارتها ونشاطها وهى المنتج الاول للقطن فى السودان وتحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم • وقد تكبدت ميزانية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكى تساعد هذه الشركة •

ومن الشركات التجارية ، الشركة التجارية للمملكة المتحدة (U. K. C. C) وكانت فى مدة الحرب العالمية تستولى على المحاصيل السودانية بابخس الاثمان وتبيعها باثمان مرتفعة فى الخارج • وقد جنت من ذلك ارباحا طائلة وخسر المنتج السودانى من جراء ذلك خسارة فادحة •

* * *

٤ • محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فصلا تاما

تظهر آثار هذه المحاولة فى السياسة التى تتبعها بريطانيا لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله • وتظهر أيضا فى تعقب المفاوضات المختلفة التى دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان •

دأبت بريطانيا ــ كما قدمنا ــ تعمل على الانفراد بحكم السودان ، وتتدرج فى تقطيع الصلات بينه وبين مصر •

فعملت الادارة البريطانية على غرس شعور الكراهية للمصريين فى نفوس السودانيين وردد وا فى مناسبات مختلفة ان مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل •

ولا أدل على السعى فى الفصل مابين شطرى الوادى من تأليف حزب فى السودان يدعو الى الانفصال التام بين مصر والسودان • وقد ساعد الانجليز على تكوين هذا الحزب ، ولقى منهم عطفا ، وذلك فى الوقت الذى يسجن فيه نائب رئيس الحزب السودانى الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ويمنع المحامون المصريون الذين انتدبتهم نقابة المحامين من الدفاع عنه •

ومما يثبت ان الحركة الانفصالية انما هى حركة مصطنعة ان الشباب السودانى المثقف لاينضم اليها بل هو ينفر منها ، ويحرص كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر •

واذا صح ان بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان ، فلا شك فى ان هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال بريطانى • والبريطانيون هم انفسهم الذين يقولون ان من يملك الخرطوم يملك القاهرة ، فهل يتصور انهم يرضون بمنح السودان استقلاله بعد أن افلتت القاهرة من ايديهم ! أن الاستقلال الذى يريده البريطانيون للسودان انما يرمون به الى فصل السودان عن مصر حتى يتمكنوا بعد ذلك من ادماجه فى الامبراطورية البريطانية •

وقد اتخذت سياسة الفصل مظاهر شتى • منها تصعيب هجرة المصريين الى السودان من الناحية العملية بالرغم من أنه لاتوجد قيود قانونية تحول دون ذلك • ومنها ابقاء المواصلات بين مصر والسودان فى حالة بدائية لاتتفق مع تقدم المواصلات فى العصر الحديث • ومنها اقصاء المصريين عن الوظائف العامة فى السودان ، وآخر مصرى كان يشغل وظيفة هامة فى السودان هو قاضى القضاة ، وقد امتنعوا أخيرا عن تجديد عقده ، وهذه الوظيفة هى أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر • وقبل ذلك منعوا الدعاء لملك مصر فى خطبة الجمعه • ومنذ ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤١ بلغ عدد من وظفوا من غير السودانيين فى حكومة السودان ١٢٣ موظفا ة ليس فيهم الا أحد عشر موظفا مصريا والباقى وعددهم ١١٢ موظفا فكلهم بريطانيون • ومن ذلك أيضا اقامة كثير من العراقيل فى سبيل تعليم السودانيين فى مصر أو فتح مدارس مصرية فى السودان ، واقفال ابواب العمل امام السودانيين الذين يتمون تعليمهم فى مصر • ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية • واقدام حكومة السودان على الاشتراك فى المؤتمرات الدولية وابرام معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية ، كما فعلوا فى لجنة شؤون القطن فى واشنجتون وفى اتفاقية الطيران مع لبنان • ومن ذلك أيضا المفاوضة فى تعديل حدود السودان الحبشية دون اذن من مصر • ومن ذلك اخيرا تصريحات الحاكم العام السابق وخطبه التى كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر •

• • •

ولم يكتف الانجليز ببث روح التفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا عامدين على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم • هذه السياسة صرح بها المستر روبرتسن السكرتير الادارى لحكومة السودان حين قال : "أن سياستنا هى اقامة حكم محلى ذاتى فى الجنوب منفصل عن الشمال " • وقد ارادوا من ذلك اخذ الحيطة فيما لو افلت شمال السودان من ايديهم فيستبقون الجنوب فى قبضتهم • وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه • ومنعوا السودانيين المتحضرين من اهل الشمال من الانتقال الى الجنوب الا بأذن خاص تحدد فيه مدة الاقامة وغرضها • ومنعوا الشماليين المتوطنين فى الجنوب من مباشرة شعائرهم الدينية علنا ومن انشاء معاهد للتعليم • ووضعوا قيودا على التزاوج مابين سكان الشمال وسكان الجنوب ، فاذا تزوج تاجر او موظف من شمال السودان بامرأة من اهل الجنوب منع من اخذ اطفاله اذا أراد العودة الى الشمال • وكل هذه التدابير التعسفية اريد بها قطع حركة "التعريب " التى كانت قد نشطت منذ قرون لتصل جنوب السودان بشماله ، وليصبح الجنوب بلدا عربيا اسلاميا كما هو الحال فى الشمال • وقد تقدمت الاشارة الى ذلك •

• • •

واذا تعقبنا جميع المفاوضات التى دارت بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم وجدنا السودان هو الصخرة التى تتحطم عندها المفاوضات عادة • وسبب ذلك ان الانجليز كانوا يصممون الى جانب انفرادهم بادارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ — ان ينتزعوا من مصر اقرارا بحق السودان فى الانفصال عن مصر • وبذلك يتم لهم ما دبروه من الاستئثار تدريجيا بشؤون السودان •

فهم من بعد أن أخلوه من الجيش المصرى ، دخلوه مع مصر شركاء فى الادارة • ثم استأثروا بادارته • وها هم يحاولون فى مفاوضاتهم المتعاقبة ان يفصلوه عن مصر ، تمهيدا لربطه بعد ذلك بالامبراطورية البريطانية •

وهذا هو تاريخ المفاوضات شاهد على ذلك • ففى مشروعات ملنر وكيرزون وشامبرلن وهندرسون ، تراهم لايعترفون لمصر الا بمصالح غير محددة فى مياه النيل ويأبون ان يعترفوا بالوحدة مابين مصر والسودان فيسكتون عمدا عن مسألة السيادة ، أو يذكروننا على أنها شركة بينهم وبين مصر •

وفى معاهدة سنة ١٩٣٦ أشاروا الى مسألة السيادة ولكن ليجعلوها من الامور المحتفظ بها •

فاذا ما نزلوا عند الواقع من الامر — كما فعلوا فى المفاوضات الاخيرة — واعترفوا بالوحدة مابين مصر والسودان ، يصرون على أن يقترن هذا الاعتراف باقرار من مصر بحق السودان فى الانفصال عنها • فهم لا يعترفون بقيام الحق الا ليهدموه •

وقد ظن صدقى باشا — فى المفاوضات الاخيرة — أنه قد ظفر منهم بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة مابين مصر والسودان — وله فى ذلك ادلة مقنعة — فاذا بالانجليز يعلنون انهم قصدوا ان يكون للسودان حق تقرير المصير ، أى حق الانفصال عن مصر • وآخر صيغة عرضوها على النقراشى باشا فى هذا الشأن جاء فيها مايأتى :

"....the High Contracting Parties recognise that when the stage is reached for the Sudanese people to decide their future status, <u>they will be free to exercise their choice in accordance with their political aspirations and in accordance with the principle of the Charter of the UNO concerning non-self governing territory</u>......In any event the High Contracting Parties agree to take the necessary steps to safeguard <u>their respective interests</u>."

والانجليز ، عندما يستترون اليوم خلف حق السودان فى تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم فى الماضى خلف حقوق الخديو فى السودان : فى الحالتين لايستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعون تحت ستاره أن يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة •

وهكذا تنتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض ، تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالأمس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الأجنبية • وهى اليوم تنادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها •

•
• •

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

تطلب مصر أمرين :

(أولا) انهاء النظام الادارى القائم فى السودان ، المبنى على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ٠

(ثانيا) جلاء الجيوش البريطانية عن السودان ٠

١ـ انهاء النظام الادارى القائم فى السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

يقوم النظام الادارى الحالى فى السودان على دعامتين أساسيتين ، هما اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ٠ وكلاهما يجب أن ينقضى فينتهى بانقضائهما هذا النظام ٠

وها نحن نبين ذلك ٠

١ ٠ اتفاقية سنة ١٨٩٩

الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقى مدة اخلائه من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٨ جزءا لاينفصل عن مصر من الناحية القانونية ٠ وباسترداده رجع جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعلية ٠

وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ٠ ويلاحظ أن الظروف التى كانت قائمة وقت فرض هاتين الاتفاقيتين على مصر هى ما يأتى :ـ

(١) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول ٠

(٢) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (اذ لم تتنازل عنها التركيا الا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢ ، فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع انجلترا فى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على السيادة ٠

(٣) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانونى فى ادارة السودان ، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى الفرمانات العثمانية ، اذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قدمنا ٠

(٤) ولكن انجلترا كانت تدير شئون مصر ادارة فعلية ، وان كانت ادارة لا سند لها من القانون • ولماكانت مصر لها حق ادارة السودان باعتباره جزءا منها ، فقد كان من الطبيعى ان من يدير مصر يدير السودان تبعا لها • وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هى النتيجة الطبيعية من الوضع الذى كان قائما وقت ذلك ، فهى وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ، ويجب أن تنتهى بانتهائها •

لم يكن الغرض اذن من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أن تشترك انجلترا فى السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لها فيها شريك ، ولا أن تشترك فى حق الادارة القانونى لأن هذا حق كانت مصر لا تستطيع ان تتنزل عنه ولا أن تشرك احدا فيه • وانما كان الغرض ان تشترك انجلترا فى الادارة الفعلية ، لانها كانت تزعم لنفسها حق ادارة مصر ، فهى تمد زعمها الى السودان الذى هو جزء من مصر • وهذا ما يذكره اللورد كرومر نفسه فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠ • فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن " السودان جزء لا ينفصل عن مصر " وليس للانجليز فيه الا الاشتراك فى الادارة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وهى اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية • وهذا مايقوله بالحرف الواحد : " أرى فيما تقدم به المجلس التشريعى على ميزانية السنة الجارية من الملاحظات أنه قد قيل أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءا لا ينفصل عن مصر • وهذا نظر صحيح فى جوهره • والنظام السياسى للسودان على كل حال يقرره الاتفاق الذى تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ • ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعى لا يقفون وقوفا تاما على الغرض المقصود من هذا الاتفاق ، فأنى أنتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بأية نية فى الانتقاص من حقوق مصر الشرعية • والأغراض الاساسية التى توخاها واضعوه هى أولا أن يكفل لسكان السودان ادارة حسنة ، وأن يتجنب ثانيا فى هذه البلاد التعقيدات الخاصة التى أدى اليها فى مصر نظام الامتيازات الدولى " •

" I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt.

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtial the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were : first, to insure good government to the people of the Sudan; and, secondly, to avert from the country the special complications to wish an international regime has given rise in Egypt." (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى نتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

" حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي — وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة — وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الاداري والقانوني الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل — وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها . فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

(١) تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي : أولا — الاراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . ثانيا — الاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودانيين الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد . ثالثا — الاراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(٢) يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

(٣) تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان " . ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة . ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(٤) القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه . ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام

أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديو .

(٥) لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لاتدفع رسوم الواردات على البضائع الاتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية . الا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الاحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت الى آخر في المنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لاتمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأجمعه ماعدا سواكن تحت الاحكام العرفية . ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعا مطلقا ايصال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

التكييف القانوني لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تزل باخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانونا طول مدة الاخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذي حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

فالحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع ان تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك فى هذا الحق الا بأحد أمرين : (١) اما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) بأن تعلن ضم السودان الى امبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك ، وكانت حالة القانون الدولى فى ذلك الحين تسمح بمثل هذا الضم •

وهى لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل أن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على اخلاء السودان •

كما انها لم ترد أن تضم السودان الى امبراطوريتها • ولا يرجع ذلك الى عفة السياسة البريطانية ، بل يرجع الى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية •

اما الاعتبارات القانونية فتتلخص فى أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية وفيه غمط شديد لحقوق مصر وهى التى دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسميا باسم الخديوى وحده •

وأما الاعتبارات السياسية — وهى الاقوى — فترجع الى أن انجلترا لو كانت قد اعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، فأن اخلاء السودان كان مثارا لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت انجلترا الى استرضائها باتفاقات عقدتها مع المانيا وايطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضى عليها بدفع مصر الى استرداد السودان حتى تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا الى رفع العلم المصرى وحده على فاشوده حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا • فضم السودان الى ممتلكات انجلترا يقيم ثائرة الدول الاوروبية ، وهذا مالم تكن انجلترا مستعدة لمواجهته ، فآثرت أن تعدل عن هذا الطريق •

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه فى كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتى : " ••••• كان يوجد ما يبرر الى حد ما أن تضم انجلترا الاقاليم التى استردت • ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تثنى عن اتباع هذه الخطة • اذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن انجلترا كان لها دون شك المقام الاول فى الشركة الانجليزية المصرية ، فأن مصر فى الوقت ذاته قد قامت فى هذا العمل المشترك بدور، وان يكن دور المساعد ، الا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية • فتجاهل حق مصر فى تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر الى حد بعيد عملا غير عادل • وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر ، فاذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان فى اتخاذ هذه الخطة انحراف مفاجىء منتقد عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة • وأذكر ثالثا — وهذا اعتبار كان فى ذاته حاسما — أنه لم يكن فى مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد فى تبعاتها — وهى تبعات عالمية — بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة اقليما أفريقيا شاسعا آخر •

هذه الاعتبارات وغيرها مما لاحاجة الى ذكره أدت الى وجوب اعتبار السودان أرضـا عثمانية ، والى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقـا لنصوص الفرمانات الشاهانية " .

"....the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very injust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place - and this consideration would, by itself, have been conclusive - it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by the Sultan's feudatory, the Khedive." (Modern Egypt II p.113).

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المحتمة ، فان انجلترا اذا كانت لم تضم السودان الى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنقل اليها حقوق السيادة ، لم يبـق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو ومصر معا ، ويعود السـودان بالنسبة الى مصر كما كان قبل ثورة المهدى .

ولكن انجلترا أبت أن تسلم بهذه النتيجة المنطقية ، وهى وحدها التى تستقيـم فى نظر القانون الدولى . فعمدت الى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلـك أن تفرد السودان بادارة خاصة تشترك هى فيها ويكون لها نصيب الاسد ، وان كانـت قد زعمت أنها انما تريد بذلك أن تفك عن السودان اغلال الامتيازات الاجنبيـــة (انظر مايقوله اللورد كرومر فى هذا الصدد فى كتابه مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لايستطيع ان يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزى الى جانب العلم المصرى رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يلغى الامتيازات الاجنبية ، دون أن يعلن ضم السودان الى الامبراطورية البريطانية ، أو على الاقل دون أن يشارك الدولة العلية فى سيادتهـا على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك . فانجلترا لاتصبح شريكة فى السيادة على السودان ، واذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكى تقتصر على الاشتراك فى وضع نظام ادارى وقانونى للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، واذا رفعت علمها الى جانب العلم المصـرى فان هذا لايمكن ان يكون رمزا للسيادة ، واذا الغت الامتيازات الاجنبية فان هذا لايكون

الا الغاء عرفيا قوته تنحصر فى تسليم الدول به • وعلى هذا الوجه ينبغى أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فى نصوصها التى تتعلق بحق الفتح وبرفع العلم الانجليزى وبالغاء الامتيازات الاجنبية •

بقيت النصوص الخاصة بادارة السودان • وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قدمنا على أنها نصوص تشرك انجلترا ، لا فى الحق القانونى فى ادارة السودان وهذا حق خالص لمصر لاتستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل فى الادارة الفعلية للسودان ما دامت انجلترا تدير مصر نفسها ادارة فعلية • فاتفاقية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما اداريا موقوتا يمكن أن يسمى (Modus vivendi) •••• وقد دعت اليه ظروف خاصة ، ولا شك فى أنه يزول بزوال هذه الظروف •

ولم يخف اللورد كرومر مافى هذه الاتفاقية من شذوذ ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل فى القانون الدولى ، فقال مايأتى : " لقد كان ضروريا اذن أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه ، فى وقت واحد ، مصريا الى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا الى الحد يكفى لتجنيب البلاد فى ادارتها من أن يعطلها نظام الامتيازات الدولى الذى تغلغل بالضرورة فى حياة مصر السياسية • وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين لايستطاع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملفق من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل " •

" It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existance. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government; hitherto unknown to international jurisprudence." (Modern Egypt 11 p.p.114-115).

وقد كانت هذه الاتفاقية مثارا للعجب والدهشة فى الاوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العلية • وفى هذا المعنى يقول اللورد كرومر : "عندما نشرت هذه الاتفاقية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال • وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتعلقون بالاوضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عندما شهدوا خلق نظام سياسى لم يكن معروفا من قبل فى القانون الاوروبى • وقد قال لى احد زملائى الاجانب أنه يفهم أن اقليما يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأن النظام السياسى للسودان هو هذا الذى تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولست بمستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديدا وأكثر ايضاحا ••••• واذا كان صحيحا أن السلطان قد همس ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدى ، فاننا لم نواجه معارضة جدية من أى مقام " •

" When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomatists, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightlyshocked at the creation of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what british territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19,1899, and that I could give no more precise or epigrammatic definition...... It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt 11 p. 117).

وحتى هذا النظام الادارى الموقوت الذى تقيمه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ فى شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس فى نصوص الاتفاقية ما يحتم ان يكون الحاكم العام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس فى نصوصها مايحتم أن يكون مصريا • وكل ماورد فى هذا الشأن هو وجوب اتفاق مصر وانجلترا على الشخص الذى يعين حاكما عاما • فاذا لم تقبل انجلترا الا أن يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه ، واذا أبت مصر الا أن تعين مصريا أمكن لانجلترا أن تمتنع عن ترشيحه • لذلك لايكون هناك مناص من أن تصطلح الحكومتان على ضرب من التناوب •

(٢) القوانين التى يصدرها الحاكم العام لابد فيها من موافقة مصر وانجلترا ، وهى مقصورة على الامور الادارية العادية • وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى مذكرة له قيمة اكتفى بالاحالة عليها •

(٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر مع انجلترا اشتراكا فعليا فى ادارة السودان لا أن تستأثر انجلترا وحدها بالادارة ، ويقتصر اشتراك مصر على أن يكون رمزيا •

(٤) لم يرد فى الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين فى السودان ، فيكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٣٦ لاسند له من قانون أو معاهدة • وليس الجنود البريطانيون المرابطون فى السودان بأحق فى البقاء من الجنود البريطانية المرابطين فى مصر •

• • •

ونلخص ماتقدم فى عبارات موجزة :

ان اتفاقية سنة ١٨٩٩ اذا أراد الانجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة ؛ فمصر كانت لاتملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تفرض على انجلترا الا تعتدى على حقوق الدولة العثمانية ــ هذا الى أن الشكل الذى صبت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تتضافر على انها لم تعرض للسيادة • وكذلك الحال ــ ولنفس الاسباب ــ اذا أريد اعتبار أنها تشرك الانجليز فى حق مصر القانونى فى ادارة السودان

فلم يبق اذ ن الا أن تعتبر انها قد اشركت بريطانيا فى ادارة السودان الفعلية • وتكون بهذا الاعتبار ضربا من ضروب (modus vivendi) ، أى تسوية موقوتة • ولما كانت كل تسوية موقوتة تنطوى بطبيعتها على اجل تنتهى بانقضائه ، فاذا لم يذكر الاجل صراحة وجب استنباطه دلالة • واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها اجل صريح • ولم يقصد بطبيعة الحال أن تكون اتفاقية ابدية • فالاجل الضمنى الذى يستخلص من ملابساتها هو دوام الظروف والاسباب التى عقدت من اجلها • وقد عقدت هذه الاتفاقية بين مصر وانجلترا فى وقت كانت فيه انجلترا مسيطرة على الادارة المصرية ، فكان من الطبيعى أن تسيطر أيضا على ادارة السودان ، مادامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية • فاذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها وتدير شؤونها بنفسها ، فقد انقضى اجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شؤونها فى جميع أراضيها ، سواء فى ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان "

ومصر وهى تتقدم فى طلب رفع السيطرة البريطانية عنها باجلاء قواتها العسكرية عن أراضيها تعلن فى الوقت ذاته وجوب انهاء النظام الادارى القائم فى السودان •

*

* *

أما وضع السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فانه يتلخص فيما يأتى :

١) بقى السودان تحت السيادة العثمانية •

٢) بقى السودان جزءا لاينفصل عن مصر وذلك من الناحية الدولية •

٣) أما من الناحيتين الدستورية والادارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمقتضى هذا النظام الموقوت الذى اقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ •

*

* *

ب ــ معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :ــ

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتى :

١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ــ والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ــ وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان •

٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لايتوفر لها سودانيون •

٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين •

٤) تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام •

٥) لايكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية •

٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان •

التحليل القانونى لهذه النصوص :

هذه هى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان • ونميز الآن فى هذه النصوص بين ما هو قاطع فى أن هذه المعاهدة لم تعرض الا لنظام ادارى موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد ينطوى على لبس فى ذلك فننظر فى معناه المحتمل •

يقطع فى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض الا لنظام ادارى موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان من الناحية الدولية النصوص الآتية :

(١) " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ " : هذا ما جاء فى صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع فى أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول الى اتفاق يعقد فى المستقبل • فالنظام القائم على هاتين الاتفاقيتين هو اذن نظام موقوت نظر الطرفان منذ الآن الى احتمال تعديله •

(٢) " قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين " • وهذا النص قاطع فى أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين انما هو نظام ادارى ، وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الادارية نائبا عن مصر وانجلترا •

وهناك نصوص تحتاج الى شئ من الامعان فى النظر ، نلخصها فيما يأتى :

(١) " والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين " • أما أن الغاية الاولى من ادارة السودان ، ومن ادارة اى بلد آخر ، يجب ان تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه • فهل يشتم من هذا التخصيص أن المصلحة المصرية

هو أن يشار الى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا ادارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم ؟ لانرى أن العبارة تتحمل هذا المعنى . وكل مايمكن أن يستخلص منها هو أن مصر — وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من أراضيها فصلا اداريا محضا ، وارتضت أن تشرك مصر انجلترا فى حق الادارة — قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الادارى من وجوب أن يتميز السودان عن مصر تمييزا اداريا . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للنص .

(٢) " وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الاول هو أن النظام القائم على هذه النصوص انما هو نظام ادارى محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التى هى أمر خاص بمصر وحدها ، لاتشترك معها فيه انجلترا كما اشتركت فى حق الادارة . والتفسير الثانى هو أن مصر وانجلترا لم تتفقا على شئ فى مسألة السيادة وكل ما اتفقا عليه هو مسألة الادارة . ومصر على هذا التفسير الثانى تبقى محتفظة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لاينفصل عنها ، وإن كانت انجلترا لاتعترف لها بذلك . ومهما يكن من أمر فأن هذا التفسير الثانى نفسه لايتضمن اى اعتراف من مصر بانها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لاينفصل عنها .

(٣) فى المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين ، وتتكلم عن هجرة المصريين الى السودان ، وعن اقامة الرعايا المصريين والبريطانيين فى السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فصلا اداريا سوغ أن يكون هناك سودانيون من الناحية الادارية المحضة ، وأن يكون هناك سودان أيضا من هذه الناحية وحدها ، فأمكن التمييز بين السودانى والمصرى والبريطانى فى الموظفين وفى الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين الى السودان وأنها خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين فى السودان فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية مادامت هذه الرعايا تنتمى الى الدولتين اللتين تتوليان حق الادارة .

(٤) وهناك الملحق الذى يورد الاحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضى هذه الاحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون انجلترا مشتركة فيها . ولكن المتأمل فى النص يرى أن الاتفاقات التى يعنيها هى اتفاقات " ذات صفة فنية أو انسانية " كما يقول النص ذاته ، فيجعل مثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان انما هو أقرب الى أعمال الادارة منه الى أعمال السيادة ، ويكون من الطبيعى أن تشترك فيه مصر وانجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هي ، دون أن تزيد في قوتها شيئا . بل هي قد جعلت تعديلها أمرا محتملا . ويترتب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانوني للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي ، فلا يزال السودان جزءا لاينفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر معا السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والادارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر . ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا انما تضع نظاما اداريا موقوتا قام لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف، فيجب أن تنقضي كل من اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويجب أن ينتهي النظام الاداري الموقوت القائم عليهما .

*
* *

جـ ـ موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان ـ سواء زال النظام الاداري الموقوت أو بقي ـ أمر تمسكت به مصر امام هيئة الامم المتحدة ، بل أن بريطانيا نفسها انتهى الأمر بها الى اقراره .

*
* *

فقد كتبت الحكومة المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ، جوابا على سؤاله في مناسبة قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الخاص بتحديد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تقول :

"The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose those extra-metropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection, the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult, and race and with which it forms a complete geographical entity."

وقد جاء في رد السكرتير العام الذي وجهه الى الحكومة المصرية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ما يأتي :

"Je prends acte du fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrante de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte."

+
+ +

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت الى اقرار الوحدة ما بين مصر والسودان فقد كان ذلك في المفاوضات الاخيرة . ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا في موقف بريطانيا من حيث اعترافها بالعلاقة ما بين مصر والسودان .

ففي المراحل الاولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان الا في أن مصر لها حقوق في مياه النيل . ثم سارت خطوة بعد ذلك ، فاعترفت بسيادة مصر على السودان ولكن على ان تكون سيادة تشترك فيها مع مصر . وفي مرحلة ثالثة اغفلت ذكر السيادة بتاتا . وفي مرحلة رابعة ذكرت السيادة على انها مسألة محتفظ بها . وفي المرحلة الاخيرة اعترفت بالوحدة ما بين مصر والسودان .

وننقل هنا من تاريخ المفاوضات ما يشهد بذلك :

جاء في مشروع ملنر عن السودان في سنة ١٩٢٠ ان المشروع يتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان "البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوضاعها وتركيبها ... " . وجاء في الكتاب الذي وجهه اللورد ملنر الى عدلي باشا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : "أن السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسة ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة . على أننا ندرك من الجهة الاخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها مارا في السودان ... " .

أما ماعرضه اللورد كيرزون في سنة ١٩٢١ على عدلي باشا بشأن السودان فهو ما يأتي : "حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ... " .

وعرض السير اوستن شامبرلن في سنة ١٩٢٨ على ثروت باشا النص الآتي :

"يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ، ولا سيما مصالح مصر في مجاري النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

عرض المستر هندرسون في سنة ١٩٢٩ على محمد محمود باشا نصا بـأن " تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية ..".
ثم اتفقا على النص الآتي : " مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها ".

وفي مفاوضات هندرسون ــ النحاس في سنة ١٩٣٠ ، عدل المستر هندرسون النص المتقدم على النحو الآتي : " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشيء من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقيتان المشار اليهما " . وقد طلب النحاس باشا أن ينص على وجوب الدخول في مناقشات ودية في خلال سنة من نفاذ المعاهدة بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وأن تعاد الحالة في السودان الى ماكانت عليه سنة ١٩٢٤ ، وأن تعود أورطة من الجيش المصري الى السودان . فرفضت هذه الطلبات جميعها . وانقطعت المفاوضات .

أما في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رأينا أن المادة ١١ قد جاء فيها مايأتي :
" وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان " .

وفي المفاوضات الاخيرة ، نص بروتوكول صدقي ــ بفن الخاص بالسودان على ما يأتي : " أن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، ستكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . والى ان يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " . وقد ظن صدقي باشا أنه ظفر من الانجليز بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة مابين مصر والسودان ــ وله في ذلك أدلة مقنعة ذكرناها فيما تقدم (انظر ص ٨١ ــ ص ٨٢) ــ فاذا بالانجليز يعلنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير ، أي حق الانفصال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على النقراشي باشا في هذا

الشأن جاء فيها مايأتي : " ... يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية ، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التى لاتحكم نفسها بنفسها .... وفى كل الاحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ان يتخذا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما " .

والانجليز عندما يستترون اليوم خلف حق السودان فى تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم فى الماضى خلف حقوق الخديو فى السودان : فى الحالتين لايستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعون تحت ستاره ان يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة .

وهذا تنتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالأمس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الاجنبية . وهى اليوم تنادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تنشئ وضعا جديدا ، بل اعترفت بشئ موجود قبل اعترافها . والى هذا يشير صدقى باشا فى محادثاته مع المستر بفن اذ يقول (ص ٣١) :

" The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that something already existing should not be disturbed."

ونلاحظ أن الخطوات المتدرجة التى خطتها بريطانيا نحو الاعتراف بالوحدة مابين مصر والسودان لاينقصها الا الخطوة الاخيرة ، وهى أن تعترف بأن حق السودان فى تقرير مصيره انما هى مسألة داخلية بين مصر والسودان ليس لبريطانيا أن تتدخل فيها . وفى هذه المسألة الاخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما نتولى الآن بسطه .

•

• •

د ـ موقف مصر من حق السودان فى تقرير مصيره

نبادر فنقول أن للسودانيين حقا كاملا فى الحكم الذاتى ، وفقا لما تستقر عليه مشيئتهم ، وأن على مصر واجبا مقدسا فى اعدادهم لهذا الحكم . بل نذهب أبعد من ذلك فنقول أن للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم ، ولكن لا كشعب غير محكوم بذاته (non self-governing people) ، بل كشعب مندمج فى وحدة تامة مع الشعب المصرى (كما هى الحال مثلا فى اندماج اسكتلنده فى المملكة المتحدة) . فعلى هذا الاساس تعترف مصر بأى حق يعطيه الميثاق أو اى قانون دولى آخر للسودانيين فى تقرير مصيرهم ، وهى على أتم استعداد للتسليم بحقوق السودانيين فى هذا الأمر .

فلا خلاف اذن بيننا وبين بريطانيا فى أن للسودانيين الحق الكامل فى تقرير مصيرهم فى الحدود التى قدمناها • ونحرص على أن نبين ذلك فى صراحة ووضوح حتى نضع حدا للاستغلال ، فقد شوهت دعاية مغرضة مقاصد مصر نحو السودانيين •

والخلاف الحقيقى بين مصر وبريطانيا انما هو فيما يأتى : تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محضة لا شأن لدولة أجنبية بها • فاذا اعترفت مصر للسودان بحقه فى تقرير مصيره ، فالسودان وحده هو الذى يصدر له هذا الاعتراف • ولايجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان فى ذلك • أما بريطانيا فتريد أن تتقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه فى تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد مع مصر على ذلك • ولايجوز مطلقا أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محلا للتعاقد بين مصر ودولة أجنبية • وهذا ماقاله صدقى باشا نفسه فى المذكرة التى أرسلها للحكومة البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ • فقد جاء فيها ما يأتى :-

" ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة • وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الاخوة التى تجمعها بالسودان • ولكن الاستقلال مسألة قومية لاتعنى الا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى ان يخرج اليها أمر منحه واقراره • وليس لاية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق فى ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له اهلية المطالبة به " •

فمصر تعترف للسودان بحقه فى تقرير مصيره على الاساس الذى اوضحناه ، ولكنها تطلب من بريطانيا أن تسلم بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطلب من مصر التعاقد معها عليه • فاذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذى بيننا •

•

• •

٢ • جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الامر فى وجود الجيوش البريطانية فى السودان لايعدو حالتين :

فاما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الادارى القائم • ويترتب على ذلك أنه متى زال هذا النظام — وقد أثبتنا أنه يجب أن يزول — وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان •

وأما أن يكون وجود القوات البريطانية لا علاقة له بالنظام الادارى القائم ، فتبقى القوات حتى لو زال النظام • وهنا يجب أن نحدد الغرض من بقاء القوات البريطانية فى السودان فى هذه الحالة • ولايعدو الامر أن تكون هذه القوات باقية للدفاع عن السودان أو للدفاع عن الامبراطورية البريطانية •

فاذا كانت القوات باقية للدفاع عن السودان ، فان هذا الواجب انما يقع على عاتق السودانيين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية فى ذلك •

واذا كانت القوات باقية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ـ ويظهر أن هذا هو الغرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا لبقاء قواتها فـــى السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها فى مصر ـ فأن الاسباب التى ذكرناها لوجـــوب جلاء القوات البريطانية عن مصر تنطبق على السودان • فما هو الا جزء لاينفصل عن مصر، فاذا وجب جلاء الجنود البريطانية عن الاراضى المصرية كان هذا الجلاء واجبا عن جميع الاراضى المصرية بما فى ذلك السودان •

على هذه الاسانيد القانونية والتاريخية تبنى مصر مطالبها فيما يخص السودان •
ولكن مصر الى جانب ذلك ـ بل وقبل ذلك ـ تعتمد على أمر أكبر خطـــرا ، وأبقى أثرا • هو أن الوحدة التى تربط مابينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسيـــة •

فالسودان فى أشد الحاجة الى مصر حتى ينهض اقتصاديا • واذا هو فصل عنها فسيبقى فى وهدة الفقر والحاجة كما هو الآن • والتجربة التى قامت بها بريطانيا ، بعـــد أن فصلته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ماقدمنا • فلا يزال السودان ـ بعد نحو خمسين سنة من الادارة الانجليزية وبعد فصله الاقتصادى عن مصر ـ فقيرا محتاجا الى معونة مصر • وقد قدمنا السبب فى ذلك عندما بينا العناصر الاقتصادية التى تقوم عليهـــا وحدة وادى النيل • ولقد فتح الحكم المصرى السودان للحضارة ولاوروبا وللاجانـــب ، فأنشئت القنصليات الاجنبية وكثر عددها • أما فى ظل الحكم الانجليزى فقد أقفـــل السودان ـ القسم الجنوبى على الاقل ـ الباب فى وجه الاجانب ، ولم يسمح بانشـــاء قنصليات أجنبية فى السودان •

والوحدة ما بين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين والسودانيين على السواء • والبلدان ربطتهما الطبيعة والتاريخ والذكريات والامانى برباط مقدس من عند اللـــه ، وما ربطه الله لايحله الانسان •

(عبد الرزاق أحمد السنهورى)
